کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب .....

مؤلف ..... جامی

موضوع .....

شمارهٔ اختصاصی (۶۷۴) از کتب اهدائی : کریم زاده

شماره ثبت کتاب

۲۱۱۰۵۸

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب

مؤلف جامی

موضوع

شمارهٔ ثبت کتاب

۲۱۱۰۵۱

شمارهٔ اختصاصی (۶۷۴) از کتب اهدائی : کریم زاده

قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجلد والجر فكيف يكون موضوعا لمفرد
قلت هذه الالفاظ وان كانت بالعكس الى معانيها مركبة لكنها بالعكس الى الفاظها
الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال بان ليس معنى لفظ وضع بازاء
لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم و
الفعل والحرف والجر والجلد وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ محسوسة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع
له خاص فليس معناها مفهوما كليا بل هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة
لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يلوح بعد
الوضع فينبغي ان يقال بتركب فيه بتوهم كما يقال في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ
ومعناه ما لا يدل جزء على جزء معناه ولا يوهم من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين
خللا فعلية والا مفردا وان كان النكتة تجنب التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به
بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يعد من رسم الخط فعلى انه حال من المستكن
في وضع او من المعنى فانه منصوب بواسطة اللام ووجه صحة ان الوضع وان كان متقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه متقارن له بحسب الزمان ومعنى التقارن كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن الكلمة مثل
الرجل وغلام زيد وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منها على جزء المعنى لكنه بعد كشف
الاشتراك لفظ احدها او اعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما واخلافيه
مع انه موجب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالوضع من علم النحو انه لو كان الامر بالوضع

باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال او الاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى غير مقترن
احد الازمنة ايضا مقارنا له ومن صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد
الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الاسم
ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون
اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى مقترن باحد الازمنة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم
بذلك ايضا بوجه جعل الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك
لانه قد علم به اي بوجه ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة
اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام
الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل
بعدم الاقتران فعلم لكل منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس
المراد من هذا بالحد الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدود ثلثة
ضمن البيت الحرم تنبيها عليها بقوله وقد علم بذلك فرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع
الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن الى اللفظ
تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون واحدة منها في ضمنها متضمن اسم فاعل ملفوظ
المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم ان يكون هذا بالاسناد الى
تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين

الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقول لفظ يتناول
المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين
خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد
ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضرب
وزيد قايم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين
احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وجب ان تكون
الكلمتان اعم من ان يكون كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم
او قام ابوه او قايم ابوه فان الاخبار فيها من انها مركبات في حكم الكلمة المفردة
اعني قايم الاب ودخل فيه ايضا مثل ضرب مهملا وضرب مقلوب زيد مع ان المسند
اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في
ان نحو ضرب زيد قائما بمجموعه كلام خلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صرح في ان الكلام هو ضرب والتلفظ
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب الفصول وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام و
الجملة وكلام المصنف ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الكينونة مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن الجملة قيده بهذا بعد ذكر الجملة على الجمل الخبرية
الواقعة اخبارا او اوصافا لجلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف اخص من الجملة لانها
اي الجمل تلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان المركب

الثنائي الفعل بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد الاسم والاسم
فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف ومن البين ان الكلام
لا يحصل بدون الاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في القسمين
الاول الاسم والفعل واما الاقسام الاربعة الباقية فهي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل
والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان
كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ولهذا يزيد بتقدير
او عمرو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي
هو المنوي في او عمرو الاسم ما دل على كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي نفس ما دل
يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل
الضمير في ما دل على معنى في نفسه راجع الى ما دل على معنى باعتبار كونه في نفسه او بالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج والمعقول ان الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها
وذلك مثل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار كونه
في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما
بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول يلاحظ ويقصد لكن قصدا بالذات في ذاته
الذي يحكم عليه وبه ومعقول يلاحظ ويقصد تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح شيء منها في الابتداء
مثلا اذا لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولنفسه
تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهذا معنى قول لفظ الابتداء
فقط بلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وبهذا علم المراد
بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظ العقل

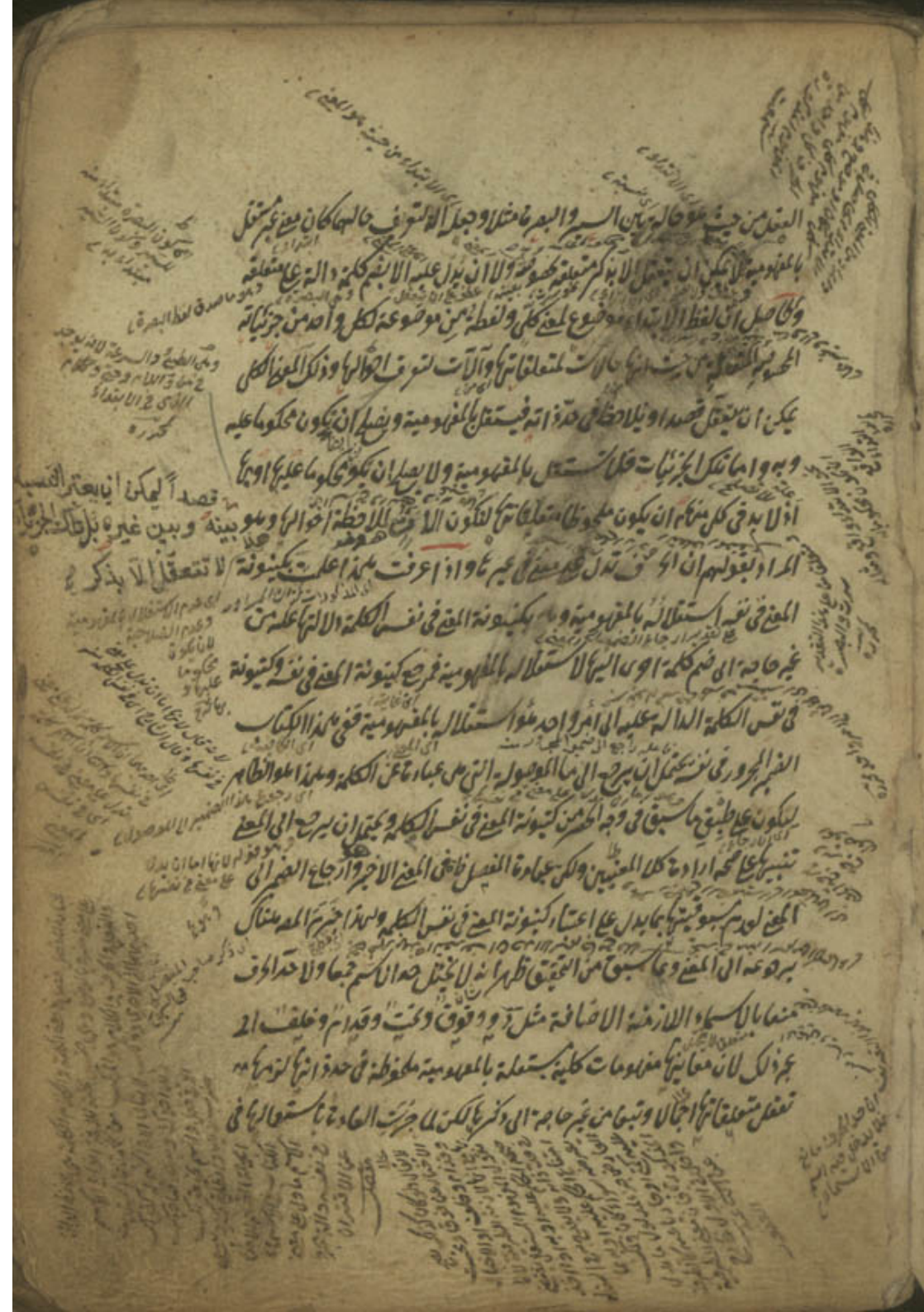

الفعل من حيث هو حالة بين السير والبعد ماشيا او جعله آلة للتوقف عليها كان معنى غير مستقل
بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه كهو فوقه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه
وبالجملة اصل لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المختصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي
يمكن ان يتعقل قصدا وبالاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه
وبه واما تلك الجزئيات فكل منها لا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها او بها
اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظا متعلقا بها لتكون الالف للاحظة اخواتها وبهذا بينه
المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت بكينونة
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه من
غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية فمعنى هذا الكتاب
الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر
ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى
تنبيها على محض ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة الفصل ظاهر في الاخير واذا رجع الضمير الى
المعنى لعدم سبق ذكره بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا احتاج المحقق شارح
المفتاح الى ان يرجعه الى المعنى وما سبق من التحقيق ظهر انه لا يحتمل حد الاسم جميعا ولا احد الحرف
منعا بالاسماء الازمنة الاضافية مثل قبل وبعد وفوق وتحت وقدام وخلف الخ
غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لتوهمها
تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في

اى احد الامرين من الفعل او الجملة عصام

اخص منه المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه
يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره
لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به
واما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا لان الفعل او الجملة قد يضاف اليه كما في
يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال مذ ابتدأ اول المضاف اى يوم ينفع الصادقين فالاضافة
تقدير حرف الجر مطلق يخص بالاسم واتى قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا
مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى الاسم
قسمان معرب ومبنى لانه اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه
مبنى الاصل او لا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وما عداه
اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذى هو قسم من الاسم
المركب اى الاسم ركب مع غيره تركيبا يحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقايم وهو لا
فى قولك زيد قايم وقام هو لا بخلاف جالس فى مركب اصلا من الاسماء المفردة كخالف
بانا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يحقق معه عامله كغلام زيد
فان حيث انكل من قبيل المبنيات عند الخصم الذى لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة
فى منع الاعراب مبنى الاصل اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء قال اضافة بيانية و
هو المعانى والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه
مبنيا على المبنى الاصل كما يجئ فى بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء
المفردة العارية عن الشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم
مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحمل الا على اجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل

وقوله اعربت يحمل ان يكون صيغة المخاطب المعلوم المذكور كما هو الظ
ويحتمل ان يكون صيغة الغايبة المؤنثة المجهولة
ويحتمل ان يكون صيغة الغايبة المؤنث
المعلوم لكنه خلاف الظ ابو البقا

بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاسحاق الاعراب
بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف الصلاحية حصول
الاسحاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فلم يكون
الاسم معربا فلم يعتبر احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وانما عدل المصنف عنه
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان النوض من تدوين علم
النحو ان يوقف به احوال الكلم فى التركيب ممن لم يسمع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فايدة لان يعد احدا فى
موقفة اصطلاحا منهم فالمقصود من موقفة المعرب مثلا ان يوقف انه مما يختلف آخره
فى كلامهم ليحمل آخره محملا فيطابق كلامهم فموقفة متقدمة على موقفة انه مما يختلف آخره
فلو كان موقفة المتقدمة حاصلة بموقفة هذا الاختلاف وتوقف به وجب ان
يوقف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشئ على
نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله
المصنف رحمه الله وحكمه ان من احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب
ان يختلف آخره اى الحرف الذى هو آخر المعرب اذا بان تبدل حرف بحرف آخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان تبدل صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
اعرابه بالحركة باختلاف العوامل الداخلة عليه فى المحل
بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصت اختلاف آخره بكونه فى المحل
لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واتى ضربت زيدا واتى ضارب زيدا فان
العامل فى زيد فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والاضافة مع ان آخر المعرب

اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي
الحركات الاعرابية على قلة فالرفع هو كونه اوجد لعلم الفاعلية اي الفاعلية
علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل بعد كالمبتدأ
والخبر وغيرهما والنصب هو كونه اوجد لعلم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر هو كونه كذلك اوجد لعلم الاضافة اي علامة كون
الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا بالكسرة الى الحاق الباء
المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب
خفيف والمفاعيل كثيرة لانها اثنا عشرة فاعطى الخفيف للكثير والمناسب للمضاف اليه
علامة غير الجر جعل علامة للعامل لفظيا كان او معنويا بانه شغوم اي
يحصل المعنى المقتضى اي معنى من المعاني المتقدمة مع المعرب المتصف بالاعراب فجاءني
زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت
عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل
اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها في المفرد المنصرف اي الاسم المفرد
الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف
اي الذي لم يكن الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب على هذين
القسمين من الاسم على الافضل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة والاعراب فيهما بالحركة فاذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات
الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث

والثالث اللغز معطوف على الضمة والعامل فيه
الباء وقوله نصبا عطف على قوله رفعا وهو
منصوب على الحالية والعامل الظرف القائم
مقام متعلقه وهو غير جائز والجواب
ان الحصر مجوز ذلك فان تقديره والاعراب
زيد الجرة

الثلث فالاعراب فيها بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب
والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف
ويحمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا و
مررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة الموجب ايهام ويهوما
يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا
وجرا فان النصب فيه نائب الجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات
ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فجر فيه نائب للنصب
كما ستذكر نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اقول والواو وحمو بكسر الكاف
لانه اخو قريب المرادة من ذو وجرها على اضافة الا اليها او منوي اليها الشيء
الذي يستلزم ذكر ما كالعور بها والصفات الذميمة والافعال القبيحة ومنه الاسماء
الاربعة منقوصات هن ابوه وفوك وهو اخوك وذي لامنه ما اذا اصله ذوو ما
وذو ما ان الخفيف مقرون بالواو واذا اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم
الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حالة كونها مكبرة اذ
معنى انها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ الشيء
والمعنى بها معرب باعراب التثنية وبالجمع بالف وتاء بقيدين اكتفاء بالامثلة
ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافا اصلا فاعرابها بالحركات
نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم
لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها وهم

يكتف في هذا الشرط بالمثال المثلاثية ملم اشترط انفيا فيها كونها الى الكاف واما
جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم
بالحروف اردوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد اشبه كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد
وحشة فوضعوا فرقة تامة واما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والجمع
غاية فحملوا في مقابلة كل اعراب اسما واما اختاروا هذه الاسماء الستة لما بينها
المثنى في كون معانيها مثنية عن تعدد ولوجود حروف صالحة للاعراب في اوائلها حين
الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء التي وقفة الاعجاز كزيد وعمرو لانه لم يسمع فيها
من العرب اعراب الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا
وما بمعناهما لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر واما قيد بذلك
لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر
الذي هو الاصل روعي جانب لفظ الذي هو الاصل في اعراب بالحركات التي هي الاصل
لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتثنية ان كنين نحو جاني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع
روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاني كلاهما او
رايت كليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر اثنان وكذا
اثنان واثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية
ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا
كما سيجيء ان شاء الله تعالى والمراد بما يلحق به اصطلاحا وهو بالواو والنون فيدخل فيه

قد ذكر وعشرون والاخوات المراد بالاخوات المثل على ما يقول وظائرها حيث
الشار اليه بقوله وفي غيرهن التزم حيث امة
السبع وفيه فسم كلما دخلت اختها فاستعارة
لفظ الاخت للمثل استعارة
لغات الاخت عربية غير مصنوعة

نحو كسنين وارضين تمام يكن واحد مذكر سالم بالواو والنون وما الحق به وملوا لو
جمع او لا عن لفظ وعشرون واخواتها اي نظائرها في السبع وثلثون الى تسعين وليس
عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصدق اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة
مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا
القياس الباقي وابقيه هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في الجمع بالواو
رفعا والياء نصبا وجرا واما جعل اعراب المثنى وما ملحق به والجمع مع ملحق به بالحروف
لانها فرعا للواحد وفي آخرها حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب
ان يجعل ذلك الحرف اعرابها ليكون اعرابها فرعا لاعرابه كما انها فرعان لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركة وما جعل اعرابها بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابها
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة
لوقع الالتباس والوحصل المثنى ما بقي للجمع وبالعكس والوحصل المثنى ما بقي المثنى بلا
اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للجمع في
الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء لحال الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكسروا في الجمع
لثقل الكسرة وقلة الجمع وجعلوا النصب على الجر لاعلى الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع
كل واحد منهما فضلة في الكلام وما فرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف
وبيان مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب التقديري واللفظي
اللذين اشير اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل ان ذكر اليه اولا لانه تبين
ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما ذكر اي في الاسم المعرب الذي

تثنية في الفعل نحو يضربان
وضربا والواو علامة الرفع
للجمع لانه الضمير المرفوع

تعذر الاعراب فيه اذا امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتنوين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه تعذر اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اعرابية بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الرفع غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او اشتغل محل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي اشتغل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اما لكون محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتنوين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لاشتغال محله بالضمة والكسرة على الياء دون الفتحة وهو معطوف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاشتغال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف كما سيجيء عطف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو سيجيء انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاني مسلم فان اصله مسلمون فسقط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فاسم فاعل علامة الرفع التي هي الواو

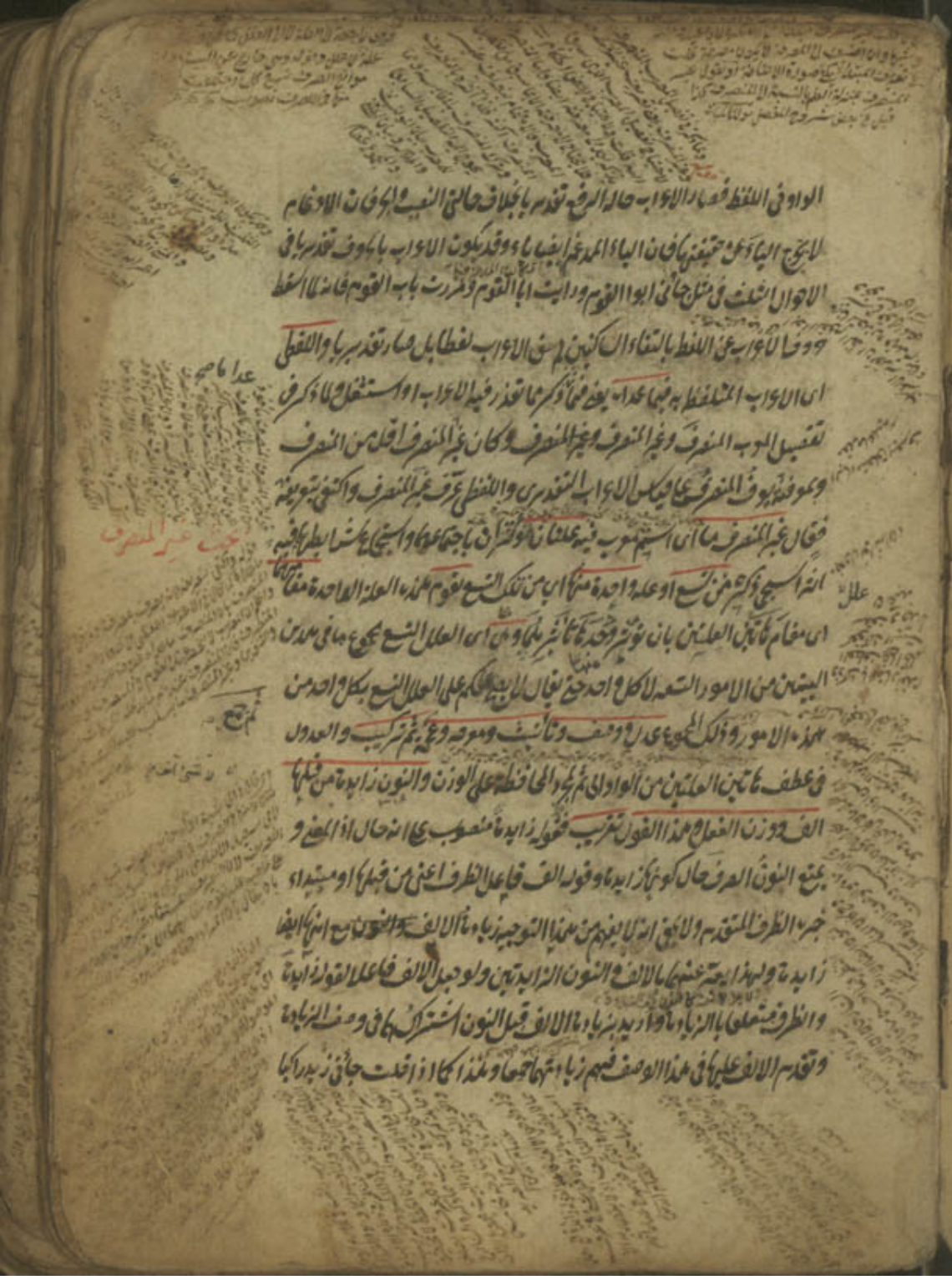

الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخل الياء عن حقيقتها فان الياء المدغم فيها ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه كما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالبناء اذا لم يكن لها سبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عدا ما يعني فيما ذكر ما تعذر فيه الاعراب او اشتغل محله كما ذكر في تقسيم المعرب المعرب وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وعموما يوقف المنصرف عليه ليكمل الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اشبه اسم معرب فيه علتان او تكرار ما يجتمعان او السبب الخاص بطريق فيه انه اشبه كثيرا من تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع وتقوم هذه العلة الواحدة مقامها اي مقام ما تبين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموعا في هذين البيتين من الامور التسعة لاكل واحد حتى يقال لا يلزم الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة وتركيب والعدول في عطف ما تبين العلتين من الواو الى ثم اشارة الى ان فقط على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل من هذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المضاف و يمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع النون مع انها ايضا زائدة ولهذا اجيب عنه بان الالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة او اريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما معا وهذا كما اذا قلت جاني زيد راكبا

من قبيل اقوم فانه يدل على الشرف كما مر في وصف الكوب وقدم الضمير عليه في هذا الوصف لقوله
وهذا القول تقرب بعض ان ذكر العلل بصورة النظم تقرب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل
او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان
منها لا واحد او القول بانها تسع تقرب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال
بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقرب
لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب وقع
في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب
مثال للمعرفة وفي ابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وبكر اي حكم غير المنصرف والانسب المكرمة عليه
من حيث اشتمال على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل
علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان لفرعيتين
بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخر بهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه
الجر الذي هو من خواص الاسم والتنوين الذي هو علامة التمكن واما قلنا لكل علة
فرعية لان المراد بالوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم
ثم قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كلام ان لا يخالط لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
والالف والنون الزايدتان فرع ما زيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل
في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه

لوزنه الاصلي ويجوز اي الانصراف سواء كان ضرورة او غير ضرورة بان صرفه اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند الصرافيين علتان
او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد
بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكم المضرورة اي لضرورة
وزن الشعر او رعاية قافية الشعر فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من
منع صرفه انكيا يخرجه عن الوزن او تترخاف بحاجة السلامة اما الاول فكقوله
ضبت مصاب لو اترنكبت على الايام حرن لبانيا واما الثاني فكقوله اعذ ذكر
نعمان بنا اني ذكره على الكسر لانه يتفق فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين
يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة كما يحكم بسلامة الطيع فحاصل
قال الاحتراز عن الزحاف ليس بضرورة فكيف تشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز
عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضرورة عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله السلام على خير الانام وسيد جيب اله العالمين
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب فان قوله عبد الله مضروف من حيث انه لو قال بالجر لم يكن بالوزن لكنه يحل بالقافية
فان وقوف الروي في سايرالابيات الدال المكسور او التنكيب اي يجوز صرفه غير
المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر
مهتم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا احب صرف سلاسلا لتناسب
المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال لجموع غير المنصرف الذي صرف
والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما تقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم
مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين

يكرر احدهما الى البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه
الجمعية حقيقة كما كالب
اساور وانامل وعمائم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وفاشيها التانيث لكن لا مطلقا بل بعض افراده وهو الفاقد التانيث
المقصور والممدود اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا
لاقترانهما اصلا فلا يقال في جمع حبلى والفي حمراء حمر فيحمل لزومهما للكلمة بمنزلة
تانيث الوصف المذكر بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة كما في الوصف فانها
وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كما لعلمية تكسروه تمام
العدل
اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا وجه ان وزوج
الاسم اي كونه مخرجا عن صيغة الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذا الاسم عليها والاولى ان صيغة المصدر لسب صيغة المشتقات فاضافة
الصيغة الى الاسم خرج المشتقات كلها وان المراد من خروجه عن صيغة الاصلية ان
يكون المادة بافيه والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض
الحروف كالمحذوفة الالف لمثل يدوم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه
عن الى صيغة الاصلية كستة مع خروجه صيغة اخرى اجماع مغايرة للاولى ولا بعد ان
يعتبر مغايرة عما له في كونه مخرجا داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحته فخرج عنه المغيرات الكلية واما المغيرات الجزئية فلانها انما خرجت عن الصيغة
الاصلية فان الظاهر مثل اكؤس وانيب من اكوس وانياب ان ذا غالب مخرجه عما هو
العكس ضرورة اعني اكؤسا وانيابا بل انما تمنع اكؤس وانياب ابتداء على اكوس وانيب
على خلاف العكس من غير ان يعتبر جمعها اولا على اكوس وانياب واخراج اكؤس

اكوس وانيب عنها وقال بعض ان رجحان قد جوز بعضهم توقيف الشئ بما هو اعم منه اذا كان
المقصود غيره عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود منها تميز العدل عن سائر العلل لا عن
كل ما عداه فحينئذ حصل شئ يفيد هذا التميز لا بأس بكونه اعم منه في لا حاجة في تصحيح هذا
التوقيف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا انث
ومثنى واخر وثلث وعمر غير منصرف ورأوا فيها بسبب ظاهر اعني الوصفية او العلمية اشاروا
الى اعتبار سبب آخر وهم يصلح للاعتبار العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل في
فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في
اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه
عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الغير عنه بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة
يوجد الدليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده متحقق بلا شك وفي بعضها
لا دليل غير منع الصرف فيفرض الاصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانضمام العدل
الى التحقيق والتقدير انما ملحوظ باعتبار كون ذلك الاصل متحققا او مقدرا واما اعتبار
اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا يدل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله
تحقيقا معناه موجودا حاكيا بناء عن اصل متحقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثنى
والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظا
مكرر وهو ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناى ومثنى الى رباع ومرباع بلا خلاف
وفي مور وما الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثنى
واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية الوضعية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت

منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوصف بان يكون وضعه على الوصفية
لا ان توضع الوصفية بعد الوضع في الاستعمال كوالبقي على الوصفية الاصلية وزالت
عنه فلا تقرر به بان يخرج عن كسبه منع الصرف الغلبة ان غلبة الاسمية على الوصفية
ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا اجتماج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان
اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج
في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مقررة الغلبة وصف
لعدم اصالة الوصفية الاربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مقررة
الغلبة اسود ارقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد
وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لمنافيه من الدهمة اعني السواد فان
هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب الاصل الوضع اوصاف
لم يجز استعمالها في معانيها الاصلية بالكلية فما مانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع
صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على
زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعو ما القى على الجثث وكذلك منع اجدل للصقر
على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر ان لطائر ذي خيلان
على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال وجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء
عدم الجزم بكونها اوصافا الاصلية فانا لم نقصد بها الا كما الوصفية مطلقا لانا في الاصل
ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الى صل بالتاء او الالف
فانه لا شرط له شرط في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث

المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر الامكان والان
العلمية وضع ثان وكل وضع وضع الكلمة عليها بتمكن عن الكلمة والتانيث
المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الان بينهما
فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف في المعنوي شرط
بجواز ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيرا اي
شرطا وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلثة
اي بزيادة حرف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروف الثلثة
مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور واما الشرط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور
الثلثة ليخرج الكلمة بتقل احد الامور الثلثة من الكلمة التي هو من شانها ان تعارض
ثقل احد السببين فتراجح تاثيره وثقل الاولين ظ وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل
على العرب فهذا يجوز صرفه نظرا الى ان ثقل كل شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد
الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة
من طلقات النار وماه وجور علمان للبلدين ممنوع صرفهما اما زينب فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان قيل ما اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه
اما في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
فايم مقامها فمحذوف وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذ السمي به رجل

صرف لان التانيث الاصلي زال العلمية للذكر من غير ان يتوهم شئ مقامه والعلمية وحدها
لا تمنع الصرف وعقرب وطلحة مؤنث معنوي سمي باعتبار معناه الجنسي اذ السع به رجل
ممنوع صرفها لانه وان زال التانيث العلمية للذكر فبقي حرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا
صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يتضح فاعدة التصغير فيقال قدمة بخلاف عقرب فانه اذا
صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فيعرب اذا سمي به رجل
امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف علوم في
التعريف لا ذات المعرف شرطا ايا شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية بان
يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان
يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة واما جعلت شرطا بالعلمية لان تعريف
المضمرات والمبهمات لا بوجه الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات و
التعريف بالام او الاضافة يجعل غير المصرف منصرفا كما سبق فلا يتصور كونه سببا لمنع
الصرف فلم يبق الا التعريف العلمية واما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها وهم يجعل
العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف لتذكير لظاهر من فرعية العلمية اليه وهي
كون اللفظ موضوعا بخصوص العرب والتاثير هو في منع الصرف شرطها الاول ان يكون علمية
اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم
او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العرب العلم من غير تصرف فيه قبل النقل كقالوا
فانه كان في العجم اسم حسن كيه بالجيم وهاء الضمير بجودة قرائه قبل ان تصرف فيه العرب
فكانه كان علما في العجم واما جعلت شرطا لئلا تصرف فيما مثل نصرها تهم في كلام مضعف

فضعف فيه اليه فخلا بصيغة سيبويه الصرف فعلى هذا الوسط عشر لا بمنع صرفه لعدم علمية
في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين وهو كون الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة
احرف لئلا يعارض الحرف احد السببين فتوجب منصرف هذا توجيه بالنظر الى الشرط الثاني
فانصراف نوح اما مع لا تنتفاء الشرط الثاني ومع اعتبار المصراعين العجمية بسبب ضعيف
لانه اسم معنوي فخليا جوز اعتبار على سكون الاوسط واما التانيث فان علامة
مقدرة تظهر في بعض التصرفات فلم نوحا قوية في جاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان
لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وحور مع سكون الوسط فما سبق
فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم
سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب او اعتبار سببين آخرين
بالاستقلال وشتر هو اسم جمع بدليل ذكره وابراهيم ممنوع صرفهما لوجود الشرط الثاني
فيهما فان في شتر على الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة واما خص التقريع
بالشرط الثاني لان عوضه التنبيه على ما الجمع عند من انصراف نوح ولهذا قدم انصراف
مع انه متفرع على انتفاء الشرط الاولى تقدم ما هو متفرع على وجود كما لا يخ
واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الحرف الاسكنة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل ان هود اكنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده
ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل
اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح الخ وشعيب قايم مقام سببين شرطه ايا
قيامه مقامهما صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الف وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا يخ جمع

التكسير مما اوى وليذا كسيت صيغة منتهى الجموع الا ما جمع في بعض الصور مرتين
تكسيرا فانتهى بتكسير المغير للصيغة فاصاح السلامة مخالفة لا يغير الصيغة فجوز ان
يجمع السلامة كما جمع الامام مسن جمع ابين على ابامين وهو احسن جمع صاحبه على صواحبات
واغا اشترط ليكون صيغة معيوبة عن قبول التغير فتؤثر تغيرا يجتلبه عن ناء
التانيث حالة الوقف او الدراجا وان التانيث باعتبارها يقول البصريون حالة الوقف
فلا يرد كوار جمع فارهة واغا اشترط كونها بغير ناء لانها لو كانت مع ناء كانت
على زنة المفردات كفزازنة مخالفة على زنة كرامة وملواعية على زنة الكرامة والطاعة
فيدخل في قولنا الجمعية مفتوحة ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مغرد محض ليس جمعا لا
في الحال ولا في المال واغا اجمع نحو مدين وملوتفطا اخرج بخلاف فرازنة مخالفا
جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما
ما يكون بغير ناء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغير ناء فمنتهى صرفه لوجود شرطيه
كما جد مثال لما بعد الفه وخان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثالثة احرف او سطها
ساكن واما فرازنة واشباهه مما على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمصروف لفوات
شرط تانيث الجمعية ولو كونها بلا ناء وحضاجر على القبيح هذا جواب سوآلي مقدر
تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل على
شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال
كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع
فانه كان في الاصل جمع حجر بمعنى عظيم البطن كما به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان

كان كل فرد منها جاء من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت
لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع
هي انثى الضبعان قلنا علميته غير موثرة اذ الامكان بعد التنكير منتف واما التانيث غير مسلم
لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا واغا اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار
الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرط ان يكون في الاصل كما قال في
الوصف ليعلم منه ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون
عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور الغوص في الجمعية العارضة او بل جواب
سوآل مقدر تقديره ان يقال قد انتقضت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بخصائص
بجمل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير والجمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد
اختلف في صرفه ومنعه منهم من ذهب الى انه يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فجوابه
الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قابل التقضي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في
الحال ولا في الاصل حتى في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع
العربية كانا عجم ومصابيح فانه في حكم ما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع
حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فيشمله
هذا الجواب على تعميم الجمعية لاعتبار زيادة بسبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على
الموازن وقيل هو اسم اعجمي ليس بجمع لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه
مع كسره الة تقديرا او تمرينا فانه ما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون
الجمعية لم يمنع الصرف فقد رخصوا لهذا القاعدة مع انه جمع كسروا له فكانه تكسر كل قطعة من

من السلامة بل سد والى جعفر والى عامر او بل واذا صرف اى كسد او بل لعدم كونه جمعا
عقيقا والاصل عدم الاشتمال والصرف فملا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لجواز خروج
الى النقض عنه وكونه جوازا اى كثيرا منقوض على قولهم اعلى بابتكار فان اوو او واو بالكاف جوازا
والداعى رفعا وجرا الى فى حالتى الرفع والجر فاقتضى ان حكمه حكم الصحيح فى
حذف الياء عنه واو حال التنوين عليه تقول جاءنى جوار ومررت بجوار كما تقول جاءنى
قاض ومررت بقاض وآما فى حالة النصب فالياء متحركة منفتحة فجوازا جوازا بخلاف
الاشكال فى حالة النصب لان الاسم غير منصرف للصيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى
الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين
فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتفق بجوازه الكلمة مقدم على منع الصرف الذى
هو من احوال الكلمة بعد عامها فاصل جوار فى قولك جاءنى جوار جوارا بالضم والتنوين
بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة
للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة
منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ابعد منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
كما كيل وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة المنتهى
الجموع لان المحذوف بمنزلة له للثقل ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين
العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين
وعلى هذا الكسر حالة الجر بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب اثبات الياء فى حالة الجر كما
فى حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول جوارى وبناء هذه اللغة على تقدم الصرف
على الاعلال فانه لو كان الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة فى وقف فيه الاعلال
الى الياء

علال واما فى حالة الرفع فاصل جوار جوار بالضم بلا تنوين حذف الضمة للثقل وعوض
عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذا اللغة لا اعلال
الا فى حالة واحدة بخلاف المكسورة فانه فيه الاعلال فى حالتين كما عرفت التركيب
وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير قيد جر فقولنا بعد الجر وبعرى عما سقط
العلة لبيان الزوال المحصل له قوة فيتوقع شبهها فى منع الصرف وان لا يكون بالاضافة لان
الاضافة توجب المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يتوقع للمضاف اليه ما يضاد
اقتضاء منع الصرف ولا استثناء لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو
تابط شرا فانها باقية فى حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان السمية انما
هى لمدلول التركيب قصته غريبة فلو تطرق اليها التغيير لامكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت
من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى هو من احكام المعربات فان قلت
كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونيطوبه ومثل خمسة عشر وسبعة عشر على قولنا كانه اكتفى بما ذكر فيما بعد
انها من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك
احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب
هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما
الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوائد ليستا بمضارعتين الفية لمضارعتها الفى التانيث فى منع دخول التانيث
عليهما والتى بخلاف فى ان مشبهتها لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما لمذكر
عليه واما شبههما لالف التانيث والراجح هو القول القائم انهما ان كانا فى

في الاسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل
على ذات مع ان لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كما مر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا ما يعم هذا
الوصف لا الاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف
وافراد الضمير باعتبار انهما كلمة واحدة او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
العلمية تحقيقا لذوق زيادتهما او ليتم التاء فتحقق شبههما بالفي التانيث
كحمراء او كائنا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في
صفة فشرط انتفاء فعلانة بعد امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما
للفي التانيث على حالهما ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مونثه عريانة وقيل
شرطه وجود فعلى لانه متى كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما للفي
التانيث على حالهما ومن ثم اي ومن اجل ان الشرط اختلف في رحمن
في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مونث لارحمى ولا رحمانة لكنه
خاص لله تعالى لا تطلق على غيره فلا على مذكر ولا على مونث فعلى مذهب
من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو
منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين
فان مونثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء
الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم
واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة
وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يختص من اوزان الفعل بهذا القدر

القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها احد امرين اما ان يخص
في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم الذي لا منقول من الفعل
كثير على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التصريف فانه ينقل من هذه الصيغة و
جعل علما للفرس ولذلك يذكر ما وقت لوضع وحكم له بحمل افعال التي
الى الاسمية واما ان يقدر اسما للصنم معروف وهو العلم وسلم علما لموضوع بان تم
فهو من الاسماء الاعجمية المنقولة الى العربية فلا يفيد في ذلك الاختصاص ومثل
ضرب علم النساء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
واما قيدنا بالنساء للمفعول في انه على النساء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب
الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن
الفعل او اوكل ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من
حروف الين كزيادة اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل
اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج
الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل
للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجل دم ير عليه اربع اذا
سمي به رجل فانه لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا الا السود فان مجيء التاء
في اسود لتاكيد الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله امتنع من
الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم
قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع قبول التاء
والصرف يعلل بقوله التاء الخ علة للمنافاة القوية على العلل والسبب ومانعيته علية

غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كون الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما ان العلمية مانعة من اعتبار الوصفية الاصلية لما عرفت على اعتبارها انه فلم اعتبرتم وذهب
الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود و
ارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية اذا تنزل عنها بالكلية بان بقي فيها غاية
من الوصفية لا كالاسود اسم لكمية السواد والارقم لكيفية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة
من الوصفية فلا بد من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية واما الاخف فقد ذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سببان واحد موزون
الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر شبهه بالوصف الاصلي
بعد التنكير وان كان زائلا لازمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمنع كونه خاتما من
الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب المصنف بقوله لانه اذا شبهه اذا شبهه من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر على باب قام ابا كل علم كان في الاصل
وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية كما يلزم في خاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار منضما دين بقي له
الوصفية والعلمية فان العلم للمخلوق والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف
لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود
وارقم فان قلت انما هو بين الوصفية المحضة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزائلة والعلمية فلم اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف
مثل خاتم لا يلزم اجتماع منضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زوال الضد آخر

آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبر بما
معاجم مسجد وصبح الباب اي باب غير المنصرف بالام ان يدخل لام التعريف
التعريف او الاضافة اي اضافته الى غير بحيث ان يصير مجرورا بالكسرة من غير صورة الكسر
لفظا او تقديرا واعلم انه يكتفي بقوله بجر لان الاجر اذ قد يكون بالنيابة ولا يمكن بقول
بنيكه لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وليس كذلك خلاف في ان هذه الحالة
منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما
كان لمشابهته الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم
اعني اللام او الاضافة فوجب رجوعه الى اصله الذي هو الصرف فدخله
الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف
مطلقا والممنوع من الصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو
بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين تابعه
الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا قائمتين مع اللام او الاضافة كان
الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك
ان العلمية تتزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا في سبب آخر
زال معه كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احديهما وان لم يكن ذلك علة كما في
احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول اصح للوقوف به الى عدم الصرف
صح المرفوع لانه مؤنث لفظي وهو مذكر لا يعقل وصح هذا الجمع مطلقا
صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجاء السجلات ان كان

وكالايام الخالبات ملوان المرفوعات الدال عليه المرفوعات لان التوصيف انما يكون
للعامليه لالافراد ما اشتمل فعل علم الفاعليه اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة او
الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليه ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا
والاشكال ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان لكان
مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يحمل الرفع المحلى وتخيف مثل عن احوال الفاعل اذ كان
مضمرا متصلا كما سبق الجواب من المرفوع اوتما اشتمل على علم الفاعليه الفاعل واعاقدم
لانها اصل المرفوعات عند البصريين ولانه جزء الجملة الفعليه التى هى اصل الجمل ولان
عامله اقوى من عامل المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل
فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه محكوم عليه لكل حكم جامد ومشتق فكان
اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو ان الفاعل ما اسم لصفة
او حكم لبيد حل محل قولهم الجنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لانا النيابة
تنبئ عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او المشبهة اى المشبهة فى العمل وانما قال لكى لتشمل
فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف
وقدم اى الفعل او المشبهة عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه
مما اسند اليه الفعل لانه الاسناد الى ضمير شئ اسند اليه فى الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد
تقدمه عليه وجوبا يخرج عنه المبتدا اذا تقدم عليه خبره نحو كم من بكر عندك قلت فديت
تقدمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقدم نوع
وليس نوع الخبر مما يجب تقدمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اى

ان اسناد او اضافا على طريقة قيامه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم
فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من يجعل الخلاف فى الفاعل كالمه واما على مذهب من جعله اخلافيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهو مثال لما اسند اليه الفعل ومثل
ابوه فى زيد قام ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل ان ما ينبغى
ان يكون الفاعل عليه ان فى جميع مانع ان يلى ما قبل المسند اليه اى يكون بعده من غير
ان يتقدم عليه اثر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه بدليل ما
ذكر الكسائى اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك
الاصل الذى يقتضى تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد برتبة فلا بد من الاضمار قبل الذكر مطلقا بالنظر الى ذلك جائز
وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما فى ذلك قبول الثناء
جرير ربه عفى عنا بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا
لضرورة ما نعم واكراه عدم جواز ذلك فى سعة الكلام وبانه لا نسلم انا الضمير راجع الى العدى
بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى خيبة ما رب اجزاء واذا انتفى الاعراب الدال
على فاعليه وهو مسئولية المشول بالوضع لفظا فيجب ان فى الفاعل المتقدم ذكره معنوى
وفى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره حكمى فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر
الدال عليها اما بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء الشئ انه قرينة عليه

فلا بد ان ذكر الاجواب مستفى عنه اذا القرينة شاهدة له وهى اما لفظية نحو ضرب موسى
عيسى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا نحو ضربت
زيدا او مستكنا نحو زيد ضربته غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض
بمثل زيدا ضربت او في حكم المفعول اى مفعول الفاعل عند الا بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقدم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معنا كقولنا ما ضرب زيد
قط او وجب تقدم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة امتناع
الاجواب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل غير متصل
فلمنافات الانفصال الاتصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقدم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من ما ضرب زيد
الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم
من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا
لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالاجراء انقلب الحصر المطلوب واذا قلنا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقدم والتاخير لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الاقتران
ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الظاهر اعادة
ضمير على الاقرب فلا ينقلب الحصر الخ فلا يجب تقدم الفاعل لكن لم يشترطه بعضهم لانه من
قبيل قصر الصفة قبل تمامها واذا قلنا الظاهر ان معناه تاكيد الاحتمال ان يكون ما معناه
ضرب احد الا عمرا وزيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود
واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد الا لان الحصر هناك اذا
تاخر فلو اخر الفاعل انقلب الحصر قطعا واذا اتصل به ابى بالفاعل غير مفعول نحو ضرب

حرف الفعل

ضرب زيدا غلامه او وقع الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقدم والتاخير
نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفاعلا بعد ما هذا القيد مثل ما عرف انفا او وقع الفاعل بعد معنا
اى معنى الا كقولنا ما ضرب عمرا وزيدا او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا
بالفعل وملاقيا الفاعل غير منفصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل
عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم اظهار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوع بعد الا او معنا كما تقدم لئلا ينقلب الحصر الخ
واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافات الاتصال توسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا
فانه يجب تقدم الفاعل نحو ضربك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة الخ
على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا في مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق
لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيدا بحذف قام اى
قام زيد وكذا يجوز ان تقول قام زيد بذكرهما واعا قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر
يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل مع الحذف اولى وكذا
يحذف الفعل جوازا ايضا كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن
مزيد الشيباني ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله فليبك
اى فليحزن ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى ليبكه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو
من يبكيه واما على رواية ليبكي يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس
مما نحن فيه لعدم ذكر المفعول به اى ليبكيه مع يزيد كل ذليل على مقاومة الخصماء لانه كان ظاهر
للحجر والاذلاء واهل البيت ومحيط ما تطيه الطوارح والمحط السائل من غير

والوسيلة والاطلاق الامتلاك والطواعية مطلقا على غير الانسان كالمواشي جمع مثلثة وهي ما يتعلق
بخيط وما مصدر به ليعم ويكتبه ايضا من يأتي بغير من اجل امتلاك امر الملكات مالا
وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين
كين استجارك اي اجارك كائن وضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف
من الحذف فانه لو ذكر المفسر وهو بين المفسر لبقي الكلام على صار خفيا بخلاف المفسر الذي
فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتفقد به
الاية وان استجارك احد من المشركين فاجره فيها فاعل لفعل محذوف وجوبا والمعنى
استجارك الاول افعل استجارك الثاني وانما وجب حذفه لانه مفسر قائم مقامه
معنى عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
بل لابد له من الفعل وقد يحذف اي الفعل والفاعل معا دون الفعل وحده مثل
نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها
وبعد الحذف جاز بقرينة السؤال لوجوب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه
كما لم يجز ذلك في الكلام المستدرك وانما قدرنا الجملة الفعلية لانك تستطيع بان يقال
اقام زيد فقام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع
الفعلان بل العاملان اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا كزيد معط ومكرم عمرا
وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع جاز
ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع
وهو الاثنان ظاهرا اي ظاهرا واقعا بعدهما اما بعد الفعلين اذا المتقدم عليهما

عليهما والمتوسط بينهما يصلح للعمل الاول او الثاني بحسب القبول الكائن فيجوز
اقتضاء كل منهما فيه انما بحسب المعاني وهو ان اليه والبعد ان يكون بلوم
وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل الواقع بعدهما لان المتصل الواقع بعد ما يكون متصلا بالعمل
وهو كونه متصلا بالعمل ليكون معمولا الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا فقيه تنازع لكن لا يمكن قطعه عما
عوطريق القطع عند هم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين والثاني عند
الكوفيين لانه لا يمكن اضمار مع الا انه حرف لا يصح اضمار ولا بد وان يقدر
المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع
منهما ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلذا اخصه بالاسم الظاهر واما
التنازع الواقع في الضمير المنفصل فمذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب
الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عند هم الاضمار وهو ممتنع هاهنا وقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا فيكونان متفقين في اقتضاء
الفاعلية بان يقتضي مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمرا

وليس هذا القسم ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وتاليهما ان
يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعوليته ذلك الاسم الظاهر بعينه و
لا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله تخلفهما في حبسهما هذه الصورة اما لاداء ما قد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور
الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا واعلم يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاوصل مثال القسم الثالث
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت
زيدا وضربني واكرمت زيدا او غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار الذي
البصريون اعمال الفعل الثاني لتوبته مع تجويزه اعمال الاول ويختار الذي الكوفيون
الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه ولاستازم حذف
الضمير قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني على مذهب البصريين وبدأت به لانه الطالب
المختار ان ضمير الفاعل في الاول اذا اقتضى الفاعل يجوز الاضمار قبل الذكر في
العمدة بشرط التغيير للتقدم بالرتبة واللفظ معا او بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر
بعد الفعلين اي على موافقته افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع
الضمير ويجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا استلزم شيئا مستترا خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل
بل يحذفه ويجوز اعمال الاول ايضا لكن مع الاضمار قبل الذكر ونظير اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني

الثاني اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الاول
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر وهو
مذهب الجمهور او حذف الفاعل وهو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال
الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمره وان اقتضى المفعول حذفه
او اضمره تقول ضربني واكرمت اخاك الزيدان ولا يلزم ترجيح محذور وقيل روي عنه
تشديد الراء فتحتين او اضمارا بعد الظاهر كما في صورة ما اخبر الناصب تقول
ضربني واكرمني زيد هو ضربني واكرمت زيدا المرور وليته الحسن غير مشهورة عنه
وحذف المفعول يحترز عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمران
استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول كوحسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لانه لا يجوز اضمار ما لم يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان
اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
لو اقتضاه كضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت
في اكرمني ضميرا راجعا لزيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لاحذف الفاعل ولا
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظ فقط وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا
يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم
رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو المختار ومن
الحذف كما هو القول الغير المختار فيظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار او الحذف
لا سبيل الا الى الاظهار كقولك حسبني وحسبتهم منطلقين الزيدان منطلقا حسبت على حسبني

في المبتدا والخبر هو الابتداء اعني تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه
شيء فرفع الابتداء عامل في المبتدا والخبر عند البصريين وأما عند غيرهم فقال
بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدا والخبر
عامل في الآخر وعلى هذا لا يكون شيء مجردا عن العوامل اللفظية واصل المبتدا ان ما
ينبغي ان يكون المبتدا محكوما عليه اذا لم يمنع مانع التقدم على الخبر لفظا لان المبتدا اذا كان
والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم قالوا ومن اجل ان الاصل
في المبتدا التقدم لفظا جاز نحو لهم في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا
لتقدمه رتبة لاتصاله التقدم وامتنع جاءني صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو
في رتبة الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون
المبتدا نكرة واذا كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة هي المحكوم بها والمطلوب
الاكثر الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يمتنع نكرة على الاطلاق
بل اذا اتصفت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص دخل اكثر اسمها فيه
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متساو للمؤمن والكافر
وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخبر خبر ومثل قولك احد في الدار
ام امرأة فان السكلم بهذا الكلام يعلم ان احدا ما في الدار فيسئل الخاطب عن
تعيينه فكانه قال ان من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكمل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبرا ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة في
وقعت في حيز النفي فافادت العموم للاخبار وكثيرا ما تقع
في حيز الاخبار بل هو امر واحد وكذا الكل نكرة في الاثبات تفيد العموم تقول خير من جزاها

جزاه ومثل قولهم شر اهر ذا ناب تخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ كل شيء في موضع
قبل كونه محكوما عليه بالمسند اليه فانك اذا قلت قايم علم منه ان ما بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل قايم او في الدار رجل موصوف بصفة
الحكم عليه بالقيام واعلم ان الامر للكلي بالنسبة الى المعين قد يكون خيرا كما اذا كان
مجيء رجيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو وقد يكون بينا غير مفاد وبينا مفادا
يكون شرا لاخبار اقبح الاول بالنسبة الى الثاني ومنه ما شر لا اخبر اهر ذا ناب وعلى هذا
لا يصح قبله زيد وصف حتى يصير المعنى شر عظيم لاصحه خير اهر ذا ناب ومنه ما
مثل يضرب لمن رجل قوله اذا رأيته في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقدم الخبر لانه
اذا قيل في الدار علم ان ما بعد كر بعد ما موصوف بعدم الاستقرار في الدار فهو في حوة التحقق
بالصفة ومثل قولك سلام عليك تخصصه بالنسبة الى المتكلم اذا اصله سلمت سلاما فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك
هذا ما لا بد منه وفيما بين النفي والاثبات بعض المتعين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على
الفايدة لا على ما ذكرنا وما بين التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات التركيبة الواضحة
فعلى هذا لا يجوز ان يقال كوكب الثقل ساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل
قايم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمبتدا
تكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة الواقعة فيه اذا دال على ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا
فحال الظرف قد يكون جملة كالتي مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرف فيه
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين

المذكورين او غيرهما كالاسم في نعم الرجل ووضع المظهر موضع المضمر في نحو لخافضه ما خافة وكون
الجار تفسيرا للمبتدا اكوفي على واسه احد وقد يحذف العايد اذا كان خبر القيام فرينة نحو البر الكر سنين
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يستعر غير ما وما وقع ظرفا اي الجار الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر تقديره
من الفي ما وهو اي البصريون على انه اي الجار الواقع ظرفا مقدرا اي ماول كلمة بتقدير الفعل
فيه لانه اذا اقدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا اقدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل
وهم الكوفيون فانه يصير مفردا اوجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه الاصل
في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى بوجوه الاقل انه خبر والاصل في الخبر
الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه
بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على حاله صدر الكلام اي عاد منه وجب لصدر الكلام كما مثل
فانه يجب تقديم ضمير الصدارة مثل من ابوك فان مبتدا مشتملا على حاله صدر الكلام وهو
الاستفهام فان معناه اهذا ابوك فابوك خبر هذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة
الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره والواجب تقدمه على المبتدا المتضمن معنى الاستفهام او
كان اي المبتدا والخبر موصوفين مناسبين في التعريف او غيرهما وان قرينة على كون احدهما
مبتدا والآخر خبر الموصوف المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى
لو قيل لعالم رجل صالح خير منك لوجب تقديمه اليه مثل افضل من افضل منك دعما للاشتباه
او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه
لا يجب فيه تقدم المبتدا اي الجار قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقدم
اي تقدم المبتدا على الخبر في هذه الصور لما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة

الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مؤنثا مثل زيد قام فانه لو اخر لظن قام
زيدا لتبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل مثل
الزيدان قاما والزيدون قاموا قد يتخيل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من
يجوز كون الالف والواو وما قام الا على نية الفاعل وجعله كالتاء في قربت هند واذا
تضمن الجار المجرور اي الذي ليس بجملة صورة ما سواء كان بسبب الحقيقة جلست عنده صدر الكلام
اي مع وجب لصدر الكلام كالاستفهام مثل اعن زيد فرسه مبتدا او اين اسم متضمن
للاستفهام خبر وهو ظرف فان قدر بفعل كان الجار جملة حقيقة مؤخرة صورة واي قدر باسم الفاعل
كان مؤخرا صورة ومقدما حقيقة وعلى التقدير ين ليس بجملة صورة ما واحترز به عن نحو زيد اين
ابوه اذ لا يبطل بتاخير خبره صدارة ما له صدر الكلام لتقدمه في جملته او كان الجار تقديم
مصححا اي للمبتدا اي من حيث انه مبتدا افتقر مع صحيح مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مقدم
المبتدا وتقديره كائن او استقر فعلوا تاخر المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالصفة اذ كان للمتعلق بكسر اللام اي
كان لمتعلق الجار التابع له شبيه بمتبوع معه تقدمه على الجار فلا يرد قولهم عبده منوك صبر
كائن في جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ قد لا يوجد الا في الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
مثل على القرة منديل زيد اقول مثل على ان مثل القرة مبتدا وزيد خبره فيه خبر لمتعلق الجار وهو القرة
لان الخبر هو قول على القرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الجار عن ان المفتوحة
الواقعة بعد اسما وخبرها الاول بالمفرد مبتدا اذ في تاخير خوف ليس ان المفتوحة بالكسرة
في اللفظ لامكان الذهول عن الحقيقة بخلاف الاولى الكتابة مثل عندي ان اكل طعام وجب
تقديمه اي تقدم الجار على المبتدا في جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد تجدد الخبر من تقدم

القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقائك فسمي ايا ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل
على القسم المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه والواو للقسم واحد ولا يستعمل مع
اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر آن واخواتها اي من المرفوعات قوله اي من الم
خبر آن واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وما ان وكان ولكن وليت ولعل ان واخواتها
ومثل رفوع هذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الا صح لانها تمنع بنية الفعل المتعدي ان
كي يعمل رفعا ونصبا مثل انها خبر آن واخواتها هو المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف
عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه
الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لا سيرانها فيها
لعطا ومع فلا يقتضي التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم
على ما مر حيث اسند الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هي
يقوم ابوه فلا حاجة الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف
ويلزم منه السدر اك قوله بعد دخول هذه الحروف والا الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند الاسم المسند فتحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا
يقوم مثل قايم في ان زيدا قايم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف اما مرفوع كخبر المبتدا
اي حكم حكم خبر المبتدا وفي اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة او معرفة وفي احكامه من كونه
واحدا او متعددا او مثنى او محذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد
ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امر الكلام بعد ان يصح كونه خبرا بوجود الشرايط
وانتفاء الموانع ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا او يصح ان يقع
خبرا الباب ان صح نيابة ان يجوز ان يقال ابن زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال

يقال ابن زيدا وان من ابا ك الا ان تقدم ان ليس امر الكلام خبر المبتدا او فانه لا يجوز
تقدم على الاسم وقد جاز تقدم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على
الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والاصل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعتلت العمل الفرعي شرف
في معمولها بتقدم ثانيهما على الاول كما شرف في معمول الفعل بتقدمه على ارتبة الفعل الا
ان كان ابه ظرفا اي ليس امر الكلام تقدم الا اذا كان ظرفا فان حكمه ان
حكم في جواز التقدم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله كما ان البنا ايامهم في وجوه اذا كان
الاسم نكرة كقوله ان لسرا وان من الشر لكمنة ولذلك لتوسعهم في الظرف ما
لا يتوسعون في غيره خبر لا التبرية لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قايم مثل لنفي القيام عن
الرجل لا لنفي الرجل نفسه على المسند الى شيء آخر هذه ان مثل لخبر المبتدا وخبر ان وكان
وغيرها بعد دخولها ان دخول لا يخرج به سايرالاخبار والمراد بعد دخولها ما عرفت في
خبر ان فلا يرد نحو يقرب ابوه كقولك غلام رجل طريف انما عدل عن المثال المشهور
وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان
غلام رجل مرتب منصوب لا يجوز ارتفاعه مستقلا على ما هو الظاهر وفيها اي في الدار
خبر بعد خبر لا ظرف طريف والاحال لان الظرفية لا تشعر بالظرف ونحوه وانما اتى
به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرفية كل غلام رجل ليكون مثالا للنوع خبر الظرف
وغيره وجذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالوجود والحاصل لا اله الا نفي عليه
نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في
اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا

فيقولون مع قولهم لا احمل ولا مال لنفسي الا احمل والمال فلما جاء الى قدير خبر وعلى التقدير خبر
يحلون ما يريدون خبرا مثل لا رجل قائم على العكس دون الجر اسما ولا الشبهتين ليس
في نفي النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها وهو المسند اليه هذا شامل
للمبتدأ وكل مسند اليه بعد دخول ما خرج به خبر اسم ما ولا وما عاوقت من معنى الدخول
لا يزيد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك واغا اتى بالنكرة بعد لا
لان لا لا يجيء الا في الكلام بخلاف ما فانه يجيء في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يشبهون لها العمل فيقولون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما كان قبل
دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد في القرآن نحو ما هذا بشرا وهو ايا على ليس في لا دون ما
ما اذا قبل انتقاض ما بالا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه
لنفي مطلق بخلاف ما فانه اية لنفي الحال فيقتصر على الاعادة وهو الذي عناه بقوله من قيدين
غيرا بها فاتا ابن قيس لا يبرح اي لا يبرح ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان
لنفي الجنس لا يكون فيما بعد الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند او
المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية ليدخل
ذكر التوابع بعد فلا ينتقض بالنواسخ فلما فرغ عليه فوجات شرع في المنصوبات وقدمها
على المجرورات لكثرتها ولقوة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد تبين شرحها ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء كقولك رايت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين ومسلمين فنه اما من المنصوب او ما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام

اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم لما فعله
فاعل وحل والمراد بفعله الفاعل اياه فخرج به بقية ما استناد اليه الا ان يكون مؤثرا
فيه بوجه ما اياه فلا يرد عليه مثل مات فوت وخرج بحامة وشرف شرفا واغا
زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فيدخل
فيه المصادر كلها مذكورة صفة للمفعول وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا
بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما
اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او ما في معنى
الفعل كموفاه ربه فرارا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب
واقع على زيد بمعنى صيغة ثانية للفعل ليس الا اذ ان الفعل كما بين ان ذلك الاسم جزء
معناه بل الزاما ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل ناء وباع في قولك
ضربته ناء وباع به وان كان ما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في تكرهت كراهتي فان الكراهة اعتبارين احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل السند اليه والثاني ان معنى
الفعل مشتمل عليها وهو كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل
بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده
بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه ووقوع الفعل على
المفعول به وقع بهذا الاعتبار عرفا الحد وانطبق الاعلى المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول
المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان

ليس من افعال الجوارح لجعل جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة على الجملة
على اسم كان بمعناه الذي هو عين المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب حمار
وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا له صوت صوت حمار كمررت به فاذا له صوت صوت حمار اي الصوت
صوت حمار من صات الغين صوتا بمعنى صوت نصوبا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا
بجملة بيان قوله صوت ومن مشتملة على الاسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة
على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في نحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ
صراخ الثكلى ومن امرأة مات ولدها ومن بيانية اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول
مطلق وقع مضمون جملة لا تحتمل لها اي لهذا الجملة غيره اي غير المفعول المطلق كقوله على الف
درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لانه
مضمونه الا اعتراف لا تحتمل له سواه وسمي هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لانه
اي لان المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امر انتزاعيا به وهو باعتبار ومنها
ما وقع مضمون جملة لها اي لهذا الجملة محتملة غيره اي غير المفعول المطلق كقوله زيد قيام حقا اي
حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قيام والمراد
محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل وسمي هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لغيره لانه من حيث هو مضمون لها عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة
فالمؤكد اسم مفعوله من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه بخلاف المؤكد اسم فاعل من حيث
هو مخصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره البتة وعلى هذا
ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه بتكرر وتقرر في نفس المتكلم

ومنها ما مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تقييم
هذه الفائدة من قيد الاضافة اي مثنى مضاف الى الفاعل او المفعول لبلا يرد مثل
قوله تعالى ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك الباء بين اي اقيم فحذف وانقلب
امر كلا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وجر
الى الثاني بحذف الزوائد ثم حذف الجار من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون
من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا الكيس سعد بك اي
السعادة ابعد اسعاد بمعنى اعبنك ان السعد ك بتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى
باللام المفعول به مو ما وقع اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل وقد ذكر التقاء بابه
في المفعول المطلق والمراد بوقوعه فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم
يقولون في ضرب زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل يقولون مر به فجر به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها
ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق وان توهم من مغايرته لفعل
الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله فالمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما
هو في حكم فاعله او حكي فجر به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانهم لم يعتبروا اسناده
الى فاعله ولا يقال يمثل زيد في اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه
فعل الفاعل الحكي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل
وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اظهر كقولنا ضرب
زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي

ای ذکر وما من قبیل یعقل ما جائنی ایاهم والمنادی المضاف الی یاء المتکلم یجوز فیه وجوه
اربعة فتح الیاء وبا غلامی وسکونها مثل یا غلامی وانقلاب الیاء الفا والاکتفاء بالکسرة اذا کان قبله
کسرة احترازا عن نحو یا فتای مثل یا غلامی وقلبها الفا نحو یا غلاما ومعه ذان الوجهان یقتضان
غالبا فی النداء لان النداء موضع تخفیف لان المقصود غیره فیقصد الفراغ من النداء بسرعة
لیتخلص الی المقصود من الکلام فخفف یا غلامی بوجهین حذف الیاء والاکتفاء بالکسرة الدالة علیه و
قلب الیاء الفا لان الالف والفتحة اخف من الیاء والکسرة وعسی ای هذان الوجهان
وان کانا واقعین فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم لکنی لا یتعینان فی کل منادی کذلک بل فی غیره
علة الاضافة الی یاء المتکلم والتشدید مع المد لتدل الشدة علی الیاء المقدرة بالحذف او القلب
فلا یقول یا عدوو ویا عدوا وشذ جاء انی المنادی یا غلام بالفتح اکتفاء بالفتحة عن الالف
ویکون المنادی المضاف الی یاء المتکلم بالیاء فی هذه الوجوه کلها ویقفا ای فی حال
الوقف تقول یا غلامیه ویا غلامیه ویا غلامه ویا غلاما فرقا بین الوقف والوصل فقالوا
ای الوجب فی ما ذکرناهم بالهاء وبا امی مع الوجوه الاربعة کسائر المضاف الی یاء المتکلم
مع وجوه آخر ایدا علیها لکثرة الاستعمال وهذه الیاء فی کلامهم کثیرا ما یشار الیها بقوله ویا ابت ویا
امت ای قالوا یا ابت ویا امت ایدة یاء الاضافة الی آخر ما یاتی وقد ای حال کون ان
مفتوحة مع وقف رکنة الیاء او ممکورة بالکسرة الیاء وقد جاء الضم ایضا نحو یا ابت ویا امت
لاجرائه مجری المفرد المعرفة ولم یذکر التثلیثة وقالوا یا ابنا ویا امنا بالالف بعد ان اجمعا
بین العوضین دون الیاء فی قالوا یا ابة ویا امة احترازا عن الالتباس بین العوض و
المعوض عنه فانه غیر جائز وقالوا یا ابن ام ویا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر
بالنظر الی الام والعم ان لا یقال یا ابن اخ ویا ابن خال لا بالنظر الی الابن ایضا فافهم

فانهم یقولون یا بنت ام وبنت عم علی الوجوه الاربعة مثل یا ب یا غلامی فقالوا یا ابن
امی ویا ابن عمی بفتح الیاء وسکونها ویا ابن ام ویا ابن عم بحذف الیاء والاکتفاء
بالکسرة ویا ابن امّا ویا ابن عما بابدال الیاء الفا وقالوا ایضا بوجه آخر شاذ
فی المضاف الی یاء المتکلم یا ابن ام ویا ابن عم بحذف الالف والاکتفاء بالفتحة
لکثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعیف وما کان من خصائص البنات ترخیم شیء
فی بیانه فقال وترخیم المنادی جائز اای واقع فی سعة الکلام من غیر ضرورة شعریة اوت
الیه فان دعت الیه ضرورة فبالطریق الاولی وهو فی غیره ای غیر المنادی واقع
ضرورة ای لضرورة شعریة داعیة الیه لا فی سعة الکلام وهو ای ترخیم المنادی حذف
فی آخره ای آخر المنادی تخفیفا ای لاجل التخفیف لا لعلة اخری منضمة الی الحذف المتلازم
للتخفیف فخرج بقید الکون لذلک التعریف بعض صائر ترخیم المنادی ویعلم منه ترخیم غیر المنادی
بالمقایسة ویمکن حمله علی الترخیم مطلقا بارجاع الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا والضمیر
المجرور الی الاسم وشرطه ای شرط ترخیم المنادی علی التقدیر الاول او شرط الترخیم
اذا کان واقعا فی المنادی علی التقدیر الثانی امور اربعة تاتی منها عدیده وهی ان لا یکون
مضافا خبیثة او محکی حذف منه المشبه بالمضاف الیه او لا یکون المحذف من الاول لانه لیس
او اجزاء المنادی نظرا الی المعنی ولا من الثانی لانه لیس او اجزائه نظرا الی
اللفظ فامتنع الترخیم فیها بالکلیة وان لا یکون مستغاثا للمجرور بالام لعدم الظهور
اثر النداء فیه من النصب او البناء فلم یرد علیه الترخیم الذی هو من خصائص المنادی
ولا مشوبا بزیادة الالف لان الزیادة تنافی الحذف ولم یذکر المندوب لانه غیر داخل
فی المنادی عندهم وما وقع فی بعض النسخ فکانه من تصرف الناسخین مع ان وجه کثیر له

صيغة فكانت اولى بان تبدء بحرف مبنيا بالسكون لها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكى عليه
احد ونعدد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم لبعذر وما في البكاء وبكاء وفي النفع وفي
الاصطلاح هو النفع عليه وجودا او عدما حيا او ميتا فالنفع على عدمه ما كانت
الذى يبكى عليه ان ذاب والنفع عليه وجودا فالنفع على وجوده عدما فقد النفع عليه عدما كانت
كالمحنة والحيرة والويل الاحقه للمنادب لفقد الميت فالمنادب شامل للنبي المندوب مثل يا زيدا
ويا عمراه ومثل فقدناه ويا بقياه واخص المندوب بهوا ممتاز به عن المنادى لعدم دخوله
عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه ان حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي
مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء
مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبيها به
ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لبرد انه لا يقع نكرة
لان المندبة الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت
المطوق في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت
الى عرف مدى يمكن وكنه آخر المندوب من كسرة او ضمة مثل اذا اردت ندبة غلام لي طويل قلت
واغلاماه لا غلاميكاه لانتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام لي مخاطبين اثنين
قلت واغلاماكما اذا يلم اصلها الضم لا غلاميكما لانتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين
وجاز لك الوقف على ما قبل هذه الزيادة في حال الوقف لبيانك ولا يندب من قسم المندوب
المنفع عليه عدما الا اسم المعروف الذى اشتهر المندوب ببعذر المنادب بكونه في
ندبته والنفع عليه فعلا قبال واذا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن
اليه ويوقف به لبعذر المنادب بالندبة عليه وامتنع الى في الالف بصيغة المندوب بل يأتي

ان تلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه تم به تمام المضاف فهو كالجزء كخلاف الصفة فانها تتم بها بدون تمام
الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز مثل يا امير المؤمنين ومر بكر مثل وازيد الطويل
خلافا ليونس فانه يجوز الى في الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف اليه الا انه اتم منه من جهة
المعنى لانها ابدا بالذات فان الطويل هو زيد لا غير خلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واتجيتي الناجيتين واتجيتي
الفتح ويجوز القيام قربة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس نحو
به ما يكون نكرة قبل النداء كيا رجل فانه يعرف بالنداء كيا رجل او هو يعرف مثل يا رجلا لان
نداءه لم يكثر كثرة ما نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
والاشارة اي والايماء اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والاستغناء والمندوب
لان الخط فيها مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف
حرف النداء سواء كان مع بدل عن حرف النداء كالفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع
ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
ولفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو يا ايها الرجل اي يا ايها الرجل او ما الموصوف
بذي اللام كو ايها هذا الرجل اي ايها الرجل فلا يجوز الى في من ايها هذا من غير ان يوصف
بهذا ايها ذي اللام والمضاف الى ان معرفة كانت نحو غلام زيد اقعل كذا او الموصولان
نحو من لا يزال يحسن الى واما الضمائر فشذ ندا او ما نحو يا انت ويا اياك
وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صبحا بالليل حذف النداء من

انه يقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الوجودة غير مخلوقة لله تعالى وهو مذهب المعتزلة
في الافعال الاختيارية للعباد وسيؤتى الامر ان اى الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل
واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اى عنده او في داره وغو ذلك والا
يصح عطف على الصغرى لعدم الضرر اى سيؤتى الامر ان فيما اذا كان عطف الجملة الخ وقع فيها
الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسميه فيجوز فيه ما الابتداء وفيه تقدير
الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما فعلى الرفع يكون اسميه فيعطف على الجملة
الكبرى وهى اسمية وعلى النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهى فعلية فان قلت
السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هى معارضة بترتب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت
في الوجوب والبعد بينهما اذا الكبرى ابعد قربة غير مسلم لغة قلنا هذا ما غار المنتهى واما عند
المبدا فالصغرى اقربة وجب النصب لان الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ما
ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط الحكمى كما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب
واختيار النصب مع الطلب وكذا اذا جب نصبه بعد حرف التخصيض وهلا والا ولولا ولوما
واما وجب النصب بعد هما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا كقولك زيدا اضربه
ضربك مثال لوقوع الشرط والا زيدا اضربه مثال لوقوع التخصيض وليس مثل لا زيدا وجب به شكل منه
اما من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان نظن في بادى النظر انه من
اضمر عامله على شريطة التفسير والتحقيق فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن نظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل
النصب كذا مناسبه اعنى اذهب فان قلت لا نجعل المناسب في اذهب فلنقدر

متن للمفعول

فليقدر مناسبا آخر منصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقدير زيدا
يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهب احد فلنا المراد بالمناسب ما يراد
الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا
كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جايز
بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف تما يختار فيه النصب
وكذا مثل زيدا ذهب به قوله كل شئ فعلوه في الزبر اى في صحايف اعمالهم فهو ليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شئ فعلوه في الزبر فعلوا
محذوف في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فقد الحق لان صحايف اعمالهم لست محلا لافعالهم
لانهم يوقعونها فيها بل لاكرام الكاتبين او فعلوا في كتابة افعالهم وان كان صفة
لشئ مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم
كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل كاين في صحايف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة شئ
والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شئ محلوم مفعول لهم ثابت في الزبر
بخلاف لايتاء صغيرا ولا كبيرا فانه قد يسبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل
عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار رفعه والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا
في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر الى ان تحاول الاخراج عن القاعدة المذكورة مثلا
يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحاول الاخراج عنه بقوله والزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط بجملة الشرط عند المبرد لكون الالف واللام

او تثنية او جمعية سواء كانت لموافقة ما انتسب عنه مثل طاب زيدا باه والزيدان ابوين
والزيدون آباءً او لمخالفة في نحو مثل قولك طاب زيدا اباً اذا اردت اباله فقط وطاب
زيد ابوين اذا اردت اباه وجده او طاب زيد آباءً اذا اردت اباه واجداده فعلى كل
من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز او ورد مفردا واذا قصد اثنينية او تثنية واذا قصد
جمعية او ورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والجمع الا اذا كان التمييز جاريا
على القليل والكثير فاذا قصد تثنيته او جمعيته لا تثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا
لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع نحو طاب زيد علما والزيدان علما
والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث اشتمالها على النوعية فانه
لا بد من تثنية او جمع بخلاف نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان
متعلق الطيب من كل من الزيدان او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد
لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما وآته بها
نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كامل في الرجولية كانت الصفة صفة اي التي انتسب عنه
لا المتعلقة لان صفة الصفة تستعمى موصوفا والمذكور اولى بوصوفية فاذا قيل طاب
زيد والده اكان الوالد زيدا او لا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباً وطيقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اذا كانت الصفة صفة له مع مطابقة اباه او
مطابقة اباه ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي لمن
كانت صفة له ومطابقة اباه والاباء المطابقة الا تفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
وان تنث لكونها حاملة لضمير ذي الصفة المذكورة الحال انه لاستقامة
المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او قال كونه فارسا لكن زيدا امة

زيادة ما من ميز بها نحو لله دره من فارس وقولهم عنه من قائل يؤيد التمييز لان من تنزاد في التمييز لا في
الى والجملة المقصود مدحها بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من
الصفات ولا تتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما ما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما
عشرون ولا زيدا رطل لان عامله اسم جامد شبيه الفعل من حيث انه بمنزلة فضلة كما
ذكرناه فحينئذ يجوز ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم على ما هو عامل فيه
من الفعل الصريح او الغير الصريح كونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيدا اباً اي طاب
ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونا او اذا جعلته متعديا
نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأ الماء الاناء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
ومنها عشرون وبعدها الى تسعين اسماء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة
الى جعله مسندا بالبيان المتكلم كما قصده آنفا الا امتلأ الى بمعنى متعلقات الاناء والا على سبيل
التجوز وقدره وضع الاسم موضع المصدر لما لزم منه بطريق ما فهو في المعنى امتلاء الاناء فالماء
فاعل معنى وان لم يكن بصيغته مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز رفع الابهام عن شيء
منسوب الى زيد وهو الربح فالفاعل في المعنى هو الربح لا زيد اذ لا يقال ان زيدا ربح اليه
حقيقة او اليها مجازا او بهذا التركيب فيما بعده وعلى قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن
النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا في على الاول
مفعول والا نظر تلك القاعدة خلاف المازني والمبرد فانهما يجوزان تقدم التمييز على الفعل
الرافع لضمير الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه نيابة الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر
امتلأ الحوض بالذي جبيناه وما كاد بالذي نطلبه على تقدير تأنيث التمييز في نطلبه

رحم ابا الامن رحمة الله وقن رحمه الله وانا فوم المعصوم فلا يكون واخلاقي العالم فيكون
منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ابدا وجوبا اذا كان بعد عدا من
عدا يعد وعدوا اذا جاوزه مثل جاء في القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو
جائني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن كوخلت الديار من
الانيس وقد تقص منه جاز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا النصب
او الحذف والاجمال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا مكفيا في صورة المستثنى بالا
التي هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه
او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جائني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم
او بعض منهم زيدا او ما في محل النصب على الحالية ولم نظر قد معها ليكون الشبيه بالا
الخ هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بها ملحوظ في اكثر استعمالات
لانها فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم
اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما بعد او ما خلا اي المستثنى منصوب
ابدا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا الا ان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال كوجائني
القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا والتقدير جائني القوم خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم
عمرا وعلى الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين بعضهم او مجيئهم من
زيد ومجاوزين بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة
والعمل هذا لم يثبت عند الكل او لم يعتد به والسر انهم يقلون في الاكثر وكذا المستثنى منصوب
بعد ليس كوجائني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون كوجائني القوم لا يكون زيدا او انا يكون

يكون النصب بعد ما لانها من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمها في باب
الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
مطلقا وما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا
في المستثنى منه مطلقا وما في الفصل الغير المفرغ ولا تصرف فيها لانها قائمة مقام الا
وهل لا يتصرف فيها او يكون رفعه اي في النصب على الاستثناء وخبار البدل عن المستثنى
منه هي بعد الاحوال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا
عما اذا كان بعد سببا ذوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرها في كلام غير موجب احتراز
عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز
عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يجوز عما حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بغير واو على انه صفة الكلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط الا يكون منقطعا
ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم مما سبق فاكتفى بذلك كوما فعلوه الا قليل
بالرفع على البدلية والا قليلا على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية
والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق
البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار واما اختار والبدل
في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب الشبيه بالمفعول لانه
بالاصالة وهو اسقط الاوآب البدل بالاصالة وبغيره واسقط وبوب اي المستثنى
على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه
غير مذكور وخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه لعدمه او بالمفرغ
لانه كما يراد به المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب

واستنتاجك ليفيد فائدة مجددة مثل ما في ضرب الازيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احدا الا زيدا
بخلاف ضرب الازيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستثنى المفرغ بان
يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل جواني يحرك فكه الاسفل
عند المضغ الا النرجس اذا او يكون نحو قولك فرنبة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض
معين مبدل منه المستثنى قطعا مثل قرأت الايوم كذا اي او قعت القراءة في
يوم الايوم كذا الظاهر انه لا يريد المكان جميع ايام الدنيا ايام الاسبوع او الشهر
او مثل ذلك والقابل ان يقول كما لا يستثنى المفرغ على تقدير عموم المستثنى في الموجب
في بعض الصور فرنبة كذلك لا يستثنى المفرغ على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب انه نحو ما قام
الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وانه لا يصح مثل قرأت
الايوم كذا الا تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في فرنبة
الازيد بان يختص المستثنى منه لكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك فرنبة
فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جايزة مع القرنبة وغير جايزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على
العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها او
مخالفة واحد اياه في ذلك ما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها او مخالفة
واحد اياها فما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الايوم كذا و
فرنبتي الازيد ليس الا يظهر فرنبة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع به
وهو له فيه في الاول وعدم ظهوره في الثاني فلو قام ايضا في الثاني فرنبة ظاهرة الدلالة على
بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم اردت فقلت فرنبة

ضربي الازيد فانها تظهر ان ولك ايضا مما يستثنى فيه المفرغ لكن الغالب عدم وجدان قرنبة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المؤثر لا يكثر
في الموجب الا ان يستثنى المفرغ بمثل ما في ال زيد الا عالما او ضيع ما في ال ثبت لان نفي
النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيدا عالما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستثنى وقال
الشارح الرضي يمكن ان يجعل الاستثناء على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من
جنس العلم او يجعل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع
الصفات الا صفة العلم وعلى التقدير بن يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه
يمكن تنزيل هذه الدلالات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة
كما يقال مثلا في قولك ضربت الازيد الا واحدا كل من يتصور منه الضرب من معارفك المقصود
منه المبالغة في غلو المجتهدين على ضربك واذ تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ
المستثنى منه فعلى الموضع بجعل اي موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمخبر عن قدر الامكان
مثل ما جاني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد المجرور محمول على لفظه
ومثل لا احد فيها الا ابي الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيدا شيئا
الا شيئا لا يقبله ابدا اي لا يعده شيئا فشيئا مرفوع على محل شيئا المنصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به
ليس في كثير من النسخ وفي اكثر ما وقع في بعضها فهو صفة لشيئا المستثنى قبل اي وصفه
بطل ايذاء الاستثناء الشيئا من شيء ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان
يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا لوصف المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان اوجز
والسر في ايثار تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستثناء ما يجوز
اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها كلمة النفي

والنفي بعد الاستفهام فلوابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالرفع كان في فمي
فولنا جاءني من زيد فلم نزد ما من في الاثبات ولكن غيرنا بينهما وفي الصورتين الاخيرتين
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل احد فيما الا عمرا بالنصب لان فيه شبهة بقولنا
الا اباه لانه يصح وصف بكلمة الا على كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد حينئذ من
تقدير بما يضيفه او حكم المتصل فيه بهذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى
على اللفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا تقدران لافتقاضها اذا
لم يكن البدل الا بنكرة العامل وحكم اذا الكتفي بدخوله على البدل منه واعتبر كما به
حكمه اليه فانه في قولنا التقدير جاءني القوم الجهال على البدل بعد الا لان الاستثناء
يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها اي ما ولا عملت للنفي وقد انتقض
النفي بالا وحيث تعذر في ما بين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فوجب رفعه على
محل احد وهو الرفع بالابتداء والشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بانه خبر فان
قلت لا حذف في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد
وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبرت الحمل على المحل البعيد لا القريب قلت لان محل القريب
انما هو لعمل لا فيه بعد النفي وقد انتقض بالانحلاف محل البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه فحلاف
ليس زيد شيئا الا شيء مع انه انتقض النفي فيه ايضا الا انها اي ليس عملت للفعلية
لا للنفي فلا اثر لنتقض معنى النفي في عمل البقاء الامر العاملة وهي اي ليس لاجله اي لاجل
ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس
جاز ليس زيد الا قائما بما عمل ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائما بما عمل ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا

بالا كمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء تفتح
السين وتكسر مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر
استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد حاشا علما مضمرا ومعناها تبرئة المستثنى
عما نسب الى المستثنى منه كضرب القوم عمرا واحاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب
عمرو واعراب غيره اي في الاستثناء دون الصفة او نعوت باعراب موصوفه كما مر
المستثنى بالا الى التفصيل المذكور فيما سبق فكأنه ما اراد بغيره الا اضافة انتقل اعرابه
اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها
فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعملها على هذا الوجه كثير في
كلام العرب لكنها حملت على الا في الاستثناء على خلاف
الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت على الا
عليها اي كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة
لكلمة اي واقعة بعد منعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما ان موصوف
غير قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق
حالها صفة حالها اذ الاصل لها في الاستثناء ان لا يذكر المستثنى منه متعددا فلا
تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كسر جال او تقديرا
كقوم ورهط او ان يكون مثنى قد فصل فيه كقولهم ما جاءني رجلان الا زيد منكورا بين منكر لا يوقف
بالام فيث سرا به العهد والاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء لتصل وعدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محذور فالحمل

نوعان اما الجنس المستغرق نحو جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي
عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا اي افراده
الوجوه وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله
علي عشرة الا درهما وانما يعتبر عند وجود هذه الشرايط اي حمل الا على غير بتعذر الاستثناء
عند وجود الشرايط اي حملها على غير وانما قلنا في صدر الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا
فقيدنا بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيدا وقد
لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحد رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا
لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه الفائدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع
اله الا الله فانه فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي خرجتا عن الانتظام فالا في
الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة
يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو
حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله وهذا اثبات وحدانيته لما يجوز
ان يكون فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت الا صفة بمعنى غير فانه يدل
على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله وجب ان لا يتعدد الالهة لان
التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة
الاستثناء وهو مذهب سيبويه بجواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز في
نحو ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فان الا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا
وجب ان يقال الفرقدين بالنصب ومحل المصدر دل على الشذوذ وقال في البيت شذوذ

وشذوذ ان اخوان اذ هما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف
المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيها الفصل بين الصفة
والموصوف بالخبر وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اي بناؤه على الظرفية
لانك اذا قلت جاء القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على الاصح
الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وزعم الاخفش ان سوى وسواء اذا خرجا عن الظرفية تبقى على استكبار الرفع فيما غلب
فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استكبار الرفع فيما غلب انتصابه
قوله كما القوم تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها والمراد بعدية المسند ان يكون اسنادها
الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها او خبرها ولا شك ان ذلك انما يتحقق بعد تحقق الاسم والخبر
فالاسناد الواقع بين اجزاء المقدم على تقرير لا يكون بعد دخولها يكون قبله فلا ينتقض التعريف
بمثل كان زيد يضرب ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق على يضرب وقايم في هذين
المثالين المذكورين وبين افراد الموصوف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد
بدخولها ورود العوامل عليها وورث عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها
مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه
وشرايطه على ما سبق في خبر المبتدا ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة كالمبتدا
المصحح لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا لو كان القطع زيد او كان هذا زيدا بخلاف المبتدا والخبر فانه اذا
فيهما لاصحيح المقدرية لا اتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في

قد

اسم كان او خبرها جامدا او مشتقا لا يجوز تقديم الخبر لو كان الفعل هذا وحذف عامله اى خبر كان
وهو كان لا وكان ما واخواتها لان الحذف من هذه الافعال لا كان واذا اقتصت هذا الذى ذكرنا
اسمها فى مثل ان ذلك لكذا وخلوه يا عالما ان خبر انّ اخبر وان شئت قلت يجوز فى مثل هذه الصورة
وهى ان يكن بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى وهو اذا اى ان
كان عالما فجدا اجدر او خبرها محذوف ان خبرا فجدا اجدر اى مع ان كان عالما فجدا اجدر او خبر او رفعهما كما
ان كان فى عالما فجدا خبر فكان جدا او خبرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته وبحسب
الحذف اذا كان الحذف عاملا معنويا كان فى مثل ان ما انت منطلقا انطلقت اى ان كنت منطلقا
انطلقت فاصل ان ما انت لان كنت حذف الام فجاء ما ثم حذف كان فانفصل الضمير فانقلب
الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا عنها واوقعت النون فى ايهم
وباقى الجزء على حاله فصار ما انت منطلقا انطلقت وهذا اعنى تقدير فتحة الهمزة واما على
تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعلى هذا الاول من غير فرق الا الحذف
اللام اذ اللام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اكثر استعمالا ان واخواتها وكسرها فى قسم الخ
انك والله لكما هو السند اليه بعد دخول ها اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم و
ما حذف من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع اعتراض هذا التعريف بما ابقه
بمثل ابوه فى مثل ان زيد ابوه قائم المنصوب بلا الذى لنفى الجنس اى نفى ان فى الدار رجلا
بفعل اسم لانه ليس كلمة ولا اكثر من المنصوب بلا خلافا لبعضهم جعله مطلقا من المنصوب بلا اضافة ولا اجازا
بل المنصوب منه اخص مما عدا المفعول به من التعبير عنه بالمنصوب به بخلاف ما عدا من المنصوبات
فانه يصدق بها وان لم يكن كلمة من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل
منها جوز اولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب به لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما

كما هو مبنى على الفتح واما مرفوع فلسد اسمها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد
دخولها خبره به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه مما عرفت وهذا اقدر كاف فى حد اسمها مطلقا لكنه
لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله بلا اى بلى المسند اليه لفظة لا اى يتبع بعدها بلا فاصله
بكرة حقيق او شبيها به اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال مشتركة من
الضمير المجرور فى البه او البه الاولى منه او من الضمير المجرور فى اخوتها وما بقى من الضمير المرفوع فى بليها
مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها او قد عرفت
فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله
لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على
الا هو ان المذكور قبل كان مفردا باشتراط الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او شبيها به اى بليها
نكرة غير مضاف ولا شبيه به ليترتب عليه قوله فهو مبنى على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة
او منفصلا لم يكن غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه
وهو الفتح فى المثال نحو لا رجل فى الدار والكسر فى المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات
فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما قبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين
مسلمان لك وفتح بالمفرد ما لم يضف ولا مضاف ولا شبيه به فيدخل فيه الشبيه والجمع وانما بنى لتضمنه معنى
من الاستغراقية فى نحو لا رجل فى الدار اى من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل رجل فى الدار فتقديره
فى نحو لا غلام رجل عندك ولا امرأة فاضلة عندنا بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف
الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة باشتراط شرط
النكارة او منفصلا بينها اى بين ذلك والمسند اليه بان لا باشتراط شرط الاصل على

بعضهم الى ان الرجل يدل على اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل لا مررت
بزيد هذا ابي بزيد الثالث رأيته فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع
صفة له وفي الموضح الاوائل التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ونوصف النكرة بالمعرفة
بالجملة الخبرية اي التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في نكرة تفيد ما توجد في المؤقتة
كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل
بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي يقول في صفة ضربه اياي ستجيء بيان يؤمر بضربه
وبلزم فيها الضمير الراجع الى نكرة الرابط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يتعين
الراجح بكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يقع ان يقع صفة مثل جاءني رجل زيد
قائم ونوصف كان الموصوف اي كان قائم به مررت برجل حسن اذا كان الرجل
وصفه وكان متعلقة اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه
كمررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا
فالاول اي النعت بكان الموصوف بنفسه اي الموصوف في غير ما امور يوجد
منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة مستوى فيه المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل كصبور رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة
جريح او كان صفة مؤنثة جرى على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بكان متعلق الموصوف
بنفسه في الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ووجد منها في كل تركيب
اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي اضافة الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كالفعل شبه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا

او جمعا افرد الفعل او ان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا طابقه وجوبا كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي مفصولا بغير المؤنث
جاز الفعل مررت برجل فاعد غلامه مثل يقعد غلامه ورجلين فاعد غلاما مثل
يقعد غلاما ما ورجال فاعد غلامهم مثل يقعد غلامهم ومررت بامراة قايم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل صبور او صبورة دارا او قايم ابوه
قايمة جاريته في الدار مثل يقوم ابوه ويقوم جاريته في الدار فان قلت اذا انظرت حق
النظر وجدت الاول وهو الوصف بكان الموصوف ايضا في حكم البواقي كالفعل لان فاعله
الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحق الالف في
التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويوثث في الواحد المؤنث
وكذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة
وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم حققت الكتاب هذا الحكم قلنا المقصود الاصلي من هذا الكلام
بيان نسبة الموصوفين الى الموصوف بالنسبة وهو ما وان كان الوصف الاول يشبه
في الامور العشرة كان لا يخرجه من هذه الشبه الفعل والبواقي عن حد الشبه في عشرة
اكتفي بما حكم عليه بالنسبة بخلاف الوصف الثاني فانه حكم عليه بالنسبة في الجملة
الاول لم يكتف فيه بما حكم بعدم النسبة فانه غير مضبوط بل ضابطه عدم نسبة الزيادة
بالفعل بالنسبة الى ما حكم بعدم كونه كالفعل بتبين حاله عند عدم النسبة ومن ثم الى وفي
اجل كون الوصف الثاني في الجملة البواقي كالفعل حسن قام رجل فاعد غلامه كحسن
يقعد غلامه وحسن ابيه فاعد غلامه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كحسن تقعد غلامه

مبتدأ خبر فعل امر يعبر الاسم عند البصريين جملة

مبتدأ نكرة مقدم كمبتدأ ابتدئ تعريفه نكرة المحكوم عليه سواء كان

خبره صفة سواء صفة مفردة او شبهه مقدمة نحو في الدار رجل

بناء عمدة وهو خبره اخاه وعمدة وهو المحكوم به مبتدأ خبره مقدم كطلوع

زيد عمرو مبتدأ خبره زيد

وصف صفة

ما اشتق من اصل الاعراب بسبب ذاته الاعراب

احمد غير منصرف علته صفة وزيادة الف ونون فعل علم فعل الحال فرع علم

الاصل فرع محققة وعينه فعل مثاله اولد فعله سواء ولده

جاء ابو تسعة احمد وهو سواء ولدي احمد غير منصرف اولدي

حال معنوي مبتدأ ابدي خبري نعت اسم او لازمه او لازم نحوه

زيد مبتدأ الرستاق اسم او لفظ خبره جار ومجرور في ولفظ خالد مبتدأ

عمرو مصروف نحو زيد

ما فيه علتان من تسع واحدة منهما تقدم نظائرها

ابجدي تعريفي اسم معرب بالحركة لا يدخله الجر والتنوين

مطلب

وضعف قام رجل قاعدون غلامه لانه لم يشبه لتجردون غلامه والحاق علامة التثنية والجمع
في الفعل المسند اليه الى ظاهر ما ضعيف وقد يجوز من غير حسن والاضعف قعود غلامه وان
كان قعود جمعا اليه كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم الف به للفعل ورجح الفعل عن موازنه
الفعل وفي نسبة لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلامه مثل قعودون غلامه الذي اجتمع فيه
في علمان في الظاهر الآن رجح الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل الظاهر بدلا عن المضمر او يجعل
الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر للوصف لان ضمير المتكلم او المخاطب اعرف المعارف
واوضح فلا حاجة لهما الى النص عليها ضمير الغائب وعلى الوصف بالمد والتاء
وغيرهما ظاهر الالتباس والا بوصف به لانه ليس في المضمر مخ الوصفية وعلو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيامها معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله
والا بوصف به وبهذا الفرق الشيخ الرضي وقال لم يفهم سر المعنى انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين
ذلك بقوله والموصوف اخص وما والى الموصوف الموقع شبها اخص بالتوقيف
والمعلومية من الصفات اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من
من الصفة في التعريف وما وبالها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون علما
سرا والمقول على كثيرين وعليه جمهور النحاة ان او فروعها الصفات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة
ثم الموف باللام والموصولات فبينهما ما وات ومن ثم ومن اجل ان الموصوف اخص
او ما وام يوصف والاسم الا بتبعيته اي ذو والاسم الا اي او الموصول فانه ايضا مثل الذي باللام
فاعرفت بينهما من انك وات في التعريف كقولك جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان
عندك امس او بالمضاف الى شبهه اي مثل الموف باللام بلا واسطة كقولك جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة كقولك جاءني الرجل صاحب بي م الفرس لان توقف المضاف ساو

ما توقف المضاف البداوا ينقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر
المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص شيئا غير اخص فهو محمول على البدل عنه
صاحب هذا المذهب واعني التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام
مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول و
المضاف الى احد هما للابهام الواقع في هذا الباب لكن الاصل الوقوع المقتضي لبيان
الجنس فانه اذا اريد رفعه مثل السيوف تمثله لا ابهامه ولا يليق بالمضاف لمكتب التعريف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتبعين ذو فتبين
اللام لتسبيبه في شيء وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي
كرم ابي الكريم ومن ثم اي ومن اجل ان الشرام وصف باب هذا بذي اللام لوقوع الابهام
وبيان الجنس وصف مررت بهذا الابيض به لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام
لا يخص جنسا دون وصف مررت بهذا الغلام لانه يتبين به ان اسم الذي لذي جنس
العطف
العطف بمعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود او قصد بنسبته الى شيء او نسبة اليه نسبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه اليه مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو وغيره
تابع لانه معطوف عما زيد قصد نسبة المجيء اليه الواقعة في الكلام وكما ان نسبة
المجيء اليه مقصودة كذلك نسبة الى زيد الذي هو متبوعه اليه مقصود فقوله بالنسبة احتراز
عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصود فيها القصد متبوعها وقوله مع متبوعه احتراز
عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فيخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا اول ولكن
واما واما لان المقصود بالنسبة معهما احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجب

ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فالتقط منه تكرير اللفظ الاول اي
مكرر اللفظ الاول ومعاد باحقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا
فان الكاف حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى
المخالفة لانه لا يجوز تكرير متصل ويجيء التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء وافعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او
غير ذلك والاسعد رجاء الغير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ المذكورة كما ان تاكيد المعنوي
والتاكيد المعنوي مختص بالالفاظ المذكورة اي معد واما وضعا وهو ما هو نفسه وعينه وكلا مما وكلتا
واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث
في حال الافراد مثل حسن وقبح اكتع مشتق من حول كتيع اي تام يعني سال تمام و
ابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اذا رشح وابتع من البتع وهو
طول العنق مع شدة موزونة ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه الكلمات وما
التاكيد بها بانها ملاصاق فالاول لان اي النفس والعين يعمان اي يشملان على
الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتها افرادا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرها العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه للمذكر الواحد ونفسها للمؤنث الواحدة و
انفسهما باجراء صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما النهم
في جمع المذكر العاقل نفوسهم في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والكثير نفس
والعين او لان نفسا كالزوج سمي الثالث ثانيا للتي كملا مما للمذكر وكملتا مما للمؤنث
والباقي بعد الثنتين المذكورتين للغير المثنى مؤنثا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى متبوع

متبوع المؤكد في كلته نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت
العبيد كلهم وكلتهن نحو طلقت النساء كلهن وبخلاف البعض في الكلمات البواقي وهما جمع
اكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة او المعجمة تقول جمع المذكر الواحد وجمعا في المؤنث الواحدة
اوالى بناء وبل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتعون
كتع وابتع بتعا وابتعون بتع وابصع بصعا وابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا واحدا
مذكرا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه والحاجة الى ذكر الافراد لان
الكل ما دام يلاحظ افراده مجتمعة ولم يطرح اجزاء لا يصح تاكيده بكل فراجعه ويجب ان يكون تلك
الاجزاء بحيث يصح اقتسام كل منها حصة كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل
واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد فقد يتوهم في الاشتراء صفقة
تاكيد بالكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم توهم افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم
المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارز كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده
بهما اكد ذلك الضمير اولا بالمنفصل ثم بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد بعد تاكيد
بمنفصل بهو انت الاول لا يكفي لان تاكيد بالعاطف او فيه تاكيد للمستكن نحو زيد
اكرم منه هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرم منه بقوله هو ويقال زيد اكرم من نفسه
لالتبس نفسه الذي هو تاكيد بالعاطف على ما وقع الالتباس في هذه الصورة الجزئية
بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس
والعين بلا تاكيد بهما بالمنفصل كقولك ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل
لجواز تاكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيد بهما بمنفصل كقولك ضربت نفسك فتحاشى عدم اللبس
وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد بهما نحو القوم جاءني

مظهر الكل

كل في العبيد

اكد الضمير المرفوع

بالنفس والعين

التاكيد المعنوي

بقية نوعي التاكيد

كلام الجمهور لعدم التباس التأكيد بالتابع على أن كلا والجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا وأكد والتوابع تتبع والصحيح اتباع نفعة المصرح بها في المشهور الا ترى بعض مشايخنا كيف جعل هذه الكلمات أشد تبعية لا بالاصالة لكونها أول متابع المقصود وهو الجملة فلا يتقدم عليه أكد وأخواتها عليه أي على أجمع لو اجتمعت معه ذكرا أي ذكر أكد مع أخواته دونه أي دون ذكر أجمع ضعيف لعدم ظهور الالتزام على الجملة واللزوم ذكرنا من شدة التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بالنسب الى المتبوع

البدل

بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بالجاء

اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى المتبوع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد أخوك ومثل ضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد والعطف البيان لان ما نسب اليه ليس مقصودا بما نسب الى المتبوع ولا يصدق الحد على المعطوف بل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بدا له الخ فان قيل هذا ينتقض بالاضراب الاول البدل الذي بعد الاول مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس بنسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع منها القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينها الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود ونسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة اما نفي او اثبات والحاصل من كان بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبة الى شيء نفيا نسبته الى شيء اثباتا ويكون الاول توطئة لذلك وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي

اي بدل هو بعض المبدل منه فلا اضافة فيهما في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل سبب غالبا على اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه كاعجبني زيد ثوبه او بالعكس نحو سلب عن الشيخ اراه فقال فيه وبدل الغلط اي بدل سبب عن الغلط فلا اضافة في الاخيرين من قبيل اضافة السبب الى المسبب فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول بحيث يتحد ان ذاتا ان يتغايرا مفهوما ما يكون مرادا فعين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك غيران متحدان ذاتا وان اختلفا مفهوما ومعنى واما قال الشارح الرضي واما الى الآن لم يظهر فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل الاولى عطف البيان ان البدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فغير بين والبيان فرع التباين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نلزم ان المقصود في بدل الكل هو الاول فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه النظر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا استقلاليا تاما والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى البدل الاول وجئت بالثاني توطئة له نوعا من تمهيد كما في عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني لزيادة المبالغة في الاسناد فالاول بدل في روح يكون النوع فيه الى اصل به مقصودا بالاتباع والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزء اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي البدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابسة اجمالا كاعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار اضافته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب

الى زيد نسبة اى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد فوبه بخلاف ضربت زيدا اخاه
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى تحقق اعتبار غير زيد فيكون من
باب بدل الغلط بغير مما اى يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه
فيدخل فيه مما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدالا منه بناء على هذه الملابسة
نوتظرت الى الوقفكة والمناقشة بان الفرس جزء من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة
فى المثال ويمكن ان يورد المثال مثل رايت زيدا الاسد شجاعة فانه لا مجال لهذه المناقشة
فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات والانعام يحمل هذا البدل فيه خاصا ولم يسم
بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان قصدت اليه اى الى البدل
من غير اعتبار ملابسة بينها بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو البدل منه ويكون
اى البدل والابدال منه موقفين نحو ضرب زيدا اخوك ومكررتين نحو جانى رجل غلام لك
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة
من معرفة فالاحسن ان تنعت البدل لكونه نكرة واجب لئلا يكون المقصود اقل
من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابرة لما فيه من نقص النكارة مثل
بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جانى زيد اخوك ومضمرين نحو انا زيد وانا قتلته
ايام ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغايب لان الضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص والاقوى من الاخص
فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود اقل من غير المقصود مع
كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود

مطلب
المناقشة
فى المثال

اى بين الاول والثانى ملابسة
بغير الكلية والجزئية

مطلب
ابدال النكرة
من المعرفة

عطف البيان

مفقود اذ ليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتر لك نصف هذا الثوب علمك وثمنه
علم وضربك الحمار وضرب متن الحمار عطف البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة احتراز به عن
الصفة وبمتبوع متبوعه احتراز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون
عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد
فيجب ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فانا بو حفص كنية امير المومنين عمر بن
الخطاب رضى الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال
ان املى بعيدا واتى على ناقة ضعيفة اجعا وانا استحى فطنه كاذبا فلم يحلله فانطلق الاعرابى
فجعل يهز راسه ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو منصرف خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص اعرابيا ساذجا
من نجد ولا ادرى اغفله الله ام كان فجرا وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفله
اللهم ان كان فجر فقال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن رحلتك فوضع فاذا على
ناقة عجفاء فجعله على بعير وزوده وكساه وفصيلا اى فرقه من البدل لغة اى من حيث الاحكام
اللفظية واقع فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر فان قولك بشر بيان جعل عطف بيان
جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل ليكون التقدير انا ابن
التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق فى الضارب زيد واقره عليه الطيبى رحمه الله وقوعا
وعليه الطيبى فان مفعول التارك ان جعلناه بمعنى الجعيد والا فهو حال وقوله رحمه الله حال
من البكرى ان كان فاعل العلة وان كان مبنيا او فهو حال من الضمير المستكن فى عليه وقوعا صاحب
واقع حال من فاعل نزه اى واقع حوله مشوقة لانزه كما فى روحه لان الاب ما دام
يهز رقبة فان الطير لا يقربه واما الفرح المعنوى فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك
البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه العلة المعرفة

للبكرى ح

عن

وقال المتوكل والمعنى ان ابن الاثير
ان يقع عليه اذ لا معنى لقوله
بعد قوله من الوجه

بينهما ح

صدق ح

المبنى كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء الموردة كواحد اثنان ثلثة - والف باتا وزبوعر وبكر جالد واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجب وذلك المانع مشابهة الحرف او كونه اسم فعل وقال وكالمفسر نحو بلفظ او لانها لمجرد احد الشيئين ههنا للشكر الذي ينافي تبيين الماهية - رضي

بالام نحو اضارب الرجل زيدا ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب ان كل ما خالف حكم ما قبله اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فتبدل صورة النداء فانك تقول يا غلام زيدا بالضم ان جعلته بدلا او زيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان نحو يا غلام زيد والمعنى الاول ظاهر واما افاد المبني اي الاسم المبني وهذا احد الامرين يعرف ما به البناء على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني فلو لم يعرفهما كان تعريف المبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما نائب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما تتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبيها له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كمنذ فانه واقع موقع . انشرا ومتى فانه واقع موقعه كي او وقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب اذ هي للوقوف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فبنى قراءة بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره على وجه يخرج عامله كما هذا المضاف من المركبات الاضافية العددية كغلام زيد غلام عمر غلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب وانما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه واحد من هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او لا تضاف الحكم وانما اختلف ترتيب ذكر اجزاء هذا التركيب في تعريف المعرب والمبني تقديما وتأخيرا لاثبار التقدم بما هو مقتضى وجودي لشيء والغاية اي الغاية المبني من حيث حركة او آخره وسكونه عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون

... لان هذه الالقاب صحيح

للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا يعبرون الا عن الاهم كبرا ما يطلقون ما على الحركات الاعرابية ابدا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعا والكسر جرا وعلى غيرها كما يقال الرا في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني والشيء المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد وهي اي المبنيات والثنائيات باعتبار اكثر المفردات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لانصديره كث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء والاصوات وبعض الظروف واغا قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخر للحركة المعينة اي اما اختيرت دون الباقين لمعنى ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم بكل من نفسا وخاطب به فانا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقديم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا في لفظ او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المقدم ملفوظا اما مقدما مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيدا وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا

ايضاح
مباحث المبني
ايضاح
مطلب المبني
لانهم صح
والحق خلافه
مطلب
تقدم المخاطب
لان حق المخاطب تقدم على الغائب فتأمل
لانه حق المتكلم
يتكلم

من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى فانه مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من
سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره
معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان ثم تفسيره فيكون ذلك المعنى ابلغ من ذكره اولا
والقصة لانه جي به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في
النفس ثم تفسيرها فيكون ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد اي الى حديث
المتقدم المتقدم المفهوم [illegible] في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو
اي الضمير باعتبار الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى
كلمة اخرى قبله بكونه كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان بجاور العامل كقوله انت منطلق
عند المجازية او مجاور له كقوله ما ضرب الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله
الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي الضمير باعتبار الاعراب ثلثة اقسام مرفوع و
منصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال و
الثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل
وسنعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي الضمير خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول بعض
المرفوع المتصل نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة
المتكلم الواحد المجهول الماضي المبني للمجهول الماضي وانما بداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب لانه دون الكل في [illegible] التعريف وكذلك ضربت ضربنا

قب

ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا
القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا اي نحو انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت اي اخت انتن هو التاء والحروف الاخر
لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث
اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني اي نحو ضربني ضربنا
ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني
المتصل بغير الفعل نحو انني انني انك انكما انكم انك انكما انكن انه [illegible] والنوع الرابع
اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن
اي اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق الدالة
على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس
غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك [illegible] ولي
لنا لك [illegible] وكان القياس ان يكون ضمائر كل من التكلم والمخاطب والغائب ستة
لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا عن ستة معان كضربت وضربنا فضربت مشترك
بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع
المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل
ضربا وضربتما هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية
هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشر
كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان كل من الانواع الخمسة اثني عشر كلمة لثمانية عشر معنى

يكون جملتي بستين كلمة تسعين بعض وبتنوا لتلك الامور علة او مناسبات لانطوا الكلام بذكرها

المرفوع المتصل

فالمرفوع المتصل خاصة نحو لا المنصوب والمجرور المتصلان بستة لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوز وا في باب الضمائر الترخيص للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما حذف في آخر الكلمة المشتهرة ما نبي ويكون فيها التقبيح الدليل على ما التقى عليها ماض في التركيب ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحد المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا كوا اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر تو تضرب واضرب وللواحد الغائب الغائبة والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر كزيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر كوا ضاربان الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والوا وفي ضاربون بضمير لانهما تنقلبان با في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تغير عاملها والعامل هنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كان ضميرا لتغير لا تغير با ان الباء في تضربين والنون في يضربن والوا وفي تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيها اي الالف والوا وفي الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضمير

باقي بيانه

ولا بد اي لا يجوز الضمير المتصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل او

اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا اتقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال وبركه يبعث الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله معنويا لان اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف الغرض بخلاف المنصوب نحو انك او يكون اي كون الضمير مسندا اليه اي الى تلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم يتصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرا وضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرا وضاربه النبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما اتصل الضمير على خلاف الظاهر علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد وانما لا حاجة واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه جريا على الاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل انا ضربت ضرب مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل للغرض وهو التخصيص هنا وانا وانت وانت مثال حذف العامل اي تقم انت وانت زيدا مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه ضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبره وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها و

فهند مبتدا وزيد مبتدا ثاني وضاربة خبر مبتدا ثاني وهي فاعل ضاربة وضاربة مسندة اليه اي الضمير وهي جارية على غير من هي له لان ضاربة خبر زيد وفاعلها بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع انه خبر مبتدا الاول

اي انا تكلم ضربت

انما يصح ذلك اذا كان من فاعل لا تاكيد او الا لكان داخلا في صورة الفصل لنوض
التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الله يدوق ضاربو بوم نحن وروي
عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون في على كما قال واختار بالتمثيل صورة لا شبه
فيها يثبت الحكم في صورة الثبت بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا اجتزء عن احكم منكما ذا المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يجتمع
الفصل بين الفعل والضمير الكاصلا فيجب انفصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم
كون احدهما مرفوعا فقد علما ان احد الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما اذا
تساويا نحو اعطاكما اياه حيث يجب الانفصال في الكاف للتحرز عن تقدم احدهما
من غير مرجح وقد علمت ان احد الضمير الذي هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف
موخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لبعد المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلتفت
لطعن في اول الوجهين بايراده على خلاف الاصل وحكي عن سيبويه بجواز الاتصال
ايضا نحو اعطيتهوكه فلك اخباران الاخبار برفع الضمير الكاف ان شئت اوردته منفصلا نحو
اعطيتك اياه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو منفصل وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتكه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصل وان كان متصلا وهو ضمير بيك
فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا فجر الاول بالاضافة ونصب الكاف بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالضمير
ولك الفصل نحو هو اياك للاعتداد بالفصل والا اتى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون
ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الكاف على كل من التقديرين منفصلا لا غير اما على تقدير الآخر
لئلا يلزم الترجيح في تقدم احد المتلازمين على الآخر في ملوكا لكلمة الواحدة بلا مرجح واما

مطلب اجتماع الضميرين

واما على تقدير الكاف اعتبارهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته
اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتك اياك مثال لما يكون
احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته واختاره في جزء باب كان ان خبر كان واخواتها
اذا كان ضمير الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا
ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله ممنوع ويجوز ان يكون ضميرا متصلا
ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب
الاتصال فهي شبيهه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في

مطلب الضمير بعد لولا

الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت
اي آخر يغني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولاه لولاها
لولاهما لولاهم لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن وكان الاوقف بما سبق ان يقولوا
لولا انا لولا نحن اي آخر هما لكن غير الكسوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في
الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد حتى ان يكون ما بعد حتى فاعلا تقول عجبت الرآخر
وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد

موقع بعض في

لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمير قد يقع بعضهم كما يقول ما انا كانت فانت
في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا
المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقع في الاخفش تعرف فيما بعد لولا وسيبويه
في نحو واما عاد فاهلكوا فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان فيه محمول على المعنى لتضارعهما في المعنى فيها ايضا الاخفش تعرف في الضمير وسيبويه

في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لم تتصل تلك الياء
الّتي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في الفعل لكن لا مطلق بل حال كونه
عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي من الاعراب نحو يضربنّ لتقي الفعل اي المضارع اليقين
عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة ما لم يكن
الذين كنوا واو قبل الكل ملفوظا بها وانت مع النون الاعرابية الكائنة قبله اي في
المضارع ومع لدن واخواتها يعني انّ وكان ولكن وليت ولعل مخيرٌ بين الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على اركان البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن
وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ويوكل الى ذكائك لعل تقرب اللام من النون
في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت وتخيّر لوقوع نون الوقاية في ليت من
بين اخواتها ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من
وعن وقد وقط دليل يعني وجب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل
في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاعتبار فالمختار فيها
ترك النون لثقل النون للتضعيف وكثرة الحروف وتتوسط بين المبتدا والخبر
قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب
قوله تعالى صيغة مرفوعا ولم يقل مضمر مرفوع لامكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا
للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة بحسب هذا
المرفوع فصلا وذلك التوسط للفصل لذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر
نعتا وخبرا فيما يعمل له ثم اتى فاعل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف

اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغيره وذلك اذا عمل على صورة ما اللبس وشروطه اي
شروط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يجيء اليه حيث او افعل من
كذا الا بالموصوفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقصر على مثال
افعل من بعد دخول العوامل دون الموصوفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما
عن المثال لكثرتهما ولا موضع للاي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا يقتضي فيه الاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد العائد
الاسم فذهب الى ركنية فيه وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله حيث يحكم بانها بكونه مبتدأ
والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة
حال او منصوب عطفا على نائب مفعول يجعله واغا يوقف من الوجه جعله اي المبتدا اي يرفع
ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ الكتاب مبتدأ
ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعينان ويتقدم قبل الجملة وابرز اللفظ قبل تأكيد
التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع
متقدما من غير تسويغ وذلك لعدم المعهودية اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فذلك
قيد بقوله قبل الجملة الى قبل هذا الجنس من الكلام فيعم الغائب بسبب ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية
للمطابقة لان الضمير راجع اليه وفي القصة اذا كان مؤنثا وكسر تاءه اذا كان العود
ضميرا مؤنثا بحسب الاصل بتقدير كل الضمير الغائب لاتمامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه القصة
من الكتب المذكور والظاهر ان قوله بسبب ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع
ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل لتسويغ هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع
هذه التتمة او لا وايضا يلزم استدراك قوله بضمير يتقدم بالجملة بعده فوقع هذا الوهم بجعل التقدم

على ما ذكرنا فيتعقق القاعدة بقولنا ان ان موزيد قايم على ان يكون هو مبتدا او راجعا الى ان ان
وزيد قايم خبرها عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم عليه الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار
رجوعه الى ان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل باعتبار تفسيره بجملة زيد قايم كما لا يخفا ويكون ضمير ان ان
او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان
عاملة منوبا بان كان مبتدا اكان منفصلا وان كان لفظيا يصير للاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال المنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل المستتر وانه زيد قايم
مثال المتصل البارز وحذفه على اللفظ باضماره لانه شيئا حال كونه منصوبا ضعيف اي جايز
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة
المفصلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مرفوع بلا دليل عليه لان الجر كلام مستقل مثال ان من
يد على الكثير هو ما يدل على شيء كثيرا جاذرا وظبا الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية
الاضمار هنا مع كونه منصوبا لازم كقوله كما وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
لانه قد خفت ان وان لشبهها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجود ان المكسورة المخففة
عاملة في اللفوظ كما كان كما وان كلا لما لتوفيهم وما يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في ملفوظ
مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجز وها عاملة
في اللفوظ فقد روا عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا
اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب هنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف
ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة الممدودة
في البنيات بسبب الاصطلاح ما وضع ان اسماء وضع كل واحد منها لما اشارة حسية
بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها منصرفة الى الاشارة الحسية فخلا بر فخير الخايب و

وانما لم يقل فانها لان الاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما لبس الاشارة اليه
حسية فتحمل على التجوز او اعتبرت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال
كونها للمذكر المفرد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا وتشاء ذان
رمعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما للشيئ المذكر فقدم ليكون الضمير اقرب ايل
مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف
عليه مفيد اكل واحد منها بحال خبرها وجي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال النصب
والرفع والجر منه قوله كما ان بهذان سا وان على احد الوجوه وعلامة التانيث الواحدة ما قيل هي
الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يتبين منها الامن وذي وقيل بل الاصل تكون تا بازاء
ذا المذكر فبنيت ان بناسبها وقيل بهما اصلان وللقول باصالتها قد تمتاع سابه فتوعينها
وفي تعقب الالف يا وتيه وذه تعقب الالف والياء بغير وصل الياء بها وذي تي
يوصل الياء بها والمثنى اي المثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر والاشيع من
لغاته الاثنا لكثرة دورانها على السنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل
بل ان وتان موضوعان على تثنية المرفوع وذين وتين على تثنية المنصوب والمجرور وقوعها على
وجهها اي جمع المذكر وللمؤنث اولا مد اوقصر اي مجدودا او مقصورا واذا كان مقصورا
يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة ها يوصل على اولا بها على سبيل اللحوق والوصل
لقصد اعتبار اصالتها حرف التنبيه ومعنى كلمة ما فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه
على الف راليه قبل لفظ كما جيء به للتنبيه على النسب الاستنادية تكون كما زيد قايم وان
زيدا قايم ويفصل بها اي باولا اخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال

المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا
لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسماء لصح ذلك مثل مررت بك وبكما وبكم اي
للخطاب بحسب والعكس يقتضيه السنة واشترك خطاب الاثنين فرجب الراجحة مفروضة
في حسبة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة
راجعة الراجحة لاشتراك وجمعها وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد
المؤنث ترتقي الى الستة فيكون اي الحاصل من الضرب ستة وعشرين وهي اي تلك انواع المفرد
ذاك الى ذاكن بعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى
مذكر وخاطبت الى مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت الى مذكرين و
على هذا القياس ذاتك وذيتك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذاتكن و
ذيتكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي بعني تاك اي تاكن
وتيتك اي تيكن وتاتك وتلك اي تاتكن وتيتكن واولائك بالمد واولاك بالقصر اي اولائكن
واولاكن واما ذيك فقد اورده الرضي والمالكي في الصحاح لا يقال ذيك فانه خطاء يقال
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للتوسط واوثر التوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين واعلم ان الكثير من استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الآخرين منها
لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحالة الى غيره فقال يقال وتلك وتاتك وذاتك حال كون
تين الاخيرتين مثنى وتين واولاك بالالام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في
افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذاك المذكور سابقا واما تاتك وذاتك
وتلك مختلفين واولاك بغير لام ومعلوم التوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما
ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون هو الاكثر وجاز الهاء

الهاء انه فلا كان الحقيق الحي خاصة لا يستعمل في غير الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما
عدا من اسماء فقد يستعمل لما لا يكون وغير الموصول اي الموصول المعهود من البنات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا
تاما ان كان جزءا غير جزء او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
واراد بالجزء التام بالاتجاه في كونه جزءا اولا يتحمل له المركب اولا الى انضمام
اخر اومعه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها واغا نفى كونه جزءا تاما
لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اولا الا بصلة وعائد واراد بالصلة معناها اللغوي
لا الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه غير فتا
موقوفة عاموفة الموصول فلو وقف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد
بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي
لكان هذا القول مستدركا لانه لا خارج مثل الذي وحيث وليس لها صلة اصطلاحية
والقائل بان يقول يمكن ان يقول الصلة بما لا يتوقف موقفة على معرفة الموصول بان
يقال الصلة جملة متصلة تاما يتم لا يتم جزء الا مع هذه الجملة عايد اليه وعلى هذا يجوز
ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه مأخوذ
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تقريرا لما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل الذي وحيث
وان كانت الصلة بمعنيه اعم بحسب المفهوم من ان يكون جزءا او غير جزء او لا يكون
بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم
من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا او للموصول عينها بقوله

جواب لما ١٢

وصلة اى فصلة حالا ينم جزء الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعايد
ضمير لازم ضميرا اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان
اللام الموصولة تشبه اللام المعرفة فتجعل صلتها ما كانت جملة معنى مؤولة بصورة فعل
بالحقيقة والشبيه جميعا ولى اى الموصولات الذى للمذكر والتى للمؤنث واللذان
تثنية المذكر واللتان تثنية المؤنث وتكونان بالالف في حال الرفع واليا اى حال النصب
والجر والاولى على وزن العلى يجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر واللذين
كالتين في جمع المذكر واللاتى بالهمزة واليا واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاتى باليا
فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف في جمع المذكر والمؤنث الا انها في
جمع المؤنث اشهر واللاتى واللوا تجمع المؤنث وجاء في اللاتى اللات بحذف الياء
وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتى اللوا بحذف الناء والياء معا وما يعم الذى
فيما لا يعقل غالبا كما عرفت ما عرفت وجاء فيهما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا
بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيها المؤدى والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بعض
الذى نحو اضرب ايهم في الدار اى اضرب الذى في الدار وايّة بعض التى نحو اضرب
ايتهن في الدار اى اضرب التى في الدار وذو الطايية اى المنسوبة الى طى ٣٨
لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى في الدار قال ان ربى
ذو حوّت وذو وطويت اى التى حوتها والتى طويتها وذا بعد ما الكنانية للاستفهام
نحو ماذا اصنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى نحو عرفت
بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع والعايد المفعول اى العايد الذى لا يتم
الموصول الا به اذا كان مفعولا لا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان

كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر الا اى لمن يشاء اعلم ان
الفاظا وضعوا بايا يسمونها باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه
تمرين المتعلم في تعلم هذا الفن من المسايل وتذكيره ايا ها فانهم اذا قالوا لا احد اخبر
عن الاسم العلان في الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريق الاخبار به لا بد له من ٣٩
تذكر كثير من مسايل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اى اسم يصح
وفي اى اسم يمتنع فاراد ايضاح الاشارة الى هذا الباب فقال اذا اخبرت
اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى او الالف
واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبرا بها صورتا اى وقعت
كلمة الذى او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه في موضع
ما هو مخبر عنه بالذى في الجملة الثانية يعنى فرغ موضعه الذى كان في الجملة الاولى ضميرا الى
اى الكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا اثبت على الحال او ضمن اخرته معنى
جعلته اى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضرب زيدا الكلمة الذى
او قعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت فرغ موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعنى زيدا
والمراد بموضعه محل الذى كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضرب ضمير الذى واخرت
المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف
واللام في الجملة الفعلية فانه يصح بناء اسمى الفاعل والمفعول فيها فان جملة الالف و
اللام لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل
من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول من الفعل المبنى للمفعول بشرط ان يكون
الفعل الذى تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اذ غير متصرف نحو نعم وبيس وعسى

الاخبار بالذى

وليس لاي منه اسم فاعل والا مفعول لانك تجر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا و
بشرط ان لا يكون وسوف في اول الفعل وقد لا يستعمل من اسم الفاعل والمفعول
معنى الحال والسين وسوف وقد والتحقيق والاستفهام فلا تجر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد
فانه اذا بنى اسم الفاعل من هذا القول يكون قائما فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها اي
من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم تعذر
ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار به من ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار
امتنع الاخبار بالذي في ضمير الثاني مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وانما خبر المخبر عنه
خبر الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون
الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان تجر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن
عاقل بدون زيد لاستدعاء كل واحد منهما صاحبه وقع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما
فيقال الذي ضربته زيدا العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
في كوعجبت من ذي القصار الثوب ان تجر بالذي عن ذي وفي القصار بدون الثوب لانه يؤدي
الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع ذي القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه
وفي القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع
الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستتر عليه اي على الضمير المستتر
لغيره نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه
اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي
الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع واما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم و
العاملة فيه نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته والاستفهامية نحو

لما ذكر في قسم المنادى ان كل ما يبنى منادى مفرد اموصوفة فهو مبنى وبنا الموصوفة لهذا
فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ما اذا صنعت وجهان احدهما ان يكون ما الذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعت فما بمعنى
وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا اي محذوف كما اذا
قلت الاكرام اي الذي صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل
منهما جملا اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وهي ما على ثمانية احدها ان ما اذا
يكن لها اي شيء والثانية ان معناه اي شيء وذا زايدة والظاهر ان موضوعها
واحد فان معنا قولهم اتتك بكبر لها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى ما الا تعقلا
لكون كلمة ذا زايدة مما لفهوم من محمولها اي شيء رفع بقبيح اي منصوب على انه
مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون
كل واحد منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور و
في الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبروا المصنفون المطابقة
بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي
الذين هما من اقسام المعنى الاصلي فعلية بناءها كونها مشابهة لمعنى الاصل فما قيل
اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فاكراه به تضجرت وتوجعت عنه بالمضارع
لان المعنى على الاتي وهلموا نسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي
امهله مثال ما هو بمعنى الامر وليهات ذاك بمعنى اتمنى في الحجاز وبكسر ما في بني تميم وبالضم
في لغة بعضهم ومثال ما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع

مطلب
سماء الافعال

مبحث
اسماء الافعال

مع تاديتها معاني الافعال امر تعلق وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تنصرف
تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل فقال
الشيخ الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى
الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعنى شيء اذ الوزن الصرفي انما يقوم صه مع انه ينظر
بحال لفظ اسكت وربما يسمى اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي
وايا ما كان معنى الامر او الماضي واعتبر ان يكون هذا بسبب الوضع فخالف مثل
الضارب بالسين فانه على التعريف وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي
قياس كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثة وسيره عليه انه لاقبال قوام
وقعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قاس
الكثرة وامعاني الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا او فعال حال كونه مصدرا
موقوفا بمعنى البرغاء او النهوق قال الشارح الرضي بلوى على ما قيل مصدر موقوف مؤنث
ولم يقع الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساة
بمعنى يا فاسقة مبنيا اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته لاي بمعنى الامر
عدلا وزنة اما زنة لفظ واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول
عن الامر الفعل للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في
فاعل قال الشيخ الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفعل
الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع
الذي ذلك الشيء منه فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
فلم تابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه

مطلب
ذكر الاطراد
ويراد هنه
الكثرة

اي ما يوازن بفعال الكائن

مطلب
ال فعال
معدولة

لفعال ح

فليس صه اليوم وفعال حال كونه علما للاعيان اي لمعين من الاعيان واغاق قال علما للفرس
باب فاق واغاق قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا الكنه
لمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكر للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك
لغلبة علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في الاستعمال على الحجاز لتضمنه باءة فعال بمعنى
الامر عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم الا ما في آخره اي الالف في فعال علما للاعيان
يكون في الوقف اذا وقف بنو تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه على
واقلهم لا يوقفون بان ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو صخار علما للكوكب
وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كما مر فاغتفر فيه البناء لانه اخف
اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب الفعال والمرة من المصدرية ولم تقم
اسم فعل اولم يلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واما للتنبيه وحكمه حكم
المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة لدليل بل باقية على ما
كانت عليه حين كونها اصواتا سواء جيء بها ولم تقم مصادر ولا اسماء افعال ودليل على انواع
فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وع لا يقدر ان يحكم
عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر
في نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا اقلت غاق قاصدا الاخبار باشتباه صوت
الغراب عن نفسك وع لا تقدر ان تحكم عليها او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما
لزجره او دعاءه او غير ذلك كما اذا قلت غاق لانه صوت البعير وع ايضا لا تقدر ان تحكم عليه
او به وهذه الاقسام كلها مبنية لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل

مباحث الاصوات

سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند ناقة البعير غاق او غاق صوت
الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث
انها محكية عنها واما اذا قلت بال اصوات هي ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقل بها على
سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في
باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت بجريها مجرى لا لتركيب فيه من الاسماء
والاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ اغاق كل لفظ وم تقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكي به صوت او اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت او نحوه كما عرفت في الاقسام الثلاثة
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم نحو شلا لازاجرها او زجرها او دعائها او غير ذلك
واغا قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطير
بل لبعض افراد ما لان له نحو كالعصفان والحمامان واذا كان ذكر على سبيل التمثيل يتناوله
النوع كل ما لا اول كغاق اذا اصوت به انسان تشبيها بالغراب والكاف في شبه زائدة
او مخففة عن ناقة البعير ولم يذكر القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء
من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذا ان القسمان مع تعلقها بالغير ملحقين
بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير
تعلق بغيره الاكبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب
كلمتين حقيقة او حكما اسمين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما
نسبة اصلا في الحال ولا قبل التركيب واغا قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان اجزاءه الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اوي
جزءي الاسماء المبنية وقولنا ليس بينهما الخ مخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزءيه

اوفعلين ؟

كل واحد منهما نسبة قبل العلمية والا لم يجز بهذا التعدد مثل جاءني خمسة عشر الى آخره انه من
افراد الحد والا لبين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه
منها بعد النسبة اصعب من خرط القتاد والاصل ان يقال الاداة بالنسبة
مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك ان يفهم من ظاهر
الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في
تابط شرا النسبة التعلقية التي يكون بين الفعل والمفعول كذلك مثل خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئه مع الآخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد نظيره
جعفر مع الآخر لا يدل على شيء من غير فرق فان نطق احد على الحد وهو احد عشر فان نفس
الكاف حرف عطف او غيره بنيا اي الجزء الآن الاول لوقوعه في وسط الكلمة الذي
ليس محلا للاعراب والتاء للتفرقة بين خمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذف الواو
وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يفيد اخوات حادي عشر من ثماني عشر
الى تسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر واعلم ايها المتأملين ليعلم
ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة
الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الكافية لا تقتضي الحرف لانه لا يبرأ به حادي
عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق
منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ واحد من
الصيغة من المؤدات للدلالة على ما ذكرنا اراد ان ياخذ ما مثل ذلك من المركبات
ولا يشذ ذلك من مجيء الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفها جميعا فاختصروا

قوله وان اورد مثالين
بسواء لم يحمل على ان البناء
كون الجزئين عددين حتى
يرد على ان صيغة الفاعل
المشتق من العدد في حكم
من لم يتضمن معنى الحرف
وان لم يكن بمعنى في جزئية العدد
نحو بيت بيت فالاولى
ان يقال اورد مثالين احدهما
لتضمن في نفس التركيب
والآخر لتضمنه في اصل عدكم

ص

واعلم انه اذا كان احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف وكل جزء منظمة الانكباس واختاروا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي
عشر غير الواحد من احد عشر شرطا وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي عشر اذ لا معنى
له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا
انث عشر واثنتي عشر فانه لا بد فيهما من الجزء ان بل بنى الكل للمتضمن وجوب الاول
شبهه بالمضاف لسقوط النون والا لا ان وان لم يتضمن الكاف اعراب الكل مع
منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كجعفر وبنى الاول للتوسط الحاصل من الاعراب
وعلى الفتح لانه اخف في الاصح اي اعراب الكاف مع الحرف وبناء الاول انما هو
في افصح اللغات وفيه لغتان او احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف المضاف اليه الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر
عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او الرادة ما يمنعها ما يكنى به لا المصدر المصدري ولا الكل
ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب الكنايات ان يريدوا
بها ذلك البعض المعين ولذلك لم تدخل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتعذر تعريفه
الا بالتصريح به منفصلا ولذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال
الكنايات كم وكذا فانها الكوناها موضوعة لوضع الحروف او كوضع الاستفهامية متضمنة لمعنى
الحرف ومحل الجزء عليها وكذا كذا وكاين لانها في الاصل من اسماء الاشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحد ثم بني كم وبقي ذا على اصل بنائه وكذلك

واعلم ايها المتأملين ان الكاف في كذا وكاين

واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية من غير العدد كما يقول خرجت يوم
كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة
وانما بنيا لان كل واحد منهما كالمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا
لبناء فحالا وقع للمؤدي موقعها ولم يخرج خلوه عنهما بالبناء الذي هو الاصل في الكلام
قبل التركيب ومن الكنايات كائن وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي وان كان في الاصل
موليا لكنه لما خرج عن الجزئية بان معناه الافرادي وصار بالجملة كالاسم مؤدى معنى كم الخبرية فصار كانه
اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا ايثب بعد الياء
نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فهو فرينة في البناء منبه على انها فلذلك
لم يذكره الصرفيون في احكام الكلمة وتضمنت معنى الاستفهام ميزها ما الذي يرفعا الابهام
عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسيط العدد وهو ما
احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين
لكان كلما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموعا اخرى تقول كم رجل عندي
وكم رجالا كما تقول مائة ثوب وثلثمائة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه
كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه مباينة عن كثرة جمع ما وما كان هذا ليس
مثله في التقرير بالكثرة جعل مميزه كانه مائة عن معنى التفرقة بما ويدخل من فيها اي في مميز كم
الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشيخ الرضي
هذا في الخبرية كثير نحو فكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر الاضافة اليه
كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا من في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب
من كتب هذا الفن لكن جوز الرضي ان يكون في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم

و انما وجب تصدر متضمن معنى الاستفهام لانه مؤثر في الكلام فخرج له
عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني
والتشبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع

كم اتيتهم من اية بينة الاستفهامية وخبرية ولهما ابين لكم استفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية تقتضي الاستفهام وموجبه يقتضي صدر الكلام ليعلم
من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية تدل ابدا على انشاء التكثير
وهذا ايضا نوع من الكلام يجب التنبيه عليه من اول الامر وكلما لو قال كلما كان
اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهذا على ما قبل كلما هذين النوعين وهما
كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم
باين موقعه كل منها بقوله فكل ما ان كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا بمعمولا على حسب ما يقتضي حينئذ عمل هذا
الفعل وعمله لا يكون الا بحسب الحيز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه غير ذلك من
المنصوبات فبتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الحيز فالاستفهامية كقولك كم رجلا ضربت
في المفعول به وكم ضربة ضربته في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه و
الخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوما سرت وانما جعلنا الفعل
وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا
غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث انه بعده فعل غير مشتغل فهو
من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبل ان كل واحد من كم
الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت

او مضاف كغلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت فجر دون حرف الجر آو الاضافة و
انما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور
ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليه بناء على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة
واحدة مستقلة للصدر والا اي وان لم يكن بد له لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه فجعل
غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية مرفوع اي فهو
مرفوع عند ٥ ٢
مرفوع مبتداء ان لم يكن ظرفا كوم من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجوز تنكير
من نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهو هذا خبر مقدم على المبتداء لكونه نكرة وما
بعده موصوفة وجرا ان كان ظرفا كوم يوم ما سوف تكرم بهما منصوب المحل اولا داخلت
فائدة النصب باعتبار الكائن فيه وداخلت فائدة الرفع نائبا لقيامه مقام عامله
الذي هو خبر المبتداء وكذلك اي مثل كم في ثنائي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه ثنائي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء
لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط
واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
وغلام من ضربت وما صنعته ولا تنافي فيهما الوجه الثالث الاول كمن ضربت وما صنعت وبمن مررت
اخر البيت قد عاد قد جئت على عشاري
الحال هي
اي النصب والجر والرفع على الابتدا فالرفع على الخبر
اسماء الاستفهام والشرط
من خيرا
واذا كانتا شرطين فكذلك تنافي فيهما تلك الوجوه الثالثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع
اصنع وبمن تمر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لا
تعدموه تجدوه عند الله ولا تنافي فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الجزية فانه
لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما ملازم الظرفية من هذه كلها
العلي

كم تزوجت وايان وكيف واني واذا ان لم يتجاوز نحو من ابن فلا بد من كونها منصوبة على
الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما حتى روي اذا يقوم زيدا اذا البعد
عروا اي وقت قيام زيد فيوم ظرف وهي مرفوعة بالابتداء وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر
لهذا على شاهد من كلام العرب وبما مر لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه
على الظرفية اذا كان خبر مبتداء موخر نحو متى عهدك بالغلمان اي متى كائن عهدك به واما
اي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة بكمالها فانه يقع في محل الرفع بالخبرية ابتداء على تقدير انتصابه
على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير
انتصابه بالظرفية مرفوع المحل على الخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت
وايهم قايم وفي مثل كم عمة لك بالجر وخالة يعني فيها احتمال الاستفهام والخبر والجر
الخبرية وحذفه اوجه هكذا في اكثر من النسخ وفي بعض منها وفي مثل ثمنية كم عمة اي ما مر
بعض الوجوه في النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الوجه الثالثة في كم احدها رفعه بالابتداء
والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا
معولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصحيح مما سبق من وجوه
اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في ممزها اعني عمة فاحد الرفع بالابتداء او الاستفهامية كانت
او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية
ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف ممزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان
الاولى تاخير هذا عن قوله وقد تحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل
الا الوجه الاخير والبيت للعزرمي حيث جر سبرا وتمامه قد عاد قد جئت على عشاري
قد الفدعاء المعوجة الرسغ من اليداء والرجل فيكون منقلبا كالكف او القدم بعض انحاء
وقد عشاري بكسر العين وتشديد الشين بمعنى ولد الناقة وكذلك العشراء وجمعها عشار وعشاري
ضم الشين

لكثرة ما اخذه منه صارت كذلك وهذا خليفة كما نسبه الى سوء الخلافة واما عدي فجلبت
بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لاخذه منها مستنكفا منها فاخذ متبع على كره منه
من انواع خذ منها الحليب لانه حديث المواشي وهي ابلغ في الذم من قدمه الاناسي والبقار
مع عشرا وهي التي اعلى حملها عند ما الشهر واختار بها لانها تتأذى من الحلب ولا تليق
بسهولة فهي حلوبها زيادة مشقة وفي ذكره اشارة الى رذالة طرفيه ابو دواد
فالاستفهام على تقدير النفي على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عاته وقال الله تعالى
عنه وكونها خبرية على تقدير الخبر على سبيل التحقيق اي كثير من عالك وقال الكلبي جلب على عن ربه و
اذا خدفت الميز اي كم مرة او كم جلبة على التهكم او كم مرة او جلبة على التكثير فارتفاع عمة على
الابتداء وصحيح تو سبيفه يقول لك وخبره قد جلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير
ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية
واذا ارتفعت حالة واذا انتصبت نصبتها واذا احتملتهما حتملتهما وذكر ابو حيان وقد يحذف
ميز كم الاستفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم غربت اي في كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا السئل عن كمية مثل عالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة
على انه كوال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فقضاء كم درهما او دينارا
او كم دراهم او دنانير مالك حكم غير هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا
سئل عن قدر بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة
الى مرات قد كم اي كم مرة ومرة غربت او الى ضرب مالك اي كم ضربة او ضربة غربت بحكم
في هذا المثال اما منصوب به على الظرفية او المصدرية والفرق بين اللبنين اذا كان
المصدر للنوع فظاهر واما اذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان

الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الى مدلول عليه
لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال المكتوب مقدرا بكم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون
كم منصوبا على المفعولية الظروف المحدودة من المبهمات المعبر عنها عند نحاة البصرة
الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض هنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن اضافته
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب
بعد كان خبرا من قبل وبعد الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية
الكلام كانت ما اضيف منه اليه فلما حذف قدر غايات بنيتها كالكلام واعلم ان
نقض معنى الاضافة وشبهها بالظروف في
الضم فجر النقصان كقبل وبعد وما اشبهها من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل
تحت وفوق وقدام وخلف ووراء لا يقاس عليها ما يعناها ويجوز في هذه الظروف
على قلة ان يقول التنوين من المضاف اليه فتقول قال فلان في الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما
بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قدما
وقال الشيخ الرضي والاول هو الحق واجرى مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة
لا غير وليس غيرا في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه
بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس
نحو اقعل هذا لا غير وما زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد ما ولذلك اجرى مجرى الظروف
حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية

كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا واحرى بما مضى فيه الى الشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غاية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تتضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد تعربه لزوال العلة البناء اي الاضافة اي الاضافة الى الجملة والاشعار بقاؤه على بنائه لتذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذ اذا زمانية مكانت او مكانية وانما بنيت لما ذكر في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي لتزمن المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس فوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثرة في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله كما حيث اذا بلغ بين الناس وحيث اذا اساوى بين القدمين وحيث اذا اجعله نارا اوفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها وذلك اي لكون معنى الشرط فيها اجبر اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم الذي على وجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا الفجائية مجردة عن معنى الشرط بمثال فجاءة الامر مفاجاة اما من قولهم فجيء بالضم والمد اذا اتيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرق بين اذا المذكورة وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا عليه وقوعه عليها بعدها

بعدها فلا يتاتى فيها السبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف او حاضر على حذف الجزء والعامل فيها اذا الحادثة المفاجاة او هو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قبل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت فحاجات فحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع فيه كما ذهب اليه البعض فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه منصوب فيه لفاجات لا المفعول به والا لم يبق اذ الظرفية بل صيرورة المفعول به بمحذوف اي ففاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو ايتك اذ احمر البسر اي وقت احمراره وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذ اليوم زيد اذ اليوم عمرو وقد سبقت اليها اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لمشابهتها حيث اولكونها وضعا وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم استعمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد وقد يكون للفجاءة نحو خرجت فاذا زيد قايم ولغلبة مجيئها بعد بينا وبينما يذكر بعدهما ومنها اين واني فهي للمكان استفهاما وشرطا اي ان كونها للاستفهام والشرط وبناؤها لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد وابن لم اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني زيد يضرب كيف وانى للقتال

ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان

اذ
مظان معنى الشرطية مختصة للفعل
اين اني
متى

مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال اتاني يوم قيام زيد واتاني يوم قدم الحاج بخلاف
متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة وما النون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة
للحال اي المستفهم بها عن حال شيء او صفته فالاول صفة الشيء لازمان الحال كما توهمه بعض
النحاة حين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال
تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط جامعا ما يضعف عند البصريين
نحو كيف تجلس اجلس اي على اية حالة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو محل الرفع بالجزئية عنه وان كان بعده فعل مثل
كيف حيث فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا
منها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لوقتها مذ ومنذ حين ويكونان تارة
بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها كما رايته مذ ومنذ يوم
الجمعة اي اول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة فيليها اي يقع بعدها اي بعد مذ ومنذ
المؤدى الاسم المفرد لا المثنى والجمع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما كما رايته مذ
اليومان اللذان صاحبتك فيهما اي اول مدة عدم رؤيتي بعد ان اليومان فما
دام لا يلاحظ مذ ان اليومان او احد الاكملين عليها بادلية المدة لان اول المدة انما
يكون احد الاشياء فالمثنى او الجمع او واحدهما او المدة يكونان في
حكم المؤدى المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما كما رايته مذ يومين لتثنيته فيه بحصول
التعيين المقصود من كونه معرفة انما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل
الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليها اي مذ

مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد ببيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدد
المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء
مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدها المقدر نحو ما رجعت
مذ ثابت او الفعل نحو ما رجعت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هذه الصورة مشتملة
كانت او مختلفة نحو ما رجعت مذ انك ذاهب او ما رجعت مذ انك ذهبت او الجملة الاسمية
نحو ما رجعت مذ زيد منطلق فهو مبتدأ محذوف تقديره بعد ما زمان مضاف الى احد هذه الامور
ليصح حمل ما بعد ما عليها فكان التقدير فيما رجعت مذ ثابت مذ وقت ثابت وعلى هذا
القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وما معرفتان لكونهما
في تأويل الاضافة لانها اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما
يقع بعده خلافا للزجاج فانها عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعد ما ويرد عليه انه يلزم
ان يكون المبتدأ في مثل قولك ما رجعت مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما
اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يقع عقدهما من الظروف المبنية
الا ان يراد بنظر فيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهما
ومنها اي من الظروف المبنية لدن بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح
اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد
بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبنائها لوقوع بعضها في الوقف
وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه تقال الحال عند زيد فيما يحضر عنده وان
كان غائبا عنه ولا تقال الحال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكم ان

مطلب
زمان مضاف
بعد مذ ومنذ

لدن لدن
والفرق بين
وبين عند

دفع ؟

؟ فيما في غير ابتداء

ان جر بالاضافة نحو الحال لكل زيد وقد تبنى على الضم نحو قطّ قطُ قطْ
غدوة خاصة سماعا تشبيها بالنون التنوين في مثل كل زيدا والذي يحذف غيرا و
تثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قطّ مثقل القاف مضموم الطاء
المشددة وهي اشهر لغاتها وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضم الطاء
المشددة او المخففة وجاء قطْ ساكنة الطاء مثل قطْ الذي هو اسم فعل فهذه خمسة لغات كلها
للماضي المنفي اي لاجل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وضع شيء فيه ليستغرق النفي جميع
الازمنة الماضية كما مر انه قطّ وبنيا المخففة لوضعه وضع الحروف وبنيا المشددة من بينها
لاختصارها وقيل مثل على اضمحلال عوضٌ ومنها عوضُ بفتح العين وضم الضاد وقد جاء بفتحها
الضاد وكسرها للمستقبل المنفي اي لاجل الفعل المستقبل هو المنفي او الزمان المستقبل المنفي
فيه ووضع بمعنى يستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوضُ وبنيا عوضُ على الضم
لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد لدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوضُ العاضين
اي ابد الدهرين ومضى الدهر والعاضين الذي يعض على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة
على الفتح للخفة نحو قوله يومئذ ينفع الصادقين وقوله كما من خذر يومئذ فحين قرأ وبالفتح
ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما متمكنة الاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني
البناء منه وكذلك ايّ كما مذكور من الظروف فيجوز البناء على الفتح والاعراب مثل
غير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل
ان يقوم او قيامي مثل انك تقوم لشبهها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا او حيث
وبهذا الثالث بدأ وكرر معاني حيث الظروف ويجوز اعرابها لكونها اسمين متمكنين للاعراب

باب المعرفة والنكرة

باب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما
اي اسم وضع بوضع جزئيا او كليا شخصيا بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم
والمخاطب الموجودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع لاسم فهو
المعرفة واذا وضع اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الجهة فهو النكرة فقوله
ما وضع شيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة
انواع بالاستقراء واشار بترتيبها بحسب المعنى تبعا لقول النحرير
فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا كل
مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجد انه لملاحظة افراده ووضع لفظ انا
بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصية بحيث لا ينافيه ولا يلزم الا واحد بخصوصيته دون
القدر المشترك فحقق ان المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالموضوع كلي والموضوع
له جزئي شخصي وان الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم
لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم المنتزع مع
قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة واشارات المبهمات بغير اسماء
الاشارة والموصولات وانما كسيت مبهمات لان الاسم الاشارة من غير اشارة مبهم
وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانه كما موضوعة
بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا
فان الواضع اذا تصفح مثلا مفهوم المشار اليه المذكر وعين لفظ هذا بازاء كل واحد من

افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك
الافراد والموضوع له خاصا لان خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك
بينها والرابع والخمس ما وقع بالام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل
ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله الام الزائدة لغير بين اللفظ والجزم فليس امير مصيام
في السفر بدل من اللام ولا يرد ما دخلته قسما آخر من المعارف او وقع بالنداء كقولك يا رجل
اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة فلم يذكر المتفقون لرجوعه الى ذي
اللام اذا اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احد هذه الاربعة
الخمس المذكورة لاستلزام صحة الاضافة الى احد هذه صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انه لا يصح
الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول المضاف
الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المعرفة الغير مثل غلام ابيك والجواب ان المراد
بالمضاف الى احد هذه اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق
ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم مع اي اضافة
مع اي معنوية نحو قوله معنى مفعول مطلق تحذف فضاف واحترز به عن المضاف الى احد
هذه الامور اضافة لفظية لانها لا تفيد تعريفا وما سبق تعريف الضمائر والمبهمات وما
المضاف الى احد هذه ظاهرا والمعرف بالام والنداء مستغن عن التعريف حتى العلم
بالتعريف وان العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او البنت
او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو لقب والا فهو الاسم ما وضع
لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تقبل
لفظ معين لغلبة الاستعمال فيه داخل في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين

حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير مشاول لغيره

المستعملين بحيث افتقى العلم الغالب لفظ معين بمنزلة الوضع من واضع واحد معين فكانه
هو لاء المستعملين وضعوا ذلك الغير متناول لغيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء
بعينه غير متناول لغير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد
اي شخص ولا بوضع واحد لتباين الاعلام المشتركة وفي اشارة الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بنسبتها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اضافي فيما يمكن فيه هذا الترتيب
فقال واعرفها اي اعرف المعارف بعد افتقاك ايها المخاطب من حيث اصنافها الضمير
المتكلم بعد وقوع الالتباس فيه ثم الضمير المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم
الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس بانثى
مخبئة مدان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم الضمير
الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر عليهما بيان
النسبة بين اضاف الضمائر فان سائر المعارف لا تتفاوت بين اصنافها الا
المضاف الى احدها فانه فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت
التفاوت بين اضافة بعد بيانه بين انواع المضاف اليه وهذا الترتيب الذي ذكره
هو مذهب سيبويه فانه اختلافا كثيرة النكرة ما وضع شيئا لا بعينه اي لا باعتبار ذاته
المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع كشيء شامل للمعرفة
والنكرة وبتنزله لا بعينه خرجت المعرفة بأسرها والمعهود ذهنا فرد ما بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليس لغيرها ومن ما وضع اي الفاظ وصف للمعينة احاد الاشياء المتفرقة
كانت تلك الاحاد او مجتمعة كالاشياء من المعدودات او احادا كل واحد منها مكتفية
الاحاد بما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات

بكم الالفاظ الموضوعة بازاء الملك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا للكمية
واحدة منها اسماء العدد فالواحد اسم موضوع للكمية احادا الاشياء اذا اخذت مجتمعة منكرة
مرة واحدة فاذا سئل عن معدود ومن معدود وبين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية
له ويظهر من هذا التعريف ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المدار
من هذه العبارة على ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وفراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط امرا
اي اصول اسماء العدد التي يتفرع بها غيرها اما بالجمع كالثلاثة والاثنان كواحدة واثنتان او بالتركيب
كثلثة الى تسع او بالتثنية كالاثنين والاثنتين او بالجمع كالثلاثة والعشرة او بالتركيب اضافيا
كان كثلثة مائة او غيره اجماليا كخمسة عشر وعشرين اثنا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والف تقول
خمسة الاحاد المذكر هو مونثة وسوداء مركبة ومعطوفة واحد اثنان في احاد المذكر و
تثنية واحدة اثنتان او اثنتان في مفرد المونث وتثنيتها على ما هو العكس وتقول للمذكر ثلثة
الى عشرة بان تاتي بالجماعة المذكر لعدد التانيث اجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال و
ثلث الى عشر بدون تاء المونث فرقا بين المونث والمذكر نحو ثلث نسوة وعشر نسوة وامر
بفعل الامر بالعكس لكون المذكر اصلا وتقول اذا جاوزت عشر اثنى عشرة والمذكر نحو احد عشر
رجلا احد عشرة امراة اثنا عشرة وثنتا عشرة في المونث نحو احد عشرة امراة على الاصل
بتذكير المذكر وتانيث المونث وغير الواحد الى احد في الواحدة الى احدى للتخفيف وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر تقول ثلثة عشر رجلا الى تسع عشرة في المونث
ثلث عشرة امراة ابقاء الجزء الاول فيهما على حاله قبل التركيب وتذكير الكاف في المذكر كراهية

كراهية اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو للكلمة الواحدة بخلاف احدى
عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما احد فهو للكلمة الواحدة
بخلاف احد عشر واثنتا عشرة تذكير الكاف في احد عشر واثنى عشر تحول على التذكير
في ثلثة عشر والتاء في اثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتحقق للتانيث ولهذا
حكمنا عليه بانه من جنس آخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها
جاءت على اثنان واما تانيث الجزء الثاني في المونث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرف
وجب تانيثه للمونث لانتفاء الالتباس وعدم الفرق بين المذكر والمونث وتميم تكسر الشين
في التركيب في المونث اي من عشرة تاخرا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احد
عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة واهل الحجاز يسكنونها وهي اللغة
الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر النون لانه منصوب
بالعطف على عشرين المنصوب محلا لمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اي في المذكر والمونث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد
على كل عقد مع تلك العقود الى عقد آخر وعشرون في المذكر احد وعشرون في المونث
والمغايرة الواحدة والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
في قوة التركيب لم يكن استقلالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بينه فلذلك لم يبن جزاه
في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل حضر بالعطف اي عطف تلك العقود
على زايد عليها كانيا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان
وعشرون في المذكر واثنتان او اثنتان وعشرون في المونث ثلثة وعشرون في المذكر
وثلث وعشرون في المونث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما

مثال
وتميم تكسر الشين
عند التركيب

احد عشر

زاد على تسعة وتسعين مائة الف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر و
المؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة وألف وما يتفرع عنهما بالعطف اي
بالعطف الزايد عليها او عطفا على الزايد حال كون الزايد واقعا صورة ما تقدم
من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان
واثنتان ومائتان وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة
امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان
وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او
ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا
الحال في تثنية المائة والالف وتثنيتهما ويجوز ان يكمل العطف في الكل فتقول
واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في عشرة فتح الياء لبناء صدر الاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز السكان اي السكان الياء لتثاقل المركب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه
بناء الكسرة كما في قولك جاء القاضي اذا حذف الياء الا ان الذي يشوقه ذلك فيه
كونه مركبا فروعي بناءه استثناء فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشيخ الرضي ويجوز كسرة
لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الا واحدة مركبة
مع العشرة والفرع من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها ابتداء
من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما يفرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا كثلثة رجال او معنى كثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه
لكثرة استعمال الاكثر واضيف المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين وايا

ما كونه مجموعا ليطابق المعدود والعدد الاقل ثلثة الى تسعة انتهى ومن قوله
مجموع لانهم اجمعوا على ان مميز ما بين ثلث واحد عشر ثلثة واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال
مئات ومئين لان لفظة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو سنون والثاني
جمع المؤنث السالم وهو سنوات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة
مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود
المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المعود
مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل المجموع منصوب مفردا ما نصبه
في المعقود فلتعذر الاضافة اذ لا تستقيم اضافة النون مع اذ هي في صورة نون الجمع
ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما في ما عدا ما فلانهم كرهوا ان يعبروا الملفه
اسماء كالاسم الواحد ولا يبرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم تتضح
امتزاج ذلك المميز فلم يلزم ضرورة ثلثة اشياء اشياء واحدا واما جوز ثلث مائة امرأة
مع ان فيها ضرورة ثلث اشياء اشياء واحدا لبسط وهو مائة امرأة واما افراده فلانه لما
صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز
تثنيتها ومميز جمعها اي جمع الالف واما لم يجعل وجمعها كما قال وتثنيتها لان الاستعمال
جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مائة رجل كما يقال ثلثة آلاف
رجل بخلاف التثنية فانه يقال ثلث رجل مثل آلاف رجل مخفوض مفردا لانه لما كانت مائة والف
من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزها مجموعا طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد
في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير لغير مميز الجمع
الموضوع وفي مميز ما بين العقود الدال على القلة رعاية للتعادل اذا كان المعدود

مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اما في العدد
وجهان التذكير والتانيث فان ثبت قلت ثلثة الشخص وانت تريد الذات اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان ثبت قلت ثلث الشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان تميزه فلا يورد الواحد مع مميزه حتى يقال واحد
رجل ولا الاثنان معه حتى يقال اثنى رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا لهما فاذا ذكر
ذكر التمييز معهما ويجوز الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا
حتى قد يذكر معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن
الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلين فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكر هما استغناء عن التمييز فان
قلت يجب ان يميز الواحد عوض عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميز مثنى
عوض عنه لا يجوز ان يكون مفردا حتى يقال اثنى رجل قلت انما التزموا الجمعية في مميز سائر
الآحاد وضعفوا ان يعتبر فيما لم يثبت الجمعية فيه بما هو اقرب اليها وهو الاثنينية لا يبعد ان
يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر
موضوعة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة
الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على
حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار الحوق
العلامة التي هي اخف على ذكرها ولا شك ان رجلان اخف من اثنى رجل وذلك الاستغناء
انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز القصد المقصود اي التنصيص على العدد والتوضيح

اتحاد الشخص والنفس فيهما وجهان

مطلب ولا يميز واحد وواحدة

العاشر والعاشرة

الاول والثاني

مطلب حكم اسم الفاعل من العدد

المذكر في الثالث والرابع الى العاشر

فائدة

والتوضيح به الذي قصد ذكر التنصيص والتوضيح بالعدد اي بذكر اسم العدد فعلى افادة التمييز
ذكر التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المؤنث من العدد اي في الواحد
من العدد باعتبار تعبيره الى سبيع اعتبار تعبيره الى ذكر العدد اي التنصيص فيه زيد عليه بواحد الكاف
في المذكر فتقول الكاف مفتوح القول وذلك القول انما هو باعتبار تعبيره الواحد اثنين هو
بالقياس الى ما بعده فيكون معنى ثالث الواحد معبرة بانضمامه الى اثنين واما ابتداء من الكاف اذ
ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد معبرة واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس
وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا عبرة لان لا تقول غير ذلك فلا يجوز الكاف
فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا تتيسر لاشتقاق اسم الفاعل
منها وتقول في المؤنث باعتبار حالة اي مرتبة من العدد من غير اعتبار معنى التعبير الاول و
الكاف اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث
كذلك من غير اعتبار معنى التعبير واغا لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا بد لان على المرتبة
فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليهما وهكذا الى العاشر والعاشرة واحدى
عشرة للمذكر والى دية عشرة في المؤنث وكذلك الكاف عشرة والثانية عشرة الى التاسع عشر
والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المعبر او لا حكم اسما
الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف فحكم الثالثة عشرة لمؤنث الاسمين فما فوق
حكم ثالث عشر واما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى
لتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تعبير

واعتبار حاله اختلف اضافتها فلا اختلاف اضافتها قبل في الاول اي المؤخر من المتعدد
المقول باعتبار تغيره ثالث اثنين بالاضافة الى الاقص كونه ربعه اي صيرهما اي الاثنين
ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الآن اي في المؤخر من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابعة او خمسة بالاضافة الى عدد دون وهي عدده او يكون فوقه
اي احد عشر لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الى سنة والا يلزم
جواز اراده الواحد الاول من عشر العشرات وذلك مستبعد جدا او تقول في اضافة ما زاد
على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول اي المركب الثاني واحد من
احد عشر متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا ينبغي وزان العشرة كما عرفت وان ثبت فلت في اداء هذا المعنى
حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني
وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتحذف الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب
الموجب للبناء وبنى الباقيان لوجود الموجب للبناء فيهما وهو التركيب
الذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لا يخفى مباحثة اذ ذكر المذكر والتأنيث وقدم
المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما جعلت اي اسم كان
فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظا كانت تلك العلامة حقيقة كما مرأة وناقة وعرفة وحكى
كعوب اذا اخر الرابع فجر المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير
الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدارة
وناقة ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه فيس اسم ملتبس
بحي لغة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة

اي علامة التأنيث الالف حال كونها مقصورة كحبلى او ممدودة كحمراء وصحراء
وقد ذهب بعضهم الى ان في قولهم في رمى ورمى زعم انها للتأنيث وليس لك ان تحكم بذلك ان يكون
حقيقة موضوعة للمؤنث مثل هند وانث وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي هو اي اسم
جاز ان يأتي في مقابلة ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل
واللفظي بخلافه اي ليس كذلك لفظة المؤنث الحقيقي اي ليس بازاء ذكر من الحيوان بل تأنيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث
حقيقي في معناه كطلحة مثال التأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال التأنيث اللفظي تقديرا
فان تاء التأنيث مقدرة فيه بدليل تصغيره على عيينة ولم يرد مثال المؤنث اللفظي كعقرب
لعلمه وقوعه واذا اسند الفعل الى فاعل كما هو الاصل اسند الى المؤنث مطلقا حقيقيا
ولفظيا ومظهرا او مضمرا فيجب لحاق التاء اي في ذلك الفعل ملتبس بالفاعل وجوبا ايذانا بتأنيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير حقيقي فانه يجوز لك الاجتناب عن لحاق
التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانث في ظاهر غير الحقيقي بالجاز فهو مستثنى من الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلعت الشمس فانه لا يجوز في الشمس
طلع لكون التأنيث فيه لفظيا والاستغناء عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به
بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث
الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانث في ظاهر غير الحقيقي بالجاز ولو كان مستثنى من
هذه القاعدة لصورة الفصل ايضا لبطل الحاجة الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان الاسناد استغناء
لاحكام الاقسام في صورة الفصل ايضا لكن الجاز فيها لحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت
القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث

الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لم يفد الا التباس وحكم ظاهر المثلة لا يجوز فالحق انا، او ضمير الجمع فيه اوجب
نحو الرجال جاءت او جاؤا فان الظاهر للذكر سالما لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدة
جاءت مطلقا اي سواء كان واحدة مؤنثا نحو جاءت الهندات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم
ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان تثبت الحق انا به وان تسقط نحو جاءت
الرجال او جاء الرجال وضمير المذكر العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا
جمعوا اما فان ضمير هم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا او لا يقال جاءت فعلت اي ضمير
فعلت والضمير المسكن فيه المؤنث بالتاء الساكنة للتأنيث بناء ويدل على ما نحو الرجال جاءت
وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والتاء والالف اي ضمير
التاء وما نائلها في كونها موضوعة لهذا النوع من الجمع وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الاناث فيما
في كونه من جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مؤنثا بناء التأنيث بناء ويدل على ما
وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون موضوعة له واما في جمع المذكر غير
العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فصار اي جمعه فاجري مجرى المؤنث وفي
الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو موضوعة لجمع
العاقلين فكما استعملوا الياء في التاء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجري
مجرى غير العقلاء المثنى ياتي آخرا مفردا بتقدير المضاف او قد ربما فوره ونون مكسورة في جميع
احواله والا لاجدى التعريف الا على مثل مسلم من مسلمين وكما لا يجمع ولو اكتفى بظاهر
الاداة لاستغنى عن هذه التكلفات الف حال الرفع او ياء ما قبلها ان مفتوح ما
حرف كان قبل الياء حالي النصب والجر كما يمتاز في صيغة الجمع بعكس بكثرة التثنية وضمه

وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة كيلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع
وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او الآخر
وحده او مع اللحوق ولا يلتبس باشتماله على لحوق النون وعوض لانه لحق لما على ذلك
لانه على تقدير تسليمه اذا آل امران من امور ثلثة على الصحيح ان يقال هذه الامور
الثلثة الدالة عليه غايته ما في الباب ان يكون دلالته بواسطة هذين الامرين معه
اي مع مفرده مثلية اي في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله
ما يماثله في الوحدة والجنس حتى لا يستغني عن قوله من جنسه وقوله لابد الاشارة الى فايدة قيد
هذا الوصف بالاسم المفرد وانه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن
وبراءة للطهر والحيض بل سراء بالطهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا
ينتقض بالابوين للاب والام والعمرين للعمر والشمس فانه يثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك يثنى العمر باعتبار معنيين مختلفين هما العمر والشمس فلنا جاز
ان يجعل الام مسمى بالاسم الاب ادعاء لكونها الشبيه بينهما ثم يقول الاسم بمعنى
المسمى به يحصل مفهومه منا ولهما فيثنى باعتبار ذلك ويكون معنى الابوين المسميين
بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء
الضد بلا احتياج الى ادعاء المسمى للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وبالتاويل
بالمسمى يحصل مفهومه منا ولهما فيثنى باعتبار ذلك لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام
في جواز تثنية مجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمختار عدم جوازه
ولهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشترك حقيقة امرأة او ادعاء جمعا فيزيد مثلا

اذا كان علما لكثرة بابه ان المسمى بزيد مثلا تثنيته وجمعه وكذا اعراب اسماء وافعاله كلابد بكر بابه
بالمسمى بزيد مثلا تثنيته وجمعه وردّه بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها او
كون الحكم متعلقا به جزما يكفي لتثنيتها وجمعها بخلاف اسماء الاجناس فحكم كل
هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في توجيه التثنية والجمع من جهة وما كان او الاسم المؤنث الذي بغير
علامة التثنية في بعض اللغات ما يتطرق اليه التغيير اذا المعنى ان يتبين حكم ما يتطرق اليه التغير
لان حكم ما ورد به يعلم من تعريف المثنى فقال المقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف
مؤدة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود اولانه محبوس من الامكان والقصر الحبس ان
كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل او علم كانوان
في اسمي بلدو وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه الربعة احرف
فصاعدا من الرباعي الثلاثة المزيد فيه فقلب الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يسوغ فيه لكان التنقل الا اي وان ما يكن كذلك
بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدميه
وقد اميل كمتيان فيهما من حيث جاء منهما ثلاثي او كان على اربعة احرف فصاعدا
اصليه كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زايدة كحبلى جاز بالياء اي فالفه منقلبة بالياء
اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والالف
الممدود وان كان همزته اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة ثبتت
الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء وبعد الالف همزة اي
للمتنكر من قراء اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا كقروا وان
ان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء وفان اصلها كان

كان همزا بالفين احدهما للمد في الصورة والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا
بعد الالف الزايدة فجئت واوا فتقول حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل فتبدل من جنس الالف فتشبع
ان تشبع بين الفين مع انك تغير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لتقلبها ولهذا قلبت
الواو همزة في مثل اقتت واجوه وبناء مخ فقيل حمراآن وحكى الكسر عن الخليل فقلبها ياء نحو حريان
والالف قبلها واو او ياء الا اي ولم يكن الهمزة اصلية ولا التانيث بان يكون الالف كيفما
فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية كغلب وورد وان صلبها
كساوور اي قالوا وبرآن المذكور ان جايز ان احدهما ثبوت الهمزة وبقاء ما لان الهمزة في
الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل فهي الاخرى عن اصلية فتثبت همزة
قراء فثبت في الصورتين كما في قراءون نبيها فاغلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فقلبت مثلها واوا وفي الشرحة الشذرية الشذيشة
ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداآ بالهمزة او رداوان
بالواو ولكن المشهور رداوان بالياء فكان ينبغي ان يقول الصواب او الاصح ان يجر لام العهد
ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو
المتبادر من اللام لكنا قد تتبعنا كتب اللغات كالمفصل والفتاح واللباب فوجدنا فيها
انزاما حكم بالشذوذ عبر عنه وفي شرح الرضي من انه قد تقلب الهمزة من اصل بالياء وهذا اعم
من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وبحذف نونه ان نون التثنية للاضافة كما لاجل
الاضافة اذا النون لغيرها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاع عراها والاضافة توجب
الاتصال والامتزاج فحينئذ فيبان وحذفت تاء التانيث التي قبلها ان لا تحذف
عن آخر الشيء كشجرتان وثمرتان في خصبان واليمان على خلاف القياس مع جواز اثباتها

مطلب المضارع يفيد الاستمرار

الالف المقصور

والالف الممدود

التنسك عبادة الزهد تعبد كتبي حاشي

جمع القلة

والجمع الصحيح

المصدر

مطلب تثنية الفعل وجمعه راجعين الى الفاعل

قط

الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر السابقين الله والسند والاخراج اسم التفضيل الى قوله بعضهم
الحدوث كالسند والاخراج الصفة المشبهة الا ظن منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل
لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوصف كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل لمن زيد فيه الزيادة وكذا يقال ان صيغة مبالغة اسم الفاعل على هذا
لا تخرج من التعريف ولا بعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه جعل صيغ اسم الفاعل قبيحا
حيرا وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الشرح الشريفة ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وفي تاج ومارش واكل وكل ما
اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومقراب وصيغة اي صيغة اسم
الفاعل من غير الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او بالحيا غير او مزيد الغ
على صيغة المضارع المعلوم بهم اي بلم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة مسودا وكان
حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل او المضارع كسر كما في
يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدحرج فيما وضع موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر
فيما وضع موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير
الواقع في اخر المضارع المذكور امكا يكون لكل من قسمي الم مثال يكون لكل من قسمي الكسر الباقية
مثال وجعل اي اسم الفاعل من فعل فحكمه ان كان فعله لازما يكون صوابه لازما وجعل عمل فعله
اللازم وان كان صوابه متعديا الى مفعول واحد يكون صوابه متعديا الى مفعول واحد
وان كان متعديا الى اثنين كان صوابه كذلك وكذا ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال و
المصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى صوابه اليها بشرط معنى الحال والاستقبال

لا يجيء اسم الفاعل بالسوا فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا فرقا من غير اختيار ابدا الا من الفعل
فالحق للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال النسيء مع وجدان القوي
كان الفعل مذكورا نحو ضرب ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر
مفعولا مطلقا واقعا بدلا من فعله اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما لنيابته وسكاله
وحده نحو ويحا ان اي يجوز غير ويحا ان على الفعل للاصالة وعلى المصدر للنيابة وقيل على المصدر للنيابة
وعلى البدلية في قوله ويحا ان وهما ان اذ انا فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا
وما كان اياه بالجعل المتعرفة لبيان بعض احكام على المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول
اكثر واظهر ولو افترت من القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السوا اسم الفاعل ما اشتق
ليدل اسم اشتق من فعل اي حدث موصوف ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات من قام
به الفعل ولو قال ما قام به الفعل لكان اولى لان ما جعل المرء يذكر بالتقط ما ولعله قصد التغلب
بعض الحدوث اي بالحدوث فقد وجوده له وقيامه به فيفيد اباحد الازمنة الثلثة قال الصدر
الشارح في قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدوث وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة
وغير ذلك وفي قوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الحق ليس لمن قام به فقوله
بعض الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم
التفضيل داخل في الحق الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان الثبوت من
قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى
الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كان الزيادة
فيه ووضع له لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة

اسم الفاعل

العبيه بيان

اي ليعمل اسم الفاعل عمل فعله منبتا بشرط اي بشيء بشرط فعله به من معنى جواز زمان الحال
والاستقبال فالاضافتان بيانيتان واما شرطا حدهما فلان علة الشبه للفرع فيلزم ان
لا يكون الفرع في الزمان كوزيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا او المراد بالحال او الاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقولك وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط امس او
ان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعنا ان تقدر التكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه
موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود والآن وشرطا الاعتماد اي اعتماد اسم
الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى
فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه كوزيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء رجل راكبا فرسه او اعتماده على النهمزة الاستفهامية كوفي من الالفاظ الآتية
او على النافية كوما ضارب الزيدان ابوهما وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فانهما اشبه
للفعل كوا قائم زيد وا قائم الزيدان وما قائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان
كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وزيد اكرم
مفعوله وجب الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى ان اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية فمثل زيد ضارب عمرا امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه
يعمل عمل فعله الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية به وعلى
تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل
معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فمفعول مقدر اي لاسم الفاعل كزيد معطي عمرو درهما
امس فدرهما منصوب باعمل المقدر الذي نابت قبل معطي عمرو قبل ما اعطاه فقبل درهما اي اعطاه فدرهما

نجا الوسائل

قوله مع باسط ذراعيه

فانتصابه بفعل مقدر

معمل
دخلت اللام
على اسم الفاعل
مبالغة

درهما فان دخلت اللام الموصول على اسم الفاعل استوى المجيء اي الازمنة فتقول مررت
بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل
بالجملة مع عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما حوفت منه اي
من اسم الفاعل بتغيير صيغة اسم الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة وهو الفعل المشبه
منه كضراب وغروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم
الفاعل في العمل واشترط ما يشترط به عليه هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن
حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل
اذا كانت للمبالغة مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة كوزيد ضراب ابوه عمرا
الآن او غدا او مررت بزيد ضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى
المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والتثنية من اسم الفاعل وما
وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منها معنى كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تعرف فعل الا صيغة المفردة من حيث انها
بالحرى علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا او الزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا
او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معمول لنصبه على
المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب مع التعريف تخفيفا
مفعول له للحذف اي يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول
الصلة كما قرأ من قرأ المقيمين الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على
تقدير التكبير مثل قوله تعالى ذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم

يجوز حذف النون

سطل
قراءة المقيمين الصلوة

اسم المفعول

الفاعل ثم توسع صلة اللام والفراء تماما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي
حدث موضوعا لمن وقع عليه اي بالذات قائم من حيث وقوع الفعل عليه فخرج به موضوع الذات
ما وقع عليها الضرب واعتذارا قائما من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا الحدوث كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل المفعول فانه
مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه
الفعل فقط وصيغة من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد
على صيغة اسم الفاعل من غير ما قبل الآخر بالفتحة وكثر مفعول كمخرج بفتح الراء وامرء
اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين
والاعتماد على صاحبه او النهضة او ما كاسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان
موفى باللام يحمل على الماضي ابدا فهو بمعنى ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك
مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى خلامه درهما الآن او غدا او المعطى خلامه درهما
الآن او غدا او اسم الصيغة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي ما قام به
على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما فعل لازم لمن قام به
بمعنى الحدوث فانه اسم لا صفة مشبهة والملائم ان يكون لازما ابدا او عند
الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلما نقل
رحيم الآتي من رحُم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له
والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر و

اسم التفضيل

مطلب
وضع اسم التفضيل
بزيادة على الغير

كمفعول

الثبوت

الصفة المشبهة

مطلب
اللازم
نحو رحيم

وطالق لانها بحسب اصل الوضع عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة
المشبهة مع اختلافها انواعا مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو مبنى ان
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على هذا الوزن قياسا على حسب السماع اي كائنة على قدر بيت
لا بتجاوز ظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي
مخالفة كائنة على قدر بيت مع وقص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة
لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون علة
مشابهتها اياه ما ذكر كحسن وصعب وشديد وفعل على فعل مطلقا اي من غير اشتراط زمان
لكونها بمعنى الثبوت فعلامعنى لاشتراط الزمان فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان
الاعتماد على الموصول لا ينافي فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بل الاتي في
ونتم مبانيها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وتسمي كل قسم مسئلة لانه يسئل
عن حكمه ويجب عنه ان يكون الصفة مثلبة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او مثلب باللام او مجرد عنها اي عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في
كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى
هذا صارت اقسام مسائل هذا الباب ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي
للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالمرفوع في المعمول على الفاعلية
اي في حالة الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول في الصفة بالمعمول المعرفة وعلى
التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون توسيط التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه

مطلب
وتقسيم مسائلها
الى ستة اقسام

معمول الصفة
المشبهة

بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرفع والاولى النصب والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة
الصفة اليه وتفصيلها هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية فحسن وجهه بتنوين الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة
فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة المحذوف فاعلا ومفعولا وجرا او كذلك اي مثل هذا التركيب في كونه
امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو
ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة واما غيره الاسلوب بترك العاطف
اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن
وجهه ايضا بهذه الوجوه واما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المايل على الصفة
المجردة لان مفهومها الاول وجودا وان عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال الشارح منها اي من
تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف بواسطة او بغيرها بواسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة
الاضافة خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين كحسن وجهه بالاضافة
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل والاستتار في الصفة
مثل الحسن الوجه وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون

ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه
الغلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير
والاستتار في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرف باللام الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المقصود من الاضافة واختلف في صورة ما كانت
الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجمهور البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح
في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان
يبالغ اقصى ما يمكن فيه وفيه ان تنتصر على امور التخفيف اعني حذف التنوين ولا تعرض
لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستتار عنه جاز السكن في الصفة اذ لم يجز ما بلا
قبح النظر الى حصول شئ من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية
عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهو عشر قسما ما كان فيه ضمير احد منها اي
من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه
بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجهه وحسن وجهه بجره واما في المعمول
مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الغيبة
فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة
والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهما قسمان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه غير حسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها
وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهه والحسن وجهه برفعه فحسن فيه
لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره

في المعمول اشبه الى فاعلة نظرا لوجود وعدمه فحال صيغ رفعت معمول الصفة بها فلا تضمر فيها اي في الصفة
لان معمولها حاء فاعل لها فلو كان فيها الضمير لزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة
كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع تثنية الفاعل الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى
ولا يجمع تثنية معمولها وجمعه الا اي وان لم يرفع معمول الصفة بها بل ينصب او يجر فيها
ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتونث انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول مررت برجل حسنة
وجه او حسنة وجها او حسنين اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجها
حسنان وجها او يجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنة اوجه او حسنون وجها
واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم
المفعول الغير المتعدي اليه الى فعول الاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا
بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة
المشبهة في ذلك اي في ما ذكر من الاقسام الثمانية عشر غير فرعان الفاعل والمفعول
لم يستحق فاعلية ونيابة فان اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع
ونصبه وجرها واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليها ولا نصبهما البتة يلزم الالتباس
بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال
الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان لمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول واما المفعول الثاني
محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد قايم الاب زيد مررت فوعا ومنصوبا
ومجرورا اسم التفضيل هو الاشتق اي اسم من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل
او وقع عليه والتم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل او حدث لموصوف

مبادئ اسم التفضيل

الفاعل

لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما
جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للوصف
اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة
فقولنا اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقولنا لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقولنا بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغة افعل للذكر
وفعلى للمونث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مثنى
بالحذف لكثرة الاستعمال الا وقد يستعملان على الاصل بشرط ان يبنى اي اسم التفضيل
من حدث ثلاثة لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه مع الحاق لفظ على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تلحق الزيادة على
ثلاثة حروف مع اسقاط بعضها بلزوم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او
الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد
او بعض حروف رباعي كلها اصول ويكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او زوايده
او مشتركة منهما فلا تتبين ما هو المشتق منه فلا تتبين المعنى ليس بلون اي ثلاثي مجرد ليس
بلون ولا عيب ظاهر بين لان منهما اشتق افعل لغير اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور
فلو اشتق اسم التفضيل انما منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة او العور
وهذا التعليل انما يتم اذا بينا ان اصل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في
الصفة والاولى موافقة الوضع الطبيعي مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من

ثلاثة مجردا وليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثة المجردان يراد
ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره نوصل اليه اما الى غير الثلاثة المجردان كقولك
اشد منه السيف اجماعا مثال الثلاثة المزيد فيه وبياضا مثال للون وعلى مثال للعيب وحيث
فيد نا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق
احق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه وفي نحو احمق
من ابن هيصقة والجواب بان المراد بالحمق ما يعد ومن اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن
هيصقة خمرات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو حيلة طويلة فسئل عن ذلك فقال لا ادع فما
نفع ولا افضل وتعقد ذات ليلة فوثبت على العير فقال يا اخي انت انا فمن انا
فعيب شائبة من قولي ابن هيصقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا المعنى
الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لئن يكون انار جهل ظاهرا على شذوذ ولا
يقول بذلك عاقل واشتراح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من
الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبقى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من
فلان واحمق وفيه اي التعليل الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول
فانه لو اشتق لكان منهما قياسا مطردا لكثرة الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء
للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة يحفظ اعذر من مواشد معذورية والوم من
مواشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشرف واعوف ويشتمل ايا اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه ومن استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي
فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل شيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل
عليه وذكره مع من والاضافة غالبا واما مع اللام فهو في حكم المذكور لانه ثبت باللام

باللام الا معين بتعيين المفضل عليه المذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من
زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
اللام في افعل التفضيل الا للعهد فحينئذ يستعمل اما مضافا كقولك زيد افضل الناس
او بمن كقولك زيد افضل من عمرو او معرفا باللام كقولك زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين نحو
زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله عليه السلام انتم صفوة الله
من خلقه واغا العرفاء الكملاء فقيل من فيه ليست تفضيلية بل التبعيض اي كنتم من بينهم
بالاكثر حقا ولا يجوز حذفها عن الكامل بقرينة لغوات الفوض كقولك زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه
مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثل ان المحذوف هو المضاف اليه اي الله اكبر كل شيء وانه من
مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اسم التفضيل فله حينئذ احد معان وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احد معاني زيادة موصوفه المنصوبة به على من اضيف اليه اي
على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تلك النسبة بعض منهم والا لزم تفضيل الشيء على نفسه
واغا كان هذا الاستعمال اكثر لان وصف افضل التفضيل شيء على غيره فالاولى ذكر
الفضل وشبهه حتى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحيث
لا يراد مفهوم اللفظ وان يكون خارجا عنهم بحيث الارادة لان المقصود من استعماله
هذا التفضيل موصوفه على سائر بعضه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من
مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز زيد هذا المعنى فولك يوسف احسن اخوته يجوز به عنهم اي عن الاخوة بما
فهم اليه والا ان يقصد زيادة مطلقة اي ثابتة منه زيادة مقصودة فطائفة غير مقيدة بان
يكون على اضافة اليه وحده وبضاف اسم التفضيل اليه اي التوضيح اسم التفضيل
وجمعه كاضافة سائر الاسماء نحو مصارع مصروحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه

بعض المضاف اليه نحو زيد الغلمان بغيضا لهم جماعة موداخل فيهم نحو فولك زيد بنتا سلمى افضل قرشي
اي افضل الكل من قرشي ان بغيضة الجماعة من جملة بني ليس داخلا فيهم نحو فولك يوسف احسن
اخوته فان يوسف لابد خارج جملة اخوته ان يوسف وان بغيضا لهم غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد
اي اعلم تما لوا، وهو مختص ببغداد لانها مكان فاو، وسكنة وكوز في النوع الاول من نوعي اسم
التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان
او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل ان بكس وهند الا نه يثبت له ما فعل من
الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان
افضلا الناس الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا من والهندات فضليات من
لشابهته ما فيه الالف واللام فركونه موصوفة واما النوع الآخر من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والعدم الوصف بالالف واللام منه فلا بد فيه من المطابقة اي
مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل
عليه بعدها واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفردا مذكرا لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم
لحوق ادا، التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخوخا هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم ظاهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء واغا خص المظهر لانه يعمل في المضمر مطلقا
لان العامل في المضمر ضعيف لاظهاره اثر في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل واغا خص بالفاعل

بين يدي

مطلب افراد اسم التفضيل

مطلب

مطابقة اسم التفضيل

عمل اسم التفضيل

بالنصب على انه لا ينصب المفعول سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاجعل
دالا على الفعل الذي نصب ذلك المفعول سواء كان من يعتبر عن سببه ابن اعلم من كل احد يعلم من
بكر وامالظرف والحال والتمييز فيعمل فيه الفعل مباشرة لان الظرف والحال يكفيهما رائحة الفعل
نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما نحو عن معنى الفعل الذي نحو كرم زيدا واغا عمل الرفع
بالفاعلية لان هذا الفعل بالاصالة انما هو لفعل الفعل لانه ليس فيه معنى فعل بعينه في الزيادة ليعمل عمله
ولانه لما كان فيه ما هو الاصل فيه وهو استحقاق الاسم الذي لا يشبه الفعل ولا يحمل عليه لا يؤثر فيه بحال
اما الفاعل فلا يحل شيئا منه اصلا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا وهو اللفظ
الذي معتمد اعليه بان يقع نعتا او خبرا او حالا وهو في المعنى صفة لسببي مشترك بين ذلك
الشيء وبين غيره مفضل ذلك السبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي
اجر او لا على نفسه اي نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول
ويكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منتصبا خبرا بعد خبر لكان او حالا من اسمه
او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منقبا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل و
بين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد واغا اشترطنا ان يكون
في اللفظ ثابتا للشيء او في المعنى نسبة يجعل صاحب يعتد عليه ويجعل له مظهر تعلق بذلك
الصاحب حتى يتميز عليه بالصفة المشبهة لانها طارئة شبهها من رتبت اسم الفاعل فانه يعمل
في مظهر بعد سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو واغا اشترطنا ان
يكون السبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه
مثل قولك ما رايت رجلا احسن كل عينه من كل عين زيد فانهما مختلفان بالذات

ولا يعمل عمل الفعل

قوله ولا بعلية مظهرا الا اذا كان
الخ اي ولا بعلية مظهر الا اذا كان
في المعنى سببي مفضل
ظهر الا اذا كان جاريا على شيء
وهو في المعنى صفة لسبب
ذلك الشيء مفضل باعتبار
باعتبار غيره على نفسه
ذلك الشيء ما يكون هذا
التفضيل منقبا كقولك ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد فاحسن جار
على رجل وهو في المعنى صفة
لسبب وهو الكحل والكحل
مفضل باعتبار الرجل و
مفضل على نفسه باعتبار غير
الرجل اعني عين زيد حال
كون هذا التفضيل منقبا
نقل مهلب

بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا الذي يختار مرة هذا ومرة ذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار

وليلا يبقى عاملا وهو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه

بسبيل اخراج معنى التفضيل بالنفي كما سبق فايدة وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل

منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي

احسن في هذا المثال يعني حسن وكذلك كل افعل في الاوصاف الا خ يعني فعل وهذه العبارة توجه النفي

العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن كما اذا استولى النفي على

اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحسن عين رجل فضيلة زايدا على

كحسن عين زيد فيبقى اصل حسن كحسن عين رجل مفيدا اياه زيدا ما بان يساويه او بان يكون دونه

والمساوات يتأتى بتأتي مقام المدح فرع المعنى الى انه حسن في عين كاحد الكحلين ودون حسنه في عين

زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يحمل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة

عرفا لان نفي زيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مفيدا الى حسن زيد ما

بالمساوات او بكون دونه والعكس بكونه دونه لانتفاء باب المقام فرع المعنى الاول ما رايت

رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساوات والزيادة بالطريق الاولى اقتضاه

المقام ولا بعد ان يقصد بنفي المساوات ايضا نفي الزيادة ايضا لان في الزايد على الشيء مايساويه

مع زيادة فصح ان يقصد به مرة نفي المساوات مطلقا وفوق نفي الزايد فانتفى الزايد ايضا

فهل فيه صحيح ولكن ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد ولكن كمال التدمج فانه ضعف

لو كان التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل عند الظهور بمعنى ان يكون في مثل ما رايت

رجلا افضل اليوم من زيد جاز في المثال المذكور وقلنا فرق بين المثالين فان المفضل

والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا

زوال الزيادة مع

فاذا زال الزوال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد زواله بخلاف ما رايت رجلا ابوه

من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فلا قوة ان

يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في الظاهر مع انهم لو رفعوا احسن بالجرية والكحل بالابتداء

لفصلوا بين احسن ومعموله اي عامل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك الفصل

قوله منه في عين زيد بما جنبي وهو الكحل اذ الكحل ما ليس معمولا لاحسن من هذه الجهة فهي اجنبية عن هذه

الجهة لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الجهة ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من

معنى الابتداء والعامل في المبتدا والخبر اذا العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف

ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل وان

قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لما يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن

في معناه تقييد لكل واحد من الوصفين بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي

الكحل في عين زيد لاح عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة

في امثلة المقصود والكلام فيها وما قرر في مسئلة الكحل وبين كثير ابعادا وما عبر به عنها على وجه

يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اذ اراد ان يبين على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن

ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيبه ونسبتقل بعد الاتيان الى ما انشد ما يسبوبه والكشف به

في اثبات هذه المسئلة ويطابق بعض هذه الصور عليه فحال ولكن ان تقول ما رايت رجلا

احسن في عينه الكحل من عين زيد بما قائمة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه وكلمة في

ولو رفع لفظ العين من البين والكنى بين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير

فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه

لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه بعد الكحل فان قدمت على اسم التفضيل

التقريب

بعود الضمير منه صح

ذكر العين الذي كان الكل فيها منفضلا عليه قلت مارايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله
مارايت فيها احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد فقد ما عليه المستغنى عن ذكره ثانيا وقدم
مارأيت فيها عائدة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه مارأيت
غيا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على البلغ وجدان الكحل في
عين زيد حسن ليس في عين غيره واي جازت هذه الصورة ان لم يكن فيها تفضيل فظاهر لو رفعت
افعل بالابتداء ولا مانع في الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ابدا كما ذكرنا مثل
ولا اري منصوب على انه صفة مجذوف اي ما قلت مارايت كعين زيد آه قولا عائما فيه لان الشاعر
واما ترك صدر البيت ليكون مبتدءا يأتي خبره المبتدأ الى ثالثة وتركه وصوف احسن في المثال وان كانت
المثالية كاملة فذكره اذ هو في مقابلة قوله واد باو هو مذكور لانه كان في مقام بيان الاقضاء
في المثال المذكور اولا ونمام البيت مع مابليه مررت على وادي السباع ولا اري كوادي جين
يظلم واد باقل به ركب اتى ثانية واخوف الا ماوي الله سارا بكان اصله لا اري واد باقل
ركب منهم في وادي السباع فقدم واد ي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان
وهو مخصوص براكبي الابل والثانية من اتى اي اتى كالتخمة من جهى اوحى وهو الكف والثاني و
سارا من السرى وهو السير في الليل فقوله اري اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى
الاول واد باقل منصوبة كوادي السباع حال مع قدم عليه وعلى الثاني واد باقل منصوبة الاول وكوادي
السباع منصوبة الثاني وعلى التقديرين جين يظلم ظرف الشبيه المستعار عن الكاف والواو في لا اري
اما اعتراضية او حالية واقل صفة واد باو الى آخره به متعلق باقل والجار والمجرور عايد الى واد باو
ركب فاعل اقل وجملة اتى ثانية صفة وثانية بمعنى ثانية اقل اي ركب او منصوب على المصدرية
اي اتيان ثانية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول المسند الى ضمير واد باو المعنى واد با

تعلقه
مطلق
رؤية البصر او القلب

قبيه

باقل به ركب منهم بواد ي السباع واخوف منه وما في باو ق مصدرية تو سايرا اي ركبا سارا باو
مفعول مق والمستثنى مفرغ اي واد باقل واخوف من كل وقت الا في وقت وفي ثانية الله سارا باو
تقول مررت على واد ي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال انا لا اري مثل واد با
السباع حين احاط به الظلام او باو يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بواحى السباع
ويكون ذلك الواد ي اخوف من واد ي السباع في وقت الا وقت وفي ثانية الله يسمى نه راكبا
سارا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا اري
واد با اقل به ركب فيه بواد السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا اري واد با
اقل به ركب اتق منه بواد السباع وما قسم الله الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من تقسيم
الاقسام احد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فقال وصلت
النوبة الى مباحث الفعل تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل على معنى
كاين في نفسه اي في نفس ما دل بعض الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير
حاجة الى ضم كلمة اخرى لاستقلالها بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد
بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فيرجع كون المعنى في نفسه كونه في نفس الكلمة المراد
بالمفهومية لكن المطابق في وجه المجاز ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان التعريف مشتمل على
ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما
ولا شك ان النسبة الى فاعل ما يجيء حرفيا موالية لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد
بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون
المراد به الحدث فالمراد باقترانه به ليس معناه المطابقي بل امر اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التقييد فخرج
بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترنا وصيغا واحد الازمنة الثلثة غير المبهم لفظا

الفعل

للفعل بذاته
معاني

عن؟

الدال عليه فهو صفة بعد صفة للفعل يريد به الاسم عن حد الفعل وقولنا وضعا احتراز عن الاسماء الافعال لان وضعها منقول عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المسلوخة عن الزمان نحو هيهات وكاد ولا قرآن معنا بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواص الفعل قوله اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ومن دخول السين وسوف لانه الاول على الاستقبال البعيد والثاني على الاستقبال القريب وان على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لما يلي الفعل كلم ولما او كلا او كلما الامر او للنهي عنه كلا النهي او التعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتحقق الا في الفعل ومن خواصه ايضا دخول تا التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل او الآلي والاتيان فاعل او الصفة استغنت عنها بما طرأ من التاء والحركة الدالة على تأنيث الفعل وتأنيث فاعله فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التأنيث احترازا عن المتحركة لاختصاصه به نحو ضربت اذ ضربتا فعلت الفعل للفعلة البارزة المتحركة الزوجة فقيد دخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلي الا بحالة فاعل والفاعل اما ان يكون للفعل وفروعه وقطر فروعه بتمامه احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي النوع والاثر وفتح البارز بالنص لان المتكلم اخف والاخر مرفوعا بالتعليم الحق واجد والغائب ماوى اي فعل آل بحسب الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك اما الغائب الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء زمان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض اما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الى قبل الامس وبالدلالة

خواص الفعل

دخول الجوازم

نحو

عنه

الماضي

اصلح

الزمان

وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وبجعله بان ضرب ضربت منبئ على النبئ خبر مبتدا او محذوف اي هو مبني الى قوله منبئ على النبئ لفظا نحو ضرب او تقديرا كالخبر مما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في البناء فلشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما النبئ فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لاتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ابدا مبني على النبئ ومع غير الواو فانه يضم مع الساكن لالتقاء الساكنين نظرا الى الوقف او تقديرا كما ضموا المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي بحال كونه ملتبسا باحد حروف انيت فيه او ابله بهذه الحروف التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة اما ان يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمان الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم بين الكلي المتعدد ذهنا كالانسان وتخصيصه بالحال عطف على وقوعه اي وذلك الوقوع اما ان يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زمان الحال والاستقبال بعد الاستقبال الى السين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر او ان الاسم تخصص باحد معانيه بواسطة القرائن واما عرف المضارع بشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا او معنى المضارع في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشيئين ارتضعا من ضرع واحد فسميا اخوان رضاعا فالمشابهة من تلك الحروف الاربعة للكلام مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب واضربي والمؤنث اذا كان للمتكلم المفرد او كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ما فوقه اذا من انا ونحن والنون للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا والمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث

المضارع

زيد

مشتركا

المعنى

والتونين غايبات اوذوات غيبة والياء للغايب فهما اى غير التسعين المذكورين وهما واحد
المؤنث وهنات فهما اى غير التسعين المذكورين يأتيان على البدلية من الغايب لانه وان
لم يجر بالاضافة معنوى لكنه خرجت ياءه عن النكرة المحضة فهو فى قوة النكرة الموصوفة او بالنسب
حال الواو الاولى على وافقا السابق ووقف القارئ مضمومة والرابعة اى فيما مر فيما يليه
الوقف مثل يدع ويسجو ونحوهما والا يجر من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه وما كان هذا الكلام فرقوة قولنا واغا يجر به المضارع مع ان يتطرق به قولنا اذا لم
يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة والا نون مع مؤنث لانه اذا اتصل به اما
يكون جنسيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب فيلزم
دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليه لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة والا نون نون جمع المؤنث
فى المضارع تقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لانها نون جمع المؤنث مما اى فيما فلا يقبل
الاعراب واعرابه رفع ونصب اشارك الاسم فيهما وجر يختص به كما جر بالاسم خالصا عن شبهه
وهو عند النحاة لم يكن حرفه الاخير حرف علة الجر عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية
مذكرا كان او مؤنثا مثل يغربان وتغربان والجمع المذكر مثل يغربون وتغربون والمؤنث
مثل يغربن وتغربن والمخاطب المؤنث مثل تغربين فهذه اربع صح يغرب فى الواحد الغايب
المذكر وتغرب فى موضعين فى الواحد الغايبة المؤنث او الواحد المخاطب المذكر واغرب للمتكلم
الواحد ونغرب فى المتكلم مع الغير بالضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب لفظا اى حال
كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون فى حال الجزم مثل يغرب ولن يغرب ولم يغرب
والمضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمس مواضع بالنون حاله الرفع
وحذفها اى بحذف النون فى حالى الجزم والنصب فان تلك النون فى الجزم كالاعراب تابع للجزم

للجزم مثل يغربان وتغربان ويغربون وتغربين ولم يغربا ولن يغربا والمضارع المتصل الاجوف
بالواو والياء بالضمة تقدر فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة فتقول يدعو
ويرمى والفتحة فى حال النصب لخفة النطق بها مثل لن يدعو ولن يرمى والحذف اى حذف الواو و
الياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط حرف العلة لها مثل لم يغز ولم يرم و
المضارع المتصل الاجوف بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرمى زيد
يرمى والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرم ويرمى المضارع اذا اجرد عن الناصب
والجازم كقولنا يقوم زيد لو اذا كان العامل فيه مجردا عن هذين اى الناصب والجازم
الكوفيين ولو اذا كان العامل فيه مجردا عن هذين اى الناصب والجازم على عبارته وذلك مذهب
البصريين ولو اذا كان العامل فيه مجردا عن هذين اى الناصب والجازم كقولنا زيد يقوم
برجل يغرب او رايت رجلا يغرب واغا ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم
فاعطى حكمه من الاعراب واقول ذلك مذهب البصريين قد ورد عليه انه يرتفع فى مواضع
لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يغرب وفى نحو سيقوم وكوف يقوم وفى خبر
كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يغرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه
وكذا فى اخوانى الزيدان ويكفيان وقوعه موقع الاسم وان الاعراب واذا كان مع تقدير
اسما غير الاعراب مع تقدير فعلا كان الاعراب اسما غير الاعراب مع تقدير فعلا و
عن نحو سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كالجزء الكلمة
وكوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم واغا عدل عن الاصل
لما يجئ به افعال المقاربة ان زيدا يقوم لكن نسب الى المضارع بان ملفوظة ولن
فى قول الفراء اصليا ابدل الالف فيها وقال الخليل اصله لا ان اقتصر كما يقتصر فى اى على

نواهب المضارع
كاريش فى التوضيح

وقال سيبويه إنه حرف بأسره واذن قبل جملة اذا ان تخفف وتحيل جملة اذا أظرفية فتنون عوضا عن الضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي الام الجارة الزايدة بعد خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوازا تنصب وادخولها على الفعل لا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء في نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لازمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو واو طاطفتان واقعتان بعد الان، وقد امتنع عطف الظرف على الان، فجعل موقوفا على المفرد المفهوم من ذلك الان، فيكون المعنى فمزرزرني فاكرمك فيكون زيارة منك فاكرام مني اياك ولا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي تنصب بها المضارع مثل اريد ان يحسن اليّ مثال النصب بالفتحة ومثل ان تقوم معنا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة كو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن وغيرها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع بلا بم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين بلا بم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري فيها ان التي بعدها الوجهان و لن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن في المستقبل تاكيدا موكدة الا مؤبدا والا يلزم ان يكون نفي قوله ولن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التأبيد و حتى باذن الانتهاء واذن التي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنتصب لانها لضعفها

مقدرة ان تنصب

ليكون من عطف الفعل

كلمة ان بعد العلم وبعد الظن

لضعفها لا بقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتد اي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا او جزاء ومعها لا يمكن الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يدنو منك انا اذن اكرمك كانا ذبا او كلاهما كقولك لمن يدنو منك انا اكرمك كانا واجب الرفع مثل قولك لمن قال لك اتحب ان تدخل الجنة مثل مثال لا يجعل الا الاستقبال نحو لا اذن مبتدا وقوله لم يعتمد ظرف للانتفاء معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة قبلا ثم اخواتها الا انه لما كان انتفاء المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر اذا وقعت اي اذن بعد الواو و الفاء فاذن فيهما جايز ان النصب بناء على ضعف الاعتماد بها بالعطف لكن فعل المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي كسببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي تنصب المضارع بعدها بشرط ان اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا اي حال كون حتى بمعنى كي السببية او الى لانتهاء والغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لمعنى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ابدا وكذا سرت حتى ادخل البلد مثال لمعنى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا والاكثر حتى تغرب الشمس مثال لمعنى بمعنى الى والاستقبال بالوجهين المذكورين وان اريد بالفعل الذي دخلت حتى الحال بمعنى زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقق بان يكون هي زمان التكلم

مثال كي

مثال حتى

مثال اذن بعد الواو والفاء

بعينه ولسبق مثالا او حكاية آي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد
فادخل في هذا الوقت حكاية الحال الماضية كما كنت كنت في زمان الدخول حتى هذه العبارة
وكذلك في زمان التكلم على ما كانت حينئذ وكذا ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فيما بقيته على ما
كان عليه وحكمه في زمان الحكاية انه يكون مرفوعا ان لم يكن ما قبله ناصبا ان لانها علم
الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف
ابتداء ان يبتدأ بعدها كلام مستأنف لا آن بقي وبعدها مبتدأ او يكون الفعل جزء ليكون حتى
داخلة على اسم كما توهم بعضهم فجر فرع اي ما بعد حتى الذي هو الجازم والناصب وبيان السببية
اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي
مثل سرت حتى قلان حتى لا يبرحونها الآن مثال لما اريد بالحال المنتظر فانه قصد به نفي الرجاء في زمان
التكلم ومن ثمة اي ومن اجل تعذر الامرين اي كون حتى عند اراده الحال حرف ابتداء او
وجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الامر الاول الرفع بما بعد حتى فوجب ان يكون ناصبا
حتى ادخلها في وقت حصول كان ان قصته في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لانها
لانها لما كانت حرف ابتداء انتظم ما بعدها ما قبلها فيبقى ان قصته بلا خبر فيفيد المعنى وامتنع
الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك سرت حتى تدخلها لانه حينئذ يكون ما بعده اخبارا مستأنفة منقطعا
عن قوله وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستقبال فيلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة
كان سيري حتى ادخلها فان معناه يثبت سيري فادخلها الآن ولا ف وفيه وجاز
انهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام والشك انما هو في تعيين الفاعل
فجوز ان يكون المتحقق الطول فقوله انهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على

قوله كانت حرفا ابتداء اي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب ان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها بذلك ان ما بعدها مبتدأ مقدر اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله ... وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع فهو في الاستيناف مثل قوله حتى اذا جاء امرنا جاء بعده جملة شرطية مستأنفة

صح

محقق

على كان سيري حتى ادخلها العدم صلاحية تقييد بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض
النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب
في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله انهم سار عطف على كان سيري ولا ف وفيه
ولام كي الخ تنصب المضارع بعدها بتقدير سيران مثل اسلمت لادخل الجنة واعلم ان بعدها
لانها جارة ولام الجحود الخ تنصب بها المضارع وهي لام التأكيد للنفي بعد الذي كان لفظا
مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن لينفعل وهي انه جارة ولهذا يقدر بعدها ان
فان قيل اذا اضمار الفعل بعض الحروف الجارة كيف يصح الحمل على حذف المضاف من
الاسم اي ما كان صفة الله ليعذبهم او من الجزاء اي ما كان الله ذا ليعذبهم او على تأويل المصدر باسم
الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي تنصب المضارع بعدها بتقدير سيران فتقدير
بعدها لانتصاب المضارع مشروطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتخصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد
السببية لا يجاز الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة
ليصح تقديم الاثر او ما في معناه من النفي المستقبل جوابا عن توهم كون بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو ذرني فاكرمك او ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتم
فاضربك او لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فاغفر لي ولا تؤاخذنا
فما هلكنا واستفهام نحو هل عندك ما فاكرمك اي حتى يكون منكم ما اكرمكم به او نفي نحو ما
تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه
ملك فيكون معه نذيرا لاستلزام ما بعد هل فيندرج في النفي او تمن نحو يا ليت لي مالا فانفقه اي
ليست لي ثروت حال في انفاق مني به وجعل منه ما وقع على ما توهم في صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ

مطلب
والفاء بشرطين

بد تتغير اللفظ
عما تغيير انمع

الاسباب اسباب السببية فاطلق ما النصب على قرائها فصل او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا الا بالكسر
منك تنزول فاصابة خير فحتى تلك هذه الواضح معنى السببية مقصودا الفاء ابدل عليها وما بعد الفاء
فاء وبل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما كون ترك منصرف لنون تميم والحق بالجاز
فاكسير عجا بدون تقدم احد الاسباب الستة فمحول على ضرورة الشعر الواو الى تنصب بعد الفاء
بتقدير ان بعد ما مشروطا بشرطين احدهما الجمعة اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو والفاء
واما وثما بينهما ان يكون قبلها اي قبل الواو ومثل ذلك اي ما ما يأتي الواقعة قبل الفاء في كونه احد الاشياء
الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك
ابدل الخبر الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع مشك اكل السمك مع شرب
اللبن وعلى هذا القياس والتي تنصب المضارع بعد ما بتقدير ان بشرط ما مضى الى ان او الا ان اي
بشرط ان يكون بعضا لما او الا داخلين على ان المقدرة بعد ما لا ان ان الجملة داخل في مضمونها
والا يلزم من تقدير ان بعد ما تكرار نحو لا تشكر الله فنعطيني حتى اي ان تعطيني او الا ان تعطيني
حتى تسيء بتقدير ما بالا بتقدير مضاف الى ان تعطيني حتى وغيره بتقدير ما بالتأويل
مصدر مجرور بها والتي بعضا الى لا تشكر الله فتعطيك حتى والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا
سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط
ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعد ما تنصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضرب زيد او فتشم او ثم تشتم فتشم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان
بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة منهما فقوله والعاطفة اذا كان منها
فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او
على اوما وهو اولى بشرط مضي ان وقبل هو مجرور ومعطوف عليه حتى في قوله بان

والواو

واو

الى ؛

والفاء عطف

وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بسبب المعنى لانه على تقدير الاول ان
جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يكون في التفصيل عالم يكن في الاجمال وان خصت به
يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جبر ثابته في ثم ابعد ويرد عليه انه
كان المناسب ذكر ثم مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز
اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما المجردة من الاسم الزائدة نحو اردت لان تقوم
ومع الحروف العاطفة كما يجيء فيما بعد ان شاء الله تعالى لان هذه الثلثة تدخل على الاسم صريح نحو جئتك للاكرام
واعجبني ضرب زيد وعجبه واردت لضرب فجاز ان يظهر معها ما تنصب الفعل الاسم صريح وهو
ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان
الاغلب فيها ان يستعمل بعضا كما مر ومعنى هذا المعنى لا يدخل على الاسم الصريح وكل عليها الذي عنى الا لان
المعنى الاول اغلب في الذي يجر المضارع واما الواو والفاء واو فلما لم اقتضت
نصب ما بعدها للتخصيص على معنى السببية والجمعية والاشتراك صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها وجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صور ما تدخل
اللام نحو كي علما ان لا تشكر او اللامين المتواليين لام كي ولا لا كقوله لكي
يسلا يعلم واعلم ان ان مصدرية تقدر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لفظها نحو
قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الندور نحو قول شواذ ابتذا الاعمى الصعر
الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم نذكرها ويجزم
اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا الناهية نحو معنى النهي احضر ازجى المستعمل في معنى النفي
وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم الجازمة اما وبجزم المضارع بكلم الجازمة ان كلمات
الشرط والجزاء الذي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزوم

اظهار ان
جوازا وجوبا

مطلب
الجوازم

مطلب
كلم الجازمة

الفعل ثم فعلان وهي اي كلمة الجزاء اما ان ومتى وايان وما ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث بزمان المضارع
مع ما واما بدونها فلما وابن ومتى وهي بخزمان المضارع مطلقا سواء فيه كلاهما على وجه
الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال
وكيفية تقرأ انت اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءاتين في جميع الاحوال
والكيفيات واما مع اذ فلان كلمة الشرط التي يجزم تضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا
موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله علم اي وتجزم المضارع بان مقدرة وكي
بمانة ان والله اعلم فلم تقلب المضارع ماضيا ولا يعمل لوجوب الفصل بما وهو اقوى
اعني ماضيا وفي مثلها ان لم تقلب المضارع ماضيا وتنصبه ان في المضارع ولا يعمل لوجوب الفصل بما وهو اقوى
الا نشاذا اي وقت التكلم بمثل قولهم ندم فلان فلم ينفعه الندم اي غيب ندمه ولا يلزم استمرار
انتفاء الندم اي وقت بها واذا قلت ندم ولم ينفعه الندم افاد استمرار ذلك اي وقت
التكلم بها ووجوب حذف الفعل اي وتخصيص ايضا بجواز حذف الفعل المنوي بها ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة وما ان كادها او خلها وتخصيص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان
ما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها في صلة فورية بين الفعل
والمعمول وتخصيص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي المنوي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن
يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا فتقول ندم ولما ينفعه الندم
واللام الامر من اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء كقوله ليقض علينا الله ومن مكسورة
وفتحها لغة وقد يكفى بعد الواو والفاء ثم كقولهم قاتله الجيش لم يهزموا فليعطوا اولم
ليتقوا والا النهي هي لا المطلوب بها الكف عن ترك الفعل وهذا بعض النحاة والا النهي ضد
اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهذا بدل على جميع انواع

كانا مع ما او لا وهما ومن واي وايا
واما ايجزم المضارع مع كيفما
واذا فاذ فلم تقلب ما ولا تعمل

مثال
فلم تقلب المضارع
ماضيا وتنصبه

النكلم

ومن لا يضرب

ولام الامر

ولا النهي

اي المضارع المبني على حل والمقول متى طلبا او وقتا او متكلم وكلمة الجزاء المذكورة من قبل تدخل
على الفعلين بسببية الفعل الاول الكائن اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي
شرح الله وكلمة الجزاء قد تدخل على شيئين يجعل الاول سببا للثاني والمشكل ان كلمة الجزاء قد لا يجعل
الشيء الذي ليس بشيء قد يراد بجعل الشيء الذي ليس بشيء بل مقدر ومتوهم كالشيء
وجعل كلمة الجزاء الداخلة عليها لا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا للثاني حقيقيا ولا ذهنيا بل
ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة ما بان يورد ذهنا في صورة السبب على المسبب وسم اللازم
كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام سببا حقيقيا لا ذهنا ولا خارجا
لكن المتكلم اعتبر تلك السببية بينهما اظهارا للمكارم الاخلاق بمعنى انه ذهنا بمكان بعيد الشتم الذي
هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده وحسبان اي هذان الفعلان اولهما شرطا
لانه شرط للتحقق الثاني وثانيهما جزاء لانه يبنى على الاول ابتداء الجزاء على الفعل فان
كانا اي الشرط والجزاء مضارعين كقولك ان تتزوجني ازرك والاول فقط مضارعا كقولك ان يزرني
فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما ينضمنها مع صلاحيته
بسبب الجزم ان كان الثاني مضارعا فلوجهان اي وجه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ان
الشرط والجزاء لضعف التعلق لجواز ان يكون الشرط والفعل غير المعمول كقولك ان اتاني زيد آته واكرمه
واذا كان الجزاء ماضيا يجوز فيه التقطا تفصيل للجامع كقولك ان خرجت خرجت او معنى كقولك ان
خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا اقوالي لم يعتبر بعد سواء كان قد ملفوظا كقولك ان
ان كان قميصي قد من قبل فصدقت او مقدرا في الجزاء المتحقق بأثير حروف
الشرط ما فيه لغلب معنى الاستعمال فيما استعملوا فيه من الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك
وان اكرمتني لم اكرمك وان قال بغير قد لخرج عنه اي فهم المحقق الذي لا يستقيم ان

الشرط والجزاء

ان سرق فقد سرق او مغفورا اخ لم من قبل او مغفورا مقدرا كقوله تعالى

ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه فان
كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه فالوجهان الاتيان
بالفاء وتركها لان اداة الشرط عالم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في اما فخرج فبوجوب بالفاء واثرت
في تجزم الكوفيين حيث حذفت لمضي الكسائي فتركت الفاء لوجود النائب فيه من وجه وان لم يكن قويا
كقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا مئتين ومن عاد فينتقم الله منه والا اتى وان لم يكن الجزاء
الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بعد انتقال كما تقول
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقدير اكما تقول ان اكرمتني فاكرمتك بتقدير فقد اكرمتك
وعلى كل تقدير لا تأثير لاداة الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة السببية او امر
او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك مما تقدم في الوضع وفي
جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء وعلى اذا الخ للفجاءة مع الجملة
الاسمية الخ وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث
امر بعد شيء بلا مهلة كالفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وان الشرط السببية الجملة الجزائية
لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاضيفت هذه بالاسمية فرقا بينهما
كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان
التي تجزم المضارع بما حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر كقولك زرني اكرمك اي
ان تزرني اكرمك والنفي كقولنا لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل يكن خيرا لك
والاستفهام كقولهم ما رأيته منذ يومان اي منذ يوم ان يكن عندكم ما رأيته والتمني كقولك
لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض كقولنا تنزل تصيب خيرا اي ان تنزل

اذا للفجاءة

ان المقدرة

تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الى هنا لان يكون مسببا
تقدم وقصد السببية ان كسببية ما تقدم لي فتقدير الاول مع مضارع يوقد مما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به والى اخص تقدير ان يجاء بعد هذه الاشياء الى انا تدل
على الطلب والطلب غالبا ينطوي بطلوب يترتب عليه فائدة ما يكون ذلك المطلوب سببا
لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعد ذلك الفائدة ما وقصد سببية فعل
المطلوب تلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعد ها جزاء فيجزم مثلا
تسلم تدخل الجنة فان الطلب بالسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو مسبب لها
وقصد اذا لك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة لان النهي قرينة
الفعل المنفي لا المثبت وهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا لمالك في فانه لا يتبع
ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو
ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند مالك في فانه يقول معناه بسبب الوقوف ان تكفر تدخل
النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرطية الثبت والوقوف قرينة قوية هذا اذا اقتضت
السببية واما اذا لم يقتضها بل كان لمجرد الجزم قطعا بل كان يسيء فيه اما بالصفة ان كان صالحا
للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فمن قرأه مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال
كذلك كقول الله تعالى فقد رهم في طبقاتهم يجزون اي عجزين او بالاستئناف كقول الله تعالى
وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري الامر بكذا في بعض النسخ وفي بعض منها مثال
الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي والامثلة المضارع ويريدون
صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال
اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين و

جزاء له فعل ان تسلم تدخل الجنة وجعل لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة

معنى الامر والعرف قرينة قوية

بمعنى الامر صيغة

والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره الصفي الشرحبيلي بطلب به الفعل شامل لكل امر
فانه يا كان او محاطبا او مشكل معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه
يطلب به الفعل عن المفعول الاعن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله لتفرحوا افعين قراءة على صيغة المخاطب وفي
مثل صوروه وحكموا فوه اي اوقع الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو وقوع المضارعة لان شبهه الاسم المقتضية للاعراب انما هي
بسببية وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في السكون الصحيح وسقوط نون الاعراب
ووقع العلة لانه تحاش به ما فيه الالم من المجزوم مضى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا
واخشى واغزوا رمى كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة ان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك
الفاء وجعلوا نحو امر تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكروا له هذا القسم نظيرا
وان كان بعده وقف ساكن وليس المضارع بالرباعي والمراد بالرباعي منها كان ماضيه
على اربعة اوف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لانه غير زدت همزته وصل على ما ينبغي
بعد وف المضارعة ليتوصل به الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان
كان بعده اي بعد الساكن ضمة دعما للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل
في اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل
اقتل بكسر التاء ومكسورة فيهما سواء اكان بعدها ساكن بعد ما كسرة او غيرها فانه لو ضم في
مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في
اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو افعل مثال لما يكون بعد

بوف المضارعة همزة افرب مثال لما يكون بعد كسرة اعلم مثال لما يكون بعد فتحة
وان كان رباعيا مفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب
حذفها وهو اجتماع همزتين في الكلام الواحد لا همزة وصل مقطوعة كذلك بعينه فعل عالم اسم
فاعله اي فعل للمفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف
مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه والابعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله
ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد هنا اكتفى بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه ماضيا يخير بصيغة دفع للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج
واعلم واختير له هذا النوع من التغيير لان معناه ضرب له فاختير له وزن ضرب لم يوجد في
بنوع الفعله الى الكسرة ووزن فعل بالموح من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا بدل على غرابة
المعنى بالضمة لكن الموح من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختيار بناء المفعول
بالخفة منه وبضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدروا استخرج ليتلا يلتبس في
الدرج بالامر من ذلك الباب وبضم الثاني مع التاء مثل تعالم ونحو مهل وتدحرج ليتلا يلتبس
بصيغة المضارع من علم وجاهلت وجرحت حوف اللبس هذا علة لقوله
وبضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا ليتلا يرد عليه مثل طويل
ورويس من اللفيف فانه لا يعل عينه ليتلا يفضي الى اجتماع الاعلالين في بروي وبطوبي
قيل الاصوب ان يقال مثل العين المنقلبة عينه الفا ليتلا يرد عليه مثل عور ومبيد
واغاض معتل العين بالذكر لزيادة غموض في اختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر
وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكر لانه الافصح فيه قيل ويجب

اصلها قول وزنه فعل الكسرة من العين الى ما قبلها فصار قيل وقول فانقلبت الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو تضييع في نحو قيل وبيع وفي الرفع والرفع
حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فيميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لكن ما قبلها لهذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال
بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء فاعلم
وهذا خلاف المشهور عند المغربيين وقال بعضهم ان تأتي بضمة خالصة بعدها واو ساكنة
وهذا ايضا غير مشهور عندهم والموقوف من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه
الحروف وجاء الواو وابقاه على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو ياء
لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من مثل العين من
الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من مثل العين من باب الافتعال نحو اختير وانقيد
في مجيء الالف الثالث فيه اذ تبر وقيد فيهما قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم
اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبلها حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير
واقوم بالياء والواو المكسورتين والعكس فيهما اذ اسكن ما قبلها ان ينقل حركتها
اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان
اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا قدم اوله
وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج وتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة
وتثقل المضارع بالزيادة ومثل العين الثاني للمفعول تنقلب فيه العين الفا بانكانت
اوواوا نحو يقال ويباع وتختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما و
انفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهم عليه

وجاء الاشمام

على متعلق اي امر غير
الفاعل بتعلق الفعل به
ويتوقف فهمه عليه ح

المتعدي واللازم

فان

عليه تحققه كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق
الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه
ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل
فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان
فهمه موقوف على تصور المضروب لا عكس تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل والمفعول فان فهمه وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه
الزمان والمكان اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد
فانه وان كان له تعلق لكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي بغير متعد بانما بالهمزة
نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته
او بسين الاستقبال نحو استوجبته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي بانما يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى
اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل وارى بحسب اعلم
وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين
فلما ادخلت الهمزة زاد مفعولا آخر تعال له المفعول الاول واما الافعال الاخر
وهو انبأ ونبأ واخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثالثه بل نقلتها اليها
انما هو بواسطة الاشمال على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثالثه
مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك
اعلمت زيدا او الاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا مطلقا والثاني

مطلب
كل فعل لابد له
من فاعل

ثلثة كاعلم ح

انبأ ونبأ
واخبر واخبر وحدث

من مفعوليها كمفعول علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وسميت افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والاخلاق من هذه الافعال بعضها للشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل ايضا على هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها كاشفة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما ستنشئه هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم اذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك يوافق الافعال فتسب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصايصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احد مفعوليها ذكر الاخر لا يقتصر على احد مفعوليها بسبب ذلك مع كونها في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مفعولي هما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا اورد ذلك مع القرينة على قلته اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا تحسبن بالياء المنقوطة من تحتها بنقطتين اي لا تحسبن هو لا يبخلهم هو خيرا لهم فحذف علم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر على عمرا بك انتظاما قد وشى بنا الاعداء اي لانتظامنا

من خصايص افعال القلوب

تاما

تحقيقا جاز عين فحذف جاز عين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذا سبق ذكرهما من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعول باب علمت فانك لا تحذفهما بعد قولك علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وامامع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي بسوءه صادقا ومنها اي من خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اي اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على تقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلا او بعضا على تقدير جواز الالغاء وجعلها مبتدا وخبرا مع تضعف على التوسط او بالتاخر وقد تقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيدا قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في وقت ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض النسخ ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما سواء والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب اخي زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو ليت بكرم اخي زيد وبين مفعولين ان كان نحو زيدا اخي قايم وبين الموصوف ومنعوتها كوصوف اخي لقوم زيد وبين المعطوف عليه نحو جاءني زيد اخي عمرو والاصل ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا اقيد جواز المبتدئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة

وفوعه ومنها اي من خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليق وجوب عملها لفظا
دون سبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما مثاله او بواسطة كما اذا
كان قبل المضاف له ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقيل النفي الداخل
على جملها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ان زيدا عندك
ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك مثال الاخوين بالمغايرة فمثال النفي علمت ما زيد
في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق واما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه
الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فان قدمت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب
تغيرا بنصب جزئيها فوجب التوقيف باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث
اللفظ وعلى الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال
والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي منتوعا لها الزوج يكون كالشيء المعلق لامع
الزوج لفقد انه ولا بلا زوج لتحيزها وجودة فلما تقرر على التعليق المعلق ممنوع
عن العمل لفظا عامل معنى وتقدير الان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان
كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزاء وتاما على الجملة التعليقية
نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا او الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق واجب واكثر ان الالغاء ابطال العمل
في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصايص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين
متصلين لشيء واحد واغا قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يخص جواز
اجتماعها الفعل دون اخواتها كما مثلت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك

والتعليق

والمعلق والمعلق

والفرق بين الالغاء والتعليق

خطفة

ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي اقول والمطلع لا يركنن
احد الى الاحجام متخوفا يوم الوغى لحمامه والمعنى لا يميلن احد

اي الموت

لاجل الخوف الى التاخر
عن القتال يوم
الحرب حال كونه
متخوفا منه وهذا
تشجيع للناس
على الحرب ونهي عن
الحذف

شرح
الابيات

اي اكثريا لا كلية

انك في سائر الافعال فلا تقول ضربتني وشتمني بل يقال ضربت نفسي وشتمت
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل
المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كثر اتفاقهما لفظا فصحح مع اتحادهما معنى
تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل
والمفعول فيه لبا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضمير
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غير
متغايرة المضاف للمضاف اليه وصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة
اتفاقهما لفظا لانها ليس في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب
فقدني وعدمني لانهما تعبيضا وجدني محلا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى
راى البصرية والحلمية على راى القلبية فجوزتها ما يجوز فيه من كون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشيء واحد كقول ان عمرو لقد رانني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي
وكقوله كما اذ اراني اعصر خمرا وبعضهم اي وبعض افعال القلوب ما عدا احب
وخلت جعلوا زنت معنى اتهم قريب من معانيها الاولى وهي اما العلم او الظن
بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى الذي متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى قرنه
وانخال وحببت بمعنى قربت احببت وزنت بمعنى كلت يتعدى كل منها بالباء اي بذلك المعنى
الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت
زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قولهم ظن ما هو

اي قيد حيثيت

على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو
العلم بنفس الشئ من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت من معنى علمت بالحاسة
ومنه قوله تعالى فنظر ماذا ترين ووجدت بمعنى علمت تقول وجدت الضالة اي اصبتها و
علمتها بالحاسة ولما كان مرادا ان لها معان اخر قريب من معنى العلم والظن لم ينوض لعلم
بحيث صار مشوق النفس الجلي ولوجدت جدا ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي
استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت
ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة اي الفوقية فيخرج ما وضع لهذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة والاشكال ان هذه
الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العدة في الموضوع له لان ذلك التقرير بنسبة بين الفاعل
والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فيخرج عن الحد الافعال الناقصة لانها موضوعة لصفة وتقرير
الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عدة فيها ووضع له لا التقرير وحده وانما جعلنا
التقرير المذكور عدة الموضوع له في الافعال الناقصة لالتزامه لها كالاشتمال على معاني زايدة
على ذلك التقرير كالزمان في الكل والاتصال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له
جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة في وجه الاتصال
به في الزمان الماضي وكذلك كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي من تمام الموضوع له بالنسبة
الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فيخرج الافعال الناقصة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله
لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو
التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها هو لا التقرير
بحسب كل وضع فيخرج الافعال التامة فوجب عن حده فتدبر بما ذكرنا ان هذا الحد لا

الافعال الناقصة

لا يخرج الا فيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ
بالهمزة وفتئ بالباء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها كون كان وصار وما
دام وليس ثم قال وما كان نحو من من الفعل مما استغنى عن الخبر والظاهر ان غير مقصورة وقد
نظم كثير من الافعال الناقصة بمعنى ان قصيدة كما تقول تتم التسعة بهذا العشرة اي تصير عشرة
تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة ضميرا اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها
ضمير ما تقدم من الغرارة ونحوها اي لم يكن هذا مع قدر ما تجاح اليه او استغنى منه و
الضمير في ما جاءت يعود اليها واذا انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة
صارت حاجتك وجاء ابله فحذف ناقصة في قولهم ارض شوهاء مخت فحدث اي صارت الغرة
كالناصية وهي بياض قصير قال الانكسر لا نجاوز اذا وقد الموضوع الذي استعمل بالوجه
فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحو من على الجملة الاسمية اذ كرتبة من المبتدا
والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثر
التقرب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الاتصال وحكم معناها اي اثر التقرب عليه
كون الخبر محلا منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي
هو الاتصال اعطى الخبر الذي هو عين اثر ذلك الاتصال وهو كون الغني منتقلا اليه فرفع
هذه الافعال الخبر الاول لكونه فاعلا وتنصب الخبر الثاني تشبيها بالمفعول به في توقف
الفعل عليه مثل كان زيد قايما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها للاسم ثبوتا
ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دايما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق

قوله من الغرارة وهي الغفلة قال الجوهري
حدث من الجواري حين ارسل عليق
عليس وهي الغرة بالضم اي ما جاءت
عفلة حاجتك اي لم تجدنا
غافلين كما تجدنا

نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فقير وبعضهم صار عطف على قوله لثبوت
خبرها اى كان يكون ناقصة كاينة بعضهم صار وهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر
لا على ما هو قسم منه كقولك ان عربيتها فقيرة والمبطى ركاتها قطاة امن فقد كانت فراخا بيوضا
اى صارت فراخا بيوضا فكان بيوضا لم يكن فراخا قبل صارت فراخا ويكون فيها ضمير ان
هذا ايضا عطف على قوله لثبوت ان كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير ان اسمها لها
والجملة الواقعة بعدها خبرها اللهم بقوله اذا مت كان الناس صنفان شماتت
والحمد لله بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان فيوجد
يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بعضهم بثبت ووقع كقولهم كان الكائن
والمقدر كان وكقوله كن فيكون ويكون زايدة ومن اليه وجودا وعدما لا يحل بالمخبر
الا في كقوله كيف تكلم من كان في المهد صبيا اى حال كونه صبيا فكان زايدة لتعين
اللفظ اذ ليس المعنى على المضى واغنى ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استغناء
في الاستعمال لا تاما وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من
حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو نحو لنحمي
بصار نحو آل ورجع والسخاء وتحول فارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال ان عمران
العداوة تستحيل مودة وقال فيما لكن من تحولن ابوابا واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة باوقات المدلول بها ادنى لا بعدها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا
واضحى زيد جزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا العكس للمثالين الاخيرين يكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى

وافى زيد غنيا اى صار وليس الا اذا انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذا الصفة
ويكون تامة بمعنى الدخول في هذا الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح و
ظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد ساهرا فمعناه ثبت له
ذلك في وقت النهار واذا قلت بات زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في وقت الليلة وبمعنى
صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا
نحو ظلت بمكان كذا وبت مبنيا عليا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعلهما
في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الناقصة السابقة وامضى
وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل
قولك امضى او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح
في وقت الروح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذكر
انها من اللحقات وكذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق انها من
وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعداد بها لانها من اللحقات
وما زال من زال ينزل فانه تامة وماج بمعنى من برح اى زال
ومنه البارحة الليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها
اى خبر تلك الافعال لفظا على ما قبل كسائر اسمائها على ان اسم ليس قسم على حدة
من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبيلة اى قبل فاعل خبرها
اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه

الافعال فى اذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار
الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا وبلزوما اى هذه الافعال الاربعة
اذا اريد بها الاستمرار الثبوت النفى بعد دخول ادوات النفى عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى
المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى نسبته بعدها بثبوت خبرها فى الماضى
بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له والكلى لان لفظ ما مصدرية تضمن مع ما بعدها فى تاويل
المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد منه لكل من حصول الكلام
بقيد فايدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها فى الماضى على الاحتياج الى وجود الكلام المستقل بالافادة لا النوع مع اسمه وخبره ظرف الظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ثم ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس
زيد فى الدار ثم لم تقم ما دام جالسا ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف
الافعال المصدرية بحرف النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فافهم
حاجة الى وجود كلام وراءها وليس النفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل
ليس زيد قائما الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا واذكر
بقيد زمانها بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وزمانها بنفسها ما فى ليس خلق
الله تعالى مثلها فى الدار ونحو زمانها بزمان المستقبل كقولك ليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو
مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها الا تقدم المنصوب على المرفوع فيها عامله فعل فان اريد بجواز التقديم
نفى الضرورة من جانبيه وجودا وعدما فينبغى ان يقيد بقولنا ما لم يوهم ما يقتضى تقد

ليس نفى مضمون الجملة حالا

تقديمها عليها كما لو كان مالكا اذا ما جيرانها عنها كنوصار عدوى صديقى وان اريد به نفى
الضرورة من جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بقولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح
يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وممتنعا اى الافعال ان قصد فى تقديمها اى تقدم
اخبارها عليها ان على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقدم اخبارها عليها
وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على الرفع
فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقدم اخبارها عليها وهو ان هذا القسم بما اوله كلمة
ما نافية كانت او مصدرية بها اذا كانت نافية فلامتناع تقدم ما فى خبر النفى لانه
يقتضى الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقدم المصدر على نفس المصدر و
نحو ما دام زيد جالسا فانا بنا لابن كيسان انه يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا
من جانبيه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب النفى عليه قدم فكانه لا مخالفة منهم
وذلك الخلاف منه فى غير ما دام لان اداة النفى لما دخلت على النفس الذى معنا حالى
افادت الثبوت فصار معنى الكلام يلزم قد مضى خبر النفى بسبب المعنى وقسم مختلف فيه
ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال هنا بمعنى التفاعل التفضى
لمشاركة امر من فى الاصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالبصريون
والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مرعاة للنفى اذ تتبع تقدم معمول
النفى عليه البصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز
تقدم المعمول عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع
ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل مافى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه
لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اى فعل وضع

لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصول الفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف
اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو سبب رجاء المتكلم ومطمح حصول الخبر فعسى
في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لانك
جازم به اووضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار
المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصول الفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بحز مك بقرب حصوله اووضع لدنو الخبر وقرب حصوله
للفاعل اخذ فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو سبب جزم
المتكلم بشروع الفاعل في الخبر والتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول
اي ما وضع لدنو الخبر رجاء على قال سيبويه عسى طمع والشفاق فاعل في المحبوب
والاشفاق في المكروه ولا يبعد ان اصوت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف
حيث لا يأتي منه مضارع ومجهول وامر ونهي اي غير ذلك من الامثلة واعلم ان تصرف
عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والاثر آت في الاغلب من معاني الحروف
والحروف لا تتصرف فيما تقول على احد استعاريه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعد
اسم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية بطمع الترجي الذي هو توقع وجود الفعل
في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج
بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب
الخبر اي عسى زيد الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا فعسى ناقصة وقيل
المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف

فعسى طمع والشفاق

وكاد

فطفق يقال طفق فيه اي شرع اخر

معنى الاشفاق الخوف

الضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى ما افاد في الطمع فالمضارع
مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الاثبات فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة
الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول اعني على هذا نائمة وقال الكوفيون ان يخرج في محل الرفع
بدلا عما قبله بدل الاشتمال لان فيه رجالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظم
لذلك الشيء في النفس وقال ابن الخرج الرفع والذي اراه ان هذا وجه قريب وتقول على
الاستعمال الاول عسى ان يخرج زيد بان يذكر للمرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في
الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب اليه
كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فافهم فهمها فهو مهد الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بقي قرب
خروج زيد فهي تامة وفيها احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وان يخرج
في محل النصب بانه خبر عسى والاخر وهو ان يجعل ذلك في باب التنازع بين عسى ويخرج في
زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني
كان الاسم ما تضمن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد على هذين الاحتمالين ناقصة
ايضا وقد يحذف ان مع الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما
ان زيدا يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد ان يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الكرب الذي انت فيه يكون وراءه فرج قريب فكان الاصل ان يكون وراءه فرج
ان دون الاستعمال الثاني لعدم شبهه فولك عسى ان يخرج الثاني اي ما وضع لدنو
الخبر اي حصول كما تقول كاد زيد يخرج فتخبر عن دنو الخبر لعلمك بشرافه على الحصول للفاعل
في الحال فاعلة اسم تضمن كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر

الاستعمال الثاني

كاد في الفرح

اوله ربيع عفاه الدهر طولا فانمحى

من الحال بانه راجع منبه من غير ان له دلالة على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل
ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها بكاد كقوله شرود كاد من طول
البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها بالآخر اعطى كل منهما حكم الآخر من وجه واذا
دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي
نفي مقرونا على القول الآتي ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات
مطلقا ماضيا او مستقبلا اما في الماضي فكقوله كنا وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات
الفعل لانتفاء بدليل قد يفعلوه واما في المضارع فلتخطئة الشراح آقول ذي الرمة لم يكد رئيس
الهوى من حب ميه يبرح باكه بدل على زوال رئيس الهوى وتسليم تخطيهم وتغيره قوله
لم يكد بقوله لم اجد فلو لا كان نفي كاد للاثبات لما تخطاه وما غيم لتخطائهم والجيب عن
الاول بان قوله ما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء الذبح منه في وقت
ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه الذبح منه ولا تناقض بين
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني تخطئة بعض الفصحاء وتخطئ ذي
الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطيه روي عن عتبة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض
عليه ابن شبرمة فغيره قال عتبة وحدثت ايه بذلك فقال اخطا ابن شبرمة في انكاره
عليه وانكار ذو الرمة حين غيره انما هو كقولك لم يكد يراني احد وقد رآه بعد ان
اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي الاثبات وفي المستقبل كالافعال
الا كسائر الافعال في افادة نفي مقرونه فمثال الدعوى الاولى بقوله كنا وما كادوا
يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة
اذا جاء البحر الجبين لم يكد رئيس الهوى من حب ميه يبرح حيث اراد بالنفي الداخل

الداخل على كاد انتفاء قرب رئيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على
كاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت ما ادعاه بل ذلك يثبت
دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لنفي
الحال وقرب بنوه للفاعل ونوآخذ وشروع في الخ طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق كعلم
طفقا ومطوفا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب يقرب الرابع من قرب فمعناه يقال
كربت الشمس اذا دنوت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال
الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبره المضارع بغير ان يقول طفق زيد او اخذ
او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان او شكل بعثة اسرع عطف
على طفق وهي اي او شكل مثل عسى وكاد في الاستعمال فقارنة لسيبويه الاستعمال عسى على و
جعيبه نحو او شكل زيد ان يجيء او شكل ان يجيء زيد وقارنة لسيبويه الاستعمال كاد بدون ان
نحو او شكل زيد يجيء وجعل النحاة ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ
فعلا التعجب بصيغة التثنية فاحد اما النظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة
افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية
والجمع ابقه فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله
در وويلمه لكن ينتقض الحد بمثل قاتله من شاعر ولا بمثل اخزى الله فلانا فانه فعل وضع لانشاء
التعجب وليس لجعل الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فيجب ان لا يستعمل في غيره وما ذكر من
مواد النقض فكثير ما يستعمل في الدعاء وله اي للفعل الذي اوله ما وضع لانشاء التعجب صيغتان
احداهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب

افعل بشرط ان يكون في ممدن التركيبين وهي اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران
الا مضارع مجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن
زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لما بينهما
من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الابينان الا للغا كما فعل التفضيل وقد
شذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب منه
من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب مثل استخرج به
واشد باستخراجه اي يتوصل بمنابهما من فعل لا يتصرف بناء مما مر منه ويجعل الممتنع
مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغة التعجب بتقديم اي تقديم جار فيهما هذا
صيغة التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جار فيهما عما هما
كتاخير الفعل منهما واما قيدنا التاخير والتقديم بما قيدنا ليكون عدم التصرف من خواص
صيغة التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بها فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد
احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل
عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشي يستلزم
تقدم غيره فلو اكتفى باحدهما كفى واجيب بان ذكرهما انما هو للتاكيد لا للتاسيس على
ان كلا واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد
ولا يتصرف فيهما بما ينافي ما يفصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم
بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع
من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما
كان احسن زيدا او معناه انه كان له في الماضي حسن واقع دايم الا انه لم يتصل به زمان

التكلم بل كان واقعا قبله وما ابتداء او مبتدا اي على ان يكون المصدر بمعنى اسم
المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتداء وبمعناه ظاهر نكرة
بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اي ما بعد ما الجر من باب مر فر اسم موصول اي ما موصولة عند الاخفش والجر محذوف اي الذي احسن زيدا اي الذي احسنه زيدا اي جعله احسن شيء عظيم
وقال الفراء ما الاستفهامية ما بعدها خبرها وقال ابن درستويه وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جاهلا بسبب حسنه واستفهم عنه وقد استفاد من الاستفهام معنى
التعجب كما اذا رايت يوم الدين وما احسن بزيدا فعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل
بمعنى صار ذا فعل كاغد اي صار ذا طرو به اي مجرورة فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء
زايدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول
على ما هو القياس فلما ضمر عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي
مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صير زيدا احسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة
والباء للتعدية اي بجعل اللازم متعديا فالمعنى صير زيدا احسن او الباء زايدة على ان يكون
احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما خرج فعينه اي في الفعل ضمير مبهم فسر بقوله
احسن انت بزيد او زيد اي اجعله حسنا بعينه صفته به وقال الفراء وتبعه الزمخشري
ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا احسن واغا يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص
واحد افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللفظ ما وضع
اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل عدا حشا وذم منها لانه لم يوضع للانشاء

ايجاد المدح

فعلهما نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد لغط في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه منفوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بكسر الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء واتباع للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان حق العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيلا بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيدا او يكون مضافا الى المعرف باي باللام اما بنفيه واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا او حسن الوجه انت او مميزة بما يجانس شيئا منصوب المحل على التمييز مثل قفيز بر اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون العائد محذوفا في قفيز هي محذوفة لان هي محصوصة اي نعم الذي فعله هذا ابو الصدقات وقال سيبويه والكل لا ما معرفة تامة بمعنى الشيء قفيز قفيز هي نعم الشيء من قفيز هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدية انما هي بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص ذلك الفاعل اي يذكر بعد فيقال زيد نعم الرجل صرح به في الكشاف وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة قبله خبرا به ولم يجز هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف هو هو اي نعم الرجل زيد تقديره في هذا المكان اما مبتدأ ونعم الرجل مقدم

ولا يجيء

عه الاجمال ايراد الكلام على وجه يحتمل امورا متعددة والتفصيل تعيين تلك المحتملات او بعضها مثل الاجمال انا اوتى اي اجئت والفضل اي البعض

عه

عليه خبره او اما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال قائل نا قبل نعم الرجل فكانه قيل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان والشرط المخصوص مع شرطه صحة وقوعه محصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات وكوزان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانها لما كانت غير متصرفين الشبهها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بها وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم اشتبه عليه ما لا يطابق الفاعل المخصوص مناول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس القوم المكذبين حكمهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله حتى قسم اما عدوان اي على وما مثل بئسما في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنكما اي من افعال المدح والذم حبذا مركب من حب الشيء اوجب اذا صار محبوبا ومن ذا في محله هذا الفعل في اول تفسيرا لحبذا او فاعله او زائدا هو عليه فلا اثنين ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف سائر الامثال التي من لا تتغير فتقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هندان وحبذا الخ بعد حبذا المخصوص اعرابه اي اعراب المخصوص حبذا الكاف اعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويكوزان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييزا وقال على وقوع مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا و

وهذا رجلين او راكبين الزيدان وهذا الزيدان رجلين او راكبين وهذا امراة مسند و
وهذا امسند امراة والعامل في التمييز والحال ما هذا من الفعلية وذو الحال هو
ذا الا زيد لان زيدا مخصوص لاي الا بعد تمام المدح والمركوب من تمامه فالراكب حال
من الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في
غيرها مستقلا بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له
في ذلك من انضمام امر اليه ومن ثم اي من اجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئية
للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد قرب
ووف الجر ما وضع للافضاء الفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول وهو عدي بالباء احيانا
معناه الايصال او معناه ان معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كالحكم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان
اسما مجرى مثل مررت بزيد وانما مر بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليكم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت بهذه الحروف ابلا لانها تجر معاني الافعال
حروف الاضافة اي لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني
الافعال الى ما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي وذكر هذه الحروف على
سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة بعينها عنها والياء والالف ذكرت هنا باسمها
لوجودهما وكذلك ذكرت الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي
منها ورب وواو وها اي الواو التي تقدر بعد ها رب في عدنا من حروف الجر تسع واو
القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول
لا يكون الا حرفا والى التحويلها يكون حرفا واسما والثلاثة البواقي يكون حرفا وفعلا

مبادي الحروف

حروف الجر

فعلا فمن للابتداء ان ابتداء الغاية والمراد بالغاية الملابسة اطلاق اسم الجزء على الكل فان
معنى ابتداء الغاية وقبل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها النوع والمقصود فاكرام زيد
لانه غرض الفاعل ومقصود ومنذ الابتداء اما من المكان كسرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ابتداء الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو
سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ
اليه والتبيين ما جر عطفا على الابتداء اي وبمعنى من للتبيين ايذانا لاظهار المقصود من امر
مبهم وعلامة صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي وقد يؤتى من للتبعيض
وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة
عطف على قوله للابتداء فانها مرفوع بالظرفية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب
نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب ايقاظ مستند لقولهم قد كان من مطر فاجاب عن المستدل بقوله قد
كان من مطر اشبه بما يتوهم منه زيادة في الكلام الموجب ثم ذكر بعضهم التبعيض او
للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الكفاية كان قائلا قال
هل كان من مطر فاجاب قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فمعنى هذا
الحرف مقابلة من سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل وغيرهما نحو قلبي اليك فان المخاطب منه اليه باعتبار الشرق والميل وبمعنى مع
قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم ومع كذلك
اي مثل له في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع

مطلب علامة من الابتدائية

متاوله ح

كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيهها بالكاف التي في كونها لا تنساق الغاية به للتصاقها وتوافقه
بها بالغاية والكثرة و تخصيص ابن جني بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال ضربته كما يقال
به لانها لو وصلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بجواز وقوعه بعدها خلافا للمبرد
فانه يجوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور
يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي الظرفية المدخول الشيء حقيقة نحو
المال في الكيس او مجازا نحو النبي ﷺ في الصدق ومعنى على قليلا كقوله لاصلبنكم في جذوع
النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لالصاق ما قبلها بما بعدها او مرادفة لها
كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه
والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فتفيد مصاحبة السرج والشراكة مع الفرس
في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال الشراء للفرس مصاحبا فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لالصاق ما وقوعه مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو
بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير ودخال الباء
على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمجرد ايصال معنى الفعل الى مفعوله او بحط
حرف الجر فالمدخول الجار فيها كالمفعول له لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد او زائدة في الخبر في الاستفهام بل لا مطلق كقول
زيد بقائم فلا يقال أزيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد
براكب فمن تنزاوني الجر وهذه الصور تامة فيقال وفي غيره اي غير الجر الواقع في الاستفهام

الاستفهام والنفي سماعا نحو أكم بكن خبرا فحسبك زيد وكفى بالله شهيدا او الا فبيد اي
حسبك زيد وكفى الله شهيدا او الا فبيده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو بحسبك
بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الحبل للفرس والتعليل اي
لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربت للتأديب او خارجا نحو خرجت لمجيء فلان وبعض من مع
القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزايدة نحو ردف لكم وبعض الواو
في القسم التي نحو الله لا يؤخر الاجل وانما نستعمل في الامور العظام فلا يقال لعمه
لقد طار الذئب ورب للتقليل اي لاثبات التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام
كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء والتكثير مختصة بتنكيرها لعدم احتياجها الى
المعرفة موصوفة بمستحق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا اوصف اشعر
اخص واقل مما لم يوصف والشائع كونها بوصوفة انما هو على المذهب الاصح
وهذا مذهب ابن علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذكر والمختار عند المحققين الاول
وهذا الذي ذكرته من التقليل اصلها ثم تستعمل في محض التكثير كما في قوله وفي التقليل كما يجاز
الحاجز الى القرينة وفعلها اي فعل رب الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل
المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي كرب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه
محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في الغالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب
رجل كريم اي لقيته وقد يدخل اي رب على مضمر مبهم لا مميز له يميز منكرا منصوبا يسمى التمييز
والضمير مؤنثا ان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا ان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او
رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم

كالمبرد وابن السراج
جوع

ربالاور بها امرأة ورب ها امرأتين ومررت وربّ زيد او ربّ زيد وعمرا اى رب ما الكافة
عن العمل فيتقل يدخل فى ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زايدة فيدخل
الاسم وفجر نحو ربما رجل ضربته بكسر الباء وضم صيغل وواو ثم اى واو رب فى حالة تدخل على نكرة موصوفة
مثل ثم ورب بلدة ليس بها انيس الا اليعافير والأيعس وهذه الواو للعطف عند
سيبويه وليست بجارة فان لم يكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
فى اول فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها واو عطف ثم صارت قايمة مقام
رب جارة بنفسها للضرورة كما فى رب فلا يقدرون له معطوف عليه لان ذلك تعسف
وواو القسم انما يكون وعند حذف الفعل الذى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك
لكثرة استعمالها فى القسم فمن اكثر استعمال من اصلها اعنى الباء لغير السوال يعنى لا يستعمل
الواو فى السوال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى خلافا للواو فى درجة الباء
مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم اسم الله او غيره
فلا يقال وكما فعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص اليه
اشارة عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وحق الظاهر لاصالته والتاء
منها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السوال مختصة باسم الله من الاسماء
الظاهرة خطابا له تنبيها عن رتبة اصلها الذى هو الواو وتخصيصها بالمظاهر وخص منه ما
هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منها اى من الواو والتاء فى ايثارها
اى فى حيث ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السوال والدخول على المظاهر مطلقا او على اسم
الله خاصة فمتى يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون
لغير السوال يكون للسوال نحو بالله لافعلن وبالله اجلس كما يدخل على الظاهر يدخل على المضمر

المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر لتخصص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالباطن جميع ما ذكر من
الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه
لامكان التناقض وتتعلق اى بجواب القسم الذى لغير السوال باللام وان وحروف النفى مالا
فاللام فى الموجبة الاسمية نحو والله ان زيدا لقايم وما والا المنفية اسمية كانت
او فعلية نحو والله ما زيد بقايم والا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقول امرئ القيس
تقول ذكرى كف اى لا تفتؤ واما قسم السوال فلا تتعلق الا جاف بمعنى الطلب نحو بالله اخبرنى
وبالله هل زيد قايم وقد يحذف جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة
التى تدل على جواب القسم او قدم اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قايم وزيد
قايم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه فى الجملة المذكورة
وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ ليست الا الدالة على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة وتستعمل اسما بمعنى جانب تقول
وذلك اما لازم او متعد الى الشئ الثانى ووصوله اليه ثالث نحو رميت السهم عن القوس
الى العدو او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالازم وحده نحو اديت عنه الدين
وعلى للاستعلاء اى استعلاء الشئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى
اسمين بحسب ذلك يدخل عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن علية اى من
فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزايدة نحو ليس كمثله شئ اذا التقدير ليس مثله شئ على
بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل
البرد المنهم والذاتية للكافة وقيل ان الكاف باقية على اسميتها بمعنى المثل

تلقى القسم باللام وحروف النفى

جواب صح

حروف القسم

عن

على

والكاف

فلا يقال كم استفهامية بمثل ونحوه وقد يدخل في السعة على الرفع نحو ما كانت خلافا
للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومبتدأ لذلك زمان الماضي
او الى ظرفيتها للابتداء في الزمان الماضي بمعنى اذا اريد بها الزمان الماضي فاكرامك ان
مبتدأ وزمان الفعل المشتق الذي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بها لا جميعه كما اذا
قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون
هذه السنة ماضية يكون خبرها فان معناه ان مبتدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه
السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهي الظرفية المختصة من غير اعتبار
معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر انه حاضر اذا اريد بها الزمان الذي اعتبر حاضرا فاكرامك ان
مبتدأ وزمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا او مذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا
الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءه
اما بتكليف بجعل اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية
ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما توهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
اي ما رايته مذ دخول شهرنا وخلا او عدا او خلا الاستثناء اي الاستثناء ما بعدها
عما قبلها فاذا جرت بما بعدها يكون حروف جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا
نحو جاء القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد واذا نصب يكون افعالا الحروف
المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلان فيها ما كالفعل لا الثلاثة والرباعي والخماسي
وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معناها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت
واستدركت وليت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة بالفعل

على صيغة

التعليلية لكونها سببية لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع
الكثرة عالمين بفسخ انف الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة
في الاخرى على انه يوجد في بعض النسخ بحذف نونها ولغات لعل
تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان وليت ولكن ولعل او هي لكونها
للاثر بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف ضد الكلام وجوبا لعلم
من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام
المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فهي بكسرها اي بكسر باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها
مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من تعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت
في الصدر اشبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء
عدم الصدارة مع ان الاصل عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك
ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي اي تعزل هذه الحروف عن العمل لكون
ما الكافة على الاصح اي على اللغات مثل انما زيد قايم وقد تعمل على غير الاصح كما وقع
في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حتى اي حين اذ يلحقها ما على الافعال لان
ما الكافة انما منعتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكفوفة
لا تغير البتة ولا يخرجها عن كونها جملة فاذا قلت لمن زيد قايم افدت بقولك زيد
قايم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها كلمة
باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل الوقوع
المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع

المفرد الذي في موضع تفتح المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع
الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت انه بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون
الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قايم وكسرت انه بعد الاسم الموصول لانه لا يكون
الا جملة نحو جاءني الذي انه اياه قايم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة
نحو يلتقي ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة
نحو كرهت ان زيدا ذاهب لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها
مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها
نحو اعجبني اشتهارك انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا قالوا ولا تكسر انك نحو
بلغني انك ذاهب الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدا مفردا او
واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التخفيفية عليه نحو لولا انك معا
لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب الحذف
لولا التخفيفية
ذلك ذكرت اي لولا ذكرت انني معاذك ولولا انك ضربتني صدرمتك وكذلك
قالوا لو انك نحو الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب
ان يكون مفردا نحو لو انك قايم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان
اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر ان الفتح على تقدير جعل
ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع خبرها جملة مثل من يكرمني فانا اكرمه
محا وقع بعد الفاء والجزاء البتة فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها
وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اكرمه ومن ثابت له
وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او مثل قولك الذي عندي انك عالم
الفتح
الفاء واللام محا وقعت بعد اذا الفجائية فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها

وخبرها بعد واقعة بعد اذا الفجائية لما جاء والفتح على انها مصدرية مبتدأ ومحذوف الخبر اي اذا
عبوديته للفقراء واللام زائدة للتاكيد وكنت اي زيدا كما قيل سيدا اذا انت
عبد الفقراء واللام زائدة لزوم ما ذكرنا وقوله اري على صيغة المجهول عني اظن وزيدا مفعول
الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد الفقراء واللام زائدة لزوم ما ذكرنا منه
اي منه ان ياكل ليعظم قناه واللام زائدة لزوم ما ذكرنا من ان ناتيان في اليمين تحت
الاذنين جمع بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبه بالبر
عطف على اذا اي انه عبد الفقراء ومثل شبهه وجدنا ذلك في كثير من النسخ فمن جملة الاشباه
قولهم اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان صلة
اول ما
المعنى اقول اول مقولاتي تعيين الكسر لان المقولات اي احمد الله لا اعني
المصدر فان المعنى المصدري اعني الحدث قول خاص وليس من جنس المقولات وان
جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعيين الفتح لان اول الاقوال
هو المعنى المصدري الذي هو معنى الحمد ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس
المقول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ في بدئها التاكيد فقط جاز العطف على اسم
ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة نافية
او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
مثل ان زيدا قايم وعرفت وعلمت ان زيدا قايم وعرفت في هذا المثال وان
كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حيث يكون مع ما عملت فيه تاويل الجملة
فصح ان يعرف المعطوف على اسم ان حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف

على محل اسم بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يجب فرض عدم ما يشترط في العطف على الم
ان المكسورة بالرفع مفتح الخبر اي فهو كخبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او
تقديرا اي ان زيدا هو وعمرو قايم لانه لو لم يفض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا اشكال ان ذاهبان خبر عن كل
والمعطوف عليه من المعطوف من حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه رفعه ان ومن حيث انه
خبر للمعطوف على اسم يكون العامل فيه رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان
والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف
مفتح الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل
دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اخر لكونه اي لكون
اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مفتح الخبر عند الجمهور فلا يجوز نحو
انك وزيدا ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرا ذاهبان فان المذكور
مشترك بينهما خلافا للسيرافي فانه يجوز ان في مثل انك وزيدا ذاهبان
العطف على محل اسم ان بلا مفتح الخبر فانه لما لم يظهر على ان اي اسمه بواسطة
بنائه فكانه لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسم
كذلك اي مثل ان لانه لا يغير مفتح الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه
الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي اي انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار محل اسم
وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما يقول لم يرح زيد ولكن عمرو خارج
وبكر ولا يجوز في سايرالحروف المشبهة بالفعل العطف على اسمها لعدم بناء المعنى
الاصلي فيها فلا يغير محل اسمها اذ ذاك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة

الجملة والمفتوحة تفيد ظن اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي انه كذلك
للتاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا تحتاج معها هو لتاكيد معنى الجملة على
الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان
زيدا لقايم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا افصل بينه اي الاسم وبينها اي
بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان
زيدا الطعام لاكل واغا خص دخول اللام بهذا الصدر لان فيما عداها يلزم توالي
حرف التاكيد والابتداء يعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
لتقدم ان دون اللام تغيير العامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على
اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا يوافق اللام
مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قوله ان ذا ولكني من حبها
لعميد ويخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف
اللام وح يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لغوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل كتيء الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل وهذا
لم يذكره هنا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين
المخففة والنافية في مثل ان زيد لقايم وان زيد لقايم واما في الاعمال فلطرد
الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او
لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسايرالنحاة فانهم قالوا عند الالغاء
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال
المبتدا اي من الافعال التي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها

لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك الشرط ان لا يفوت دخولها على ما يتبع
المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعا وان كانت لكبيرة وان
تظن لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التميم اي في تميم الدخول وعدم تخصيصه
بدو اخل المبتدا والخبر لانى اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون
خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دو اخلهما تمسكا بقول ان عنا بالله ربك
ان قلت لما وجب عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفيف المفتوحة
كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقدير
ان شابهة المفتوحة بالفعل اكثر من شابهة المكسورة بها واعمال المكسورة بعد
تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعا وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد
تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى
وذلك غير جايز فقد اجيب ان حق يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها وابطاله الغرة
لضمير الشان فحينئذ يكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فحينئذ لا تزال
عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل مع اللفظ وان
كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل مع اللفظ في وقت
دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فقد خلف ابي المفتوحة على الجمل
العاملة لا يكون مفسرة كضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا
فعلها على المبتدا والخبر وغير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير
ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن
انك قايم واحسبت انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير موقوفة واما في الفرورة

والبيت لعائكة بنت زيد بن نفيل

وكان

قب

الفرورة في الشعر فقط قال الله وقلوا لئن في يوم الرخاء سألقى فراشكم لم ابعل
وانت صديق ولم ارها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف
بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
الا ترى نحو علم ان سيكون منكم مرضى واوشك كقول الله وما اعلم فعلم الراء يفتح ان سوف
ياتي كلا قدرا نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة
للفرق بين المخففة وان المصدرية الناصبة للمضارع كالعوض من النون المحذوفة او من
التي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي لا يكون كالعوض من
النون المحذوفة فانه لا يجعل عوض والفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل
منهما فالفارق بينهما اما من حيث اللفظ لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا
فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المتلو منصوبا فهي المصدرية
والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لان يه وهي حرف به اسم على الصحيح حملا على اخواتها
ولان الاصل عدم التركيب وذهب الخليل الى انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل
كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم ان التشبيه من اول
الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة
اذا دخل على المفرد فرارا من الصورة وفتح الهمزة وان كان الحق على الكسرة وتخفف
اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح ظرد وجها من الشابهة بنوات فتحة
الاخر كقول ان وقد تشرق اللون كان مذبابه شحمان وان اعملها قلت كان
مذبابه شحمان على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا اهملها لفظا فهي ان شان مقدر
فتدخل كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعد ان الضمير لعدم الداعي اليه كما

مطلب ان المخففة من المثقلة

او قد ج

كان في أنا المخففة ولكن ومن عند البصريين مؤدة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وإن المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة وأصله لكان فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف وحذف الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا وإثباتا وكلمة إن تحقق مضمون ما بعدها للمستدرك ومنع المستدرك توهم توهم يتولد من الكلام المتقدم فإذا قلت جاءني زيد فكأنه توهم ان عمرا وايضا جاءك لما بينهما من الائتلاف فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ بتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا وإثباتا مع اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لزومها عن الشبهة والشبيهة العاطفة لفظا ومعنى فاجرت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اوجبنا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكأنه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها تشديدها وتخفيفها الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما المعية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي انشاء فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعولين بناء على ان ليت للتمنى فكأنه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمنى كونه على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بعد ليت واجاز الكسائي رفع الجزء الثاني بعد ليت بتقدير كان متمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه

ولكن

وكلمة لا

وكلمة ان

ولعل

العقبلية

حروف العطف

ليت تمامه يوما فاخبره بما فعل المسيب

انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ثابت ايام الصبى لان كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا بد دخل على المستقبل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وكذا الجزء الثاني اي العقبلية مع بكائه لعل كما جاء في اللغة العقيلية وان السيراقي ذكر في ذلك وجها وجيها من جيب اذا التوى الفؤاد فلم يجبه عند ذكر محبوب فقلبت الواو ياء وادغمت الصوت وهو قول الى المغوار منكر قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف شرح الجامي انه وقع مجرورا في موضع آخر فان عن حكاية على ما كان عليه او كان الاشهر ذلك الرجل يا بن المغوار يا ليا فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل بان هذا اليس يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة ان ذا واو الاخلاء حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجزء وحكم بتعدد الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم اي المفردة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض القراء ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليت منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها فصيح مطلقا في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول بالجملة اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بما يجمع بينها ان لا يكون لاحد الشيئين اولا كما كانت او اما ولم يرد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فحوك جاءني زيد وعمرو اذا اخبرت عنهما

ز واي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر قالوا والمراد بمطلق الترتيب في
قوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف عليه بعضي
انه لا يفهم من هذا التركيب منها وجود او عدم واو الفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب
بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها
اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي
لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى كما اقتضاه وضعها
جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها
ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى بتفسير الجزء بالقوة
والضعف من الكل فصار كانه قيل غير فصله لان يحمل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل
ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى الشاة والفرق بينهما بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه والا كثيرا ما ذلك
في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم اما على حسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى
بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير الانبياء
ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في
اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على
رجالهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال
قدم الحاج حتى الشاة واعلم ان الاشتراك بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم
الفعل لجميع اجزاء الشيء كذلك الاشتراك بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك مات

ت البارحة حتى العبيد فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك استغلت حتى الجارة
في المعنيين جميعا الا انه لم يثبت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون
جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها
لم تستعمل الا في معنيها جميعا بقي الاصل على الفرع مرتبة واي استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءا الان اذا دخل الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود
من اتى والجاء ربما يلكذا في بعض النسخ ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا
اعم من ان يكون متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقيا او
حكميا يشمل الجزء والغاية كما وقع في بعض الحواشي واما واو من هذه الحروف الثلثة لاحد
الامرين اي لدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الامر مبهما اي غير
معين عند التكلم ولا يتوهم ان اوفى مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا لكل من الامرين
لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد للنهي
في سياق النفي لان كلمة او وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهام اي غير
مستعملة بدونها بليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الاول
اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من
المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاول الهمزة بعد ثبوت
ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا وان كان المستويين
فيه زيدا وعمرا واحدهما وان ولي ام لكن الاولى ان يليها الهمزة هذا اختار المصنف
المنقول عن سيبويه ان هذا جايز حسن فصيح واذ بدا ارايت ام عمرا احسن واصح
ويكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا احسن فصيح واما ثم احسن واصح وفي الترجمة

الشريفة انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه هكذا ايليها احد الامرين
والاجود الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرو ولا يخفى ان الحكم
بضعف الشئ لكونه من مرتبة الافصح اليه الفصيح غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا
يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه و
ايضه من ثم ان من اجل ما ذكر بعينه كان جوابا اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانها لا يفيدان التعيين
بخلاف او وامع الهمزة ما كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو اجاءك اما زيد او اما عمرو
فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك
او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فانه
اليه يتمم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مستلزما للصحة وفي ام المتصلة على شرطين
فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة الى كل موضع الى شرط
آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف
قوله كان جوابا بالتعيين على قوله لم يجز ستطلع كل حكم شرطا على طريق اللف
والنشر لكان افصر واحسن ولا يخفى وام المنقطعة كبل في الاخبار عن الاول
ومثل الهمزة في ذلك في الثاني والواقع بعدها اما خبر مثل قولك انها لابل
ام شاة اي ان القطعية التي اذا لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها
ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة ام شئ آخر استفهمت
عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي
بل اهو وحين تقصد الاخبار عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل

قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شئ على آخر باما
يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما
زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جاز ثم او يعني اذا
عطف شئ على آخر يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو لكن
لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضه يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
من ايضه للعطف يلزم الجمع بين حرفي عطف او حرفي عطف معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول
ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في الاول
الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على
اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد الاولى فلكل واحد منهما فايدة
اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحد هما معينا اي بنسبة الحكم
الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا تنفي الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم منها للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد
لا عمرو وفي حكم المفرد فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات تعرف الحكم عن المعطوف
عليه نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فالحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه
على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه لا بالمجيء ولا
بضده والاضراب الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا عرف عنه بكلمة بل واما
كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة
بل تعرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف

عليه فى حكم للسكوت عنه وبعضهم اى انما تثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف
والمعطوف عليه فى حكم السكوت عنه او الحكم المنفى مسكوت عنه فيجوز ما جاءنى زيد بل عمرو بل
وزيد كما فى حكم السكوت عنه او بالعكس منفى عنه ولكن لازمة للنفى ايجاب غير مستعملة بدونه فان
كانت لعطف المفرد على المفرد فهى نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة
لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو او انما قام عمرو وان كانت فى عطف الجملة على
الجملة فهى تظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفى ما بعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير
مستعملة بدون النفى وحروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجملة كلها حتى لا تنفصل الجملة
عن شئ مما يليق المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا ان زيدا قايم واما ان زيدا قايم
وها ان زيدا قايم ويدخل على خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا تنفصل المخاطب عن
الاشارة اليه لا يحتمل تنبيهين معا نبها الا نحو هذا او ها نا وها ذان وها تان وهؤلاء

حروف التنبيه

حروف النداء يا ايها استعملت للاستغاثة نحو يا لله للمسلمين او للتعجب نحو يا لك رجلا
او للندبة نحو يا زيداه او للاختصاص نحو انا العربى يا لله نفعل كذا او للتنبيه نحو يا
هذا افعل كذا وهى لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وايا بفتح الهمزة وسكون الياء
والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب يتقسم الى
قريب متصف بأصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى قريب متصف بزيادة القرب والهمزة بخلاف البعيد فانه
لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال القرب وكمال
البعد حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة
وفتح النون الشديدة ومن بيان معانى تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب
فنعم مقررة لما سبقها ان مخففة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فمن فى جواب اقايم زيد يعنى قام

حروف الايجاب

بلى

واى

واجل وجير

حروف الزيادة

فام زيد وفى جواب الم يقم زيد يعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد يعنى قام زيد فمعنى
بلى فى جواب الست بربكم انت ولو قيل فى موضع بلى مرتانعم لكان كفرا فان معناه حينئذ
ربنا وقيل يجوز استعمال نعم بحملها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر
هذا فى الوجه فلو قال احد بازيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ولو
يقوم مقام بلى لتقدير الاثبات بعد النفى وبلى مختصة باجاب النفى بها نقيض النفى المتقدم وجملة
ايجابا للواو كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام
او مقرونا به فمن ابطل نقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقولك الست بربكم قالوا بلى
اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ للتصديق الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد
بل قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام لا شك فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تأتى للتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى يمين نعم وهذا خلاف ما ذكره له
ويلزم القسم اى لا يستعمل اى الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اى و
ربى فلا يكون المقسم به الا الرب والله ولو يقول اى والله واى وربى واى لعمرى
واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفى بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل او جيرا
وان للخبر فقط انك زيدا ولم يأت كاى فى قولك اى والله ولم يأت واجل وان لتصديق الدعاء ايضا
نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة
وراكبها وقد جاء بعد الاستفهام ايضا فى قول ان عرس شعوبى هل للحج رشنا من وجى حبل
ان التقدير اى ثم الفعل رشنا للحج فحذفهما فى هذين الموضعين خلافا لما ذكره الله من كونها تصديقا
للخبر حروف الزيادة وانما عدت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل الكلام بدونها لا يختل لانها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد

في كلام الوب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد الخ كما في من الاستغراقية او الباء
في خبر ما وليس واما الزائدة لفظية فضمن تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة
او الكلام بسببها مؤدى لاستقامة وزن الشعر او طبع السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوه عن الفائدة
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى شأنه
ان وان مخففتين ولا وما ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع
ما النافية لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا قلت ان زيادة
ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها بينه
مع ما نحو لا ان قام زيد قمت وان بفتحة الهمزة وسكون النون تزاد مع لما لتاكيد نحو فلما ان
جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع
الكاف نحو كان عليه تعطوا الامان فراسلم على تقدير رواية عليه بالجر وما تزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج بحذف اذا الخ ومع من نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى ومع اي نحو ابن ما تجلس اجلس ومع اي ما تر بن من البشر احدا احال كون
تلك المذكورات مع شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله
لنت لهم وما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق كما ان عمرا والى وقلت زيادتها مع
الكاف نحو غضبت من غير ما جرم وايا الاجلين قضيت وقبل ما فيا كلما نكرة والجر بعدها
بدل منها والا اي كلمة لاتزاد مع الواو والعاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد لا عمرو
او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان
لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم
بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فيصير ذلك في معنى

ان نحو

صورة نفي القسم ولذت زيادتها مع القسم كقوله في بحر الاحور وما شعرت ان في سراة الحور الهلكة
ج حاجر ان مالكا من حارها ابي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مستقلا بمعنى ذكر مع توافق زيادتها
فلا حاجة الى تكرارها وحرف التفسير اي الذي يفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله و
الجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان ومي اي ان مخففة منها في معنى القول اي لفعل
متقدم فيه معنى القول دون حروفه المظروف في الظرف غير متنك غير فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد
ما ليس في معنى القول فمثال لا تفسر الا كثير الا مفعولا لا قدر اللفظ غير صريح القول موذنا معناه
نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقولنا ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي
ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه ان ات اي كتبت اليه شيئا هو
ات فان حرف دال على ان ات تفسير للمفعول به المقدر كتبت وقوله تعالى ما قلت لهم
الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني به
القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد تقدم تفسير المفعول به
لفظا كقوله تعالى وجبنا الرائك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي
هو المفعول لفظا وجبنا وحروف المصدر ما وان المفتوحة المشددة فالاولى اي ما
وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي بدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل
المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليكم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو
قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية اغلبي وعند سيبويه وجوز
غيره بعدها الاسمية قال ان رب الرفث وهو الجماع وان كان قليلا كما وقع في فصيح البلاغة
بقولك الى الدنيا ما الدنيا بباقية وان المفتوحة الشددة للاسمية اي للجملة الاسمية
خاصة الا اذا اكفيت بما فيجوز بقاؤها للاسمية والفعلية ومع كونها للاسمية انما تعمل

وان المفتوحة المخففة

في خبرها وتجعلها في تأويل المفرد الذي مصيدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا ابوك اي ابوتك زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد حروف التخصيص هلا والا شدد وبتين ولولا ولوما لانها حصدر الكلام لانها على احد انواع الكلام فقد ابتدأ من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع وبلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل فقط نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع والمستقبل الحض على الفعل والطلب لفهمها في الفصل بعض الامر ولا يكون التخصيص فيها الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على الترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث الحض للتخصيص على فعل مثل معاني حرف التوقع والتقريب فلذلك جاز ان يقال هلا قام زيد الان وهلا تقوم الان وهلا قام زيد امس وهلا تقوم امس فكانها من حيث التوبيخ على الترك في الماضي والحض على الفعل في المستقبل تدل على الزمان بهيئتها كما ان قد تدل على الزمان بهيئتها فان دخلت على الماضي او المضارع خلصته للزمان الذي هي فيه من غير تغيير لمعناها من التوبيخ والحض كما ان قد اذا دخلت على الماضي او المضارع خلصته للزمان الذي هي فيه من غير تغيير لمعناها من التوقع والتقريب فقد سوى بينهما في هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع خلافا لمن زعم ان قد تغير معنى المضارع الذي تدخل عليه من الاستقبال الى الحال مع التوقع اي يكون بعد ره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت توقعه ومنه قوله المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق والتقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد الان لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع بمنزلة من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد افلح من تزكى وجربك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حروف الاستفهام الهمزة وهل لانها حصدر الكلام لانها على حد انواع الكلام كما مر وقد يدخلان على الاسمية والفعلية نحو ايزيد في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل الاسمية سواء كان الخبر فعلا اسميا او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على الاسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بعض قد وهي من لوازم الافعال فان رأيت فعلا في خبرها تذكرت عهودا بها من وحشة الالف المالوف واياما شرفت خبرها شتان عنه واهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالاتها في مواضع الاستعمالات اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على القسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتقرب زيدا او هو اقوى باستعمال الهمزة لا بتلك ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تقرب زيدا الان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله استرضى بقربك زيدا وهو غير مستغن عنك وهل ضعيف في الاستفهام فلم يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها تقصد الاستفهام عن احد الامرين بعد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انيب والبق وبقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة المنقطعة لم يقصد الى الاضراب عن السؤال الاول والاستئناف لسؤال اجرام المقدرة بعد بل بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول ثم اذا ما وقع واقفي كان واو من كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من

حروف التخصيص

حروف التوقع قد

حروف الاستفهام

ل ابيت يقظان

حروف الشرط

وان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه

الحروف العاطفة بخلاف مثل الكوفة فرسا الهمزة فلا تصرف تصرفها حروف الشرط ان
و لو واما لها صدر الكلام كما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه
بعض للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعنى
ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او على الماضي نحو ان تكرمني اكرمك
وان اكرمتني اكرمتك فمعنى الثاني بعينه معنى الاول يعني ان وقع منك اكرامي في
الاستقبال وقع مني ايقاع اكرامك فيه وكذلك لو دخلت على اخواتها دخلت نحو لو ضربت
ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضربك
ايقاعه فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو
اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها
فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله
مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به اعني
فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر
فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمالها
لهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم ان الاول مع انتفاء الثاني
يستدل به على انتفاء اللازم نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو فيها
تدل على لزوم الفساد للتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء
التعدد ومن هذا الاستعمال توهم الفاضل ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأه
عكس المشهور وليس بجيد ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم
المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلوم

مطلب
ولو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول

معلوم بين للافراد الواقعة فلا يتصور هناك استدلال فافهم اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم يفد ان يعلم الى طلب انتفاء الى من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
لم يقصد اعلامه بان انتفاء الاكرام مسند الى انتفاء الى ولما استعمال ثالث
وهو ان يقصد بيان استمرار الشيء فيربط ذلك الشيء بما يفيد بين عند نحو لك لو اتاني
لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاتيان الاكرام فكيف
لاستلزام الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لغلبة كما مر من الامثلة او تقديرا
نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك
احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بفعلين لفعلين محذوفين يفسرهما
الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان فيجب اتصالا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا
بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل البعد من
حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف
فعلها انتم بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو
والعامل في الفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي
بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من
الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض
لان الفعل المقدر لا بد له من مفرد وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل
على معنى ثبات المقدر بها فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه
من حيث اللفظ فليس شيء منها عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا

كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من المصدر وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
منه جاز وقوع ذلك الاسم اخبارا عن المصدر اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقولك ضاربي
لولدان عاق الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليست مشتقة فيوضع فعل في موضعه واذا
تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فصيح ترك في لكونه
ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقدم غير الشرط على الشرط متعلق بتعدم لزمه
الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه
لا يحتمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه
اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان
يكون مجزوما وملا وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكونه اهم لتقدمه عليه
اي على الشرط والشرط ابدا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال
للماضي لفظا اولم ياتيني مثال للماضي معنى لا كرمتك وان توسط
اي القسم بين اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه او غيره اي تقدم غير الشرط جاز
ان يعتبر القسم وبلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويجعل ان يكون المعنى جازان يعتبر
الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني اكرمك فجعل المعنى
الاول مثال لتقدم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقدم والجواز
كليهما شرطا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقدم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون الترتيب باعتبار التقدم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان
اتيتني والله لا تيتك اما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول
اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسط كالشرط

على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدم الشرط وجواز اعتبار القسم
فهو باعتبار هما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقدم الشرط وجواز
الغاية فالشرط بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على ترتيبه
ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى اختلاف بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فالحمل عليه اولى على تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
ترتيب اللف يقتضي تقدم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له
بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كاللفظ
اي كان ملفوظا به او مقدرا كملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي
وكان الجواب للقسم في قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط
ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان المجزوم بحذف النون
اولا به لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما التفصيل
اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجماله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
القرائن وقد جاء للاستيناف من غير ان تتقدمه اجمال نحو اما الواقعة في اوائل
الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون
المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله لعمك اما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما تقابل اما المذكورة هنا غير مذكور لكنه مقدر بعني واما

غير صحيح

الى اعتبار اللف والنشر معكوس

اي القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان حقيقة كالمذكور في صدر الكلام او حكما كما في قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون وقوله وان اطعتموهم

اما للتفصيل

الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردّون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة
اما لشرط للزوم الفاء في جوابها وسببه الاول للكاف والتزم حذف فعلها الذي هو
الشرط وعوض بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء ما في جزائها اي
جزء فائها او جزءا جالان جزء الفاء ابضه جزء ما سواء كان ذلك الجزء مبتدءا نحو اما زيد فمنطلق
واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تقويضا مطلقا
غير مقيد بحال بجواز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
فجعل سيبويه لاما حاصية جواز التقدم لما يمنع تقدم مطلق وقيل والقائل المبرد هو
ان ما وقع بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف كلا مطلقا ان معموليته مطلقة
غير مقيدة بحال بجواز التقدم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء
واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها للبلايزم تواليا وفي الشرط والجزاء
فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على مذهب الكاف فتقديره مهما يكن من
شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط فصار اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقدم اصلا وقيل والقائل
المازني ان كان ما بعد الفاء متوسطا بين اما وفائها جاز التقدم على الفاء مع قطع النظر عن
كما مثال المذكور وقيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على
الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقدم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع
او مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق كان ما في حيزان لا يعمل في ما قبلها فمن قبيل
القسم الكاف وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل يميز بين ان

ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فعل لاما قوة رفع حكم الامتناع
عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقدير على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار
اما زيد فمنطلق فارتفع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما
يكن زيد فمنطلق ان فهو منطلق فاقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار
اما زيد فمنطلق فزيد مرفوع فاعل الفعل المحذوف واما تقدير على تقدير الرفع
بما تذكر زيد فمنطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد بانه مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة
الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل
المحذوف فهو وجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بعد بريذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جواز هما بلا خلاف واما مثل
المصنف ما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبا لظهور امتناع كونه فوعه
للكثرة تا حروف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان ينفعك
فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لتنفي اجابة الطالب
كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الا ذلك وقد جاء ان كلا بمعنى حقا
والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقولك كلا ان الانسان ليطغى واذا كان
بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف لمناسبة
معناه لانك ترد به الخاطب على كان بقوله بحقيقة لقصده لكن الحاقا حكموا
معناها

حروف الردع

بحركة اذا كان بعض حروفها ... فهو ان المقصود بحق مضمون الجملة كان المقصود
بان فلم يحصل ذلك عن الحركة لانها ساكنة لانها مختصة بالاسم
فلحق الفعل الماضي يكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فعلا كان او مضمونه
ما هو اسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب
ما دام اسما لانها كالحرف الاخير منه فلما كان اي المسند اليه اسما ظاهرا مؤخرا مؤنث حقيقي
مجبرا اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة
التثنية والجمع اي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن
الهندات فضعيف كعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة
التانيث لان تانيثه قد يكون منويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع ظاهرة عامة الظهور
واذا الحق على ضعفها فلست بغير لتلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة ما هو وصف
ايتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل من كونه واحدا او تثنية او جمعا وفي شرح الرضي لهذا
ما قاله النحاة ولا مانع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الاطماء والفائدة ما في مثل
هذا الابدال ما مر من بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر البتداء الموخر والموضوع كون
الفاعل مهما التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسميت به بنون الذي اعني النون
تنوينا اشعارا بكثرة وقوعه لغاية للمصدر من بين الحروف ولهذا السبب يسمى به المصدر
حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة تاتي بعد الاسم فلا يخرج به الحركة العارضة مثل عاد الاول
وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاواخر اي اواخر

او الكلمة فان هذه او تلك الكلمات لا تواتبع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة
الاواخر لان تتبع الاواخر للابنية الشاذة من متابعتها الاواخر فقط بل من غير تلك الشيء وههنا
الحركة مغايرة بين اواخر الكلمة والتنوين فان قلت فاواخر الكلمة فلا خاجة الى ذكر الحركة
قلت البناء من الاواخر الاواخر الحرف ولم يقل اواخر الاسم ليشمل التنوين الذي
في الفعل لانه تاكيد الفعل فوجب نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو
يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطلقها في الوجود تطفل العارض للعوض
وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن و
هو ما يدل على امكنة الكلمة اي كون الاسم مشبها الفعل بالوجهين المعتبرين في
منع الصرف وهو لا يتصور معناه في غير المتصرف والتنكير وهو التغاير بين المعرفة والنكرة
وهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما
بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن قال الشيخ الرضي وانا لا ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا فقول التنوين في رجل بعد التنكير ايضا فاذا جعلته علما خص للتمكن
والعوض وهو ما في الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على الواو الكلمة كيومئذ
اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ فاذ كانت مضافة الى الجملة التي
كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة ليدل على
الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجاء بعضهم فوج بعض اي فوج
بعضهم ومررت بكل قاعا اي كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل
نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة

التنوين ؟

كتبوا وقولي ان اجبت
فقد اصابوا بين رقم

في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فرقا ما بين النون في ذلك فرق التنوين في الاسماء المتمكنة
وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو ظاهر لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امر الا مانيث فيها النون
ولو كانت للتمكن لزالت للعلمين بالعلمية والتانيث وظاهر انه ليس بتنوين التنكير
لوجوده فيما كان على اكثر من ثلاث ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده في غير الاواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب
لكل التنوين عليه والترنم وهو ما في اواخر الابيات والمصاريع لتعيين الانشاء لانه يساعد
ترديد الصوت في الخشوم وذلك التردد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما في الاواخر
الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جايزا بل واقعا
كما شاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الاواخر لئلا يخل سلك النظم بتخلل بين
كلمات الابيات والمصاريع فلا يخل بهم المعنى وهو انما يلحق القافية المطلقة وهي
ما كان رويها حرفا موكا مشبعا بانشباع وكنية واحدا من الالف والواو والياء وسميت
بهذا لاطلاق الصوت بامتداده وهو وقوف الاطلاق بامتداد الصوت بهذه الثلاثة
انما يكون بابدال وقوف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقل اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبحت لذا صابن فروي هذا البيت بالياء وصل بانشباع فنشأ الالف وهو عوض
عن الالف عند التغني نون التاكيد وانما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح كبيت هذا مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد به لانه ليس
هناك وكه يحصل من اشباعها وقوف الاطلاق لتبسر امتداد الصوت كعين اشباع وقافها الاطلاق
حاويا الخبر جامعيه الاعلام طلاع الخلق فان روي القافية في هذا البيت القاف الا كنة
ولا يمكن معه امتداد الصوت بها فوكلت عند التغني بالقوا والكسر والمي بها النون فقيل الخبر

المحرق والخفض وسمي هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز في الحد وقد تجاوز
البيت بلحق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا اسقط عن التقطيع وليس
للقسم الاول اسم مختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من
المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان وقوف المطلق موضوع
لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعلى هذا تنوين الترنم من اقسام الحروف التي
على من اقسام الكلمة المغيرة لغرض الوضع لتسهيل النسق وما التنوين الذي اخرج في اعراب
الوضع في بعضها ايضا تامل وبحذف ابا التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا
بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعماله
ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا افلان
بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا
الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد ورايت ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ و
الف ابن من الخط لعدم لقلة الاستعمال ويعلم من قولنا موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الابن صفة كقولك زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة
في جميع ما ذكر حكم الابن الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا يلتبس
بنت في مثل هذه بهذا ابنة عالم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية
والاصل في البناء السكون وشديدة مفتوحة لثقلها وخصت الفتحة مع الالف اي عقيب الف
التثنية نحو اخوان والف الجمع اي الف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون
المشددة نحو اخرنان فانها تكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية تخلص اي نون التاكيد

نونا التاكيد

بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني كقولك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فيصيب
خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة واني اقتصر
هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد
الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في قلت ليقال زيد ما يقوم فالاصل
خلوه عن معنى الطلب واني اجاز قليلا كثيرا له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد
في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه مما يتصل به وهو النون بعد
صلاحية وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة ما نون التاكيد في جواب القسم غير
لازم بل جايز وكثرت اي نون التاكيد في مثل ما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه
بما فانه لما اكد الحرف قصد واتاكيد الفعل ايضا ليلا ينتقض المقصود من غيره وما قبلها اي
ما قبل نون التاكيد فتحة كانت او مقدرة مثقلة مع ضمير المذكورين وهو الواو المضموم
ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على
حده ان يكون الساكن في كلمة واحدة ما فان النون المشددة كلمة اخرى او لتثقل
الواو بعد الضم وقبل النون المشددة ما اذ لم يشترط في التقاء الساكنين او لتثقل الياء
بعد الكسرة وقبل النون المشددة ما وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين
وضمير المخاطبة وهو الواو المذكر غايبا كان او مخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوح طلبا
للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما
ذكر فقولك تقول في التثنية او جمع المؤنث اخوبان واخربان بمنزلة الاستثناء عنه

واما في المستقبل الذي
هو خبر محض فلا يدخل
الا بعد ان يدخل على
اول الفعل ما يدل
على التاكيد ايضا
كلام القسم والله
لاضربن وانما المزيدة
نحو اما تفعلن ليكون
ذلك توطئة لدخول
نون التاكيد واذ انما
يحتاج الى مثل ذلك
لان وضع النون لتوكيد
ما فيه معنى الطلب
رضي

ما ذكر وهو فيما عدا ذلك المذكور الياء مكسور ما قبلها مفتوحة وهو الياء مكسور ما قبلها

قوله

ته فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا تشبه بالواحد واضربان في جمع
المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متوالية ولا بد خلهما الخفيفة اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم
التقاء الساكنين على غير حده خلاف البوسنوي فانه يجوز له التقاء الساكنين على غير حده
ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة
والخفيفة في غير ما اي في غير التثنية والجمع المؤنث مع ضمير البارز اي واو الجمع المذكر و
ياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يفاصل اخر الفعل مع
النون بن معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحركهما ضما وكسرا
وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها ومعنى كلامه
ان النون حكمها مع المثنى والجموع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع بارز
وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي و
ارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد نحو اغزو وارم واخش فالنون
مع ضمير الغير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو
كما حذف في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا مرأة بحذف
الياء كما حذف في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو والمفتوح ما قبلها نحو اغزون
كما تضمها مع المنفصلة نحو اغزو الرجل وتكسر الياء المنفتح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة
تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو الواحد المذكر نحو
اغزو وارم واخش كالمنفصل اي فالنون كالكلمة المنفصلة وتفتحها
الف التثنية تقول اغزوان وارمين واخشين بسرد اللامات وفتحها كما قلت

اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم ابى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير
البارز كالمنفصل قبل مثل ترين فى مثل ترين كما يقال ترينان هذا مثال لغير البارز الذى
حرك لانه بالفتح كما ينبغى مع المتصل مع المنفصل ومثل ترون فى مثل ترون باسقاط
نون الجمع والى فى نون التاكيد وضم الواو وهو كضمها فى لم تروا القوم هذا مثال ما فيه
بارز بضم لاجل النون ومثل ترين فى مثل مثل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال ترى
الناس مثل هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزون عطف على مثل
ترين ابى ومن ثم قيل اغزون بحذف الواو المحذوفة كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة
وقفت على ترتيب نحرير بها الواقع فى كتب التعريف بعضها ما هو مع الضمير البارز كما
كالمتصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كما اشرنا اليه والنون الخفيفة بخلاف
لكن ابى لالتقاء الساكنين المذكور بعدها وفى بعض النسخ لكن ابى لالتقاء
الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهين
حذفت النون الخفيفة لالتقائها باللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لدلالة
عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم يحركوها بالكسر لئلا يشتبه
واعلم بحكم ما مر ان رتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم
اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا الخفيفة فى حال الوقف على ما الحق به تخفيفا اذا لم
او كسرا ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فبترد ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحق
الخفيفة باغزوا او اغزى وقلت اغزن واغزين تحذف الواو والياء فاذن وقفت عليها وجب
ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والخفيفة ليست بلازمة فجعل اللازم مزيلا بانتفاء

نحو قاض امر قاضى اذا وقفت يكون قاضْ
بلا رد ياء

بانتفاء اثر على ما لبس بلازم والخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك فى اضربن
اضربا بتشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا التقى ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر
يحذف كما جئت خراوا صاربى خرو ضربت يا هند اجعل جاهك امورنا خيرا ولا تجعل بنا من تبعة
شرورنا خيرا واجعل ثوبات تقايسنا خفيفة كانت او ثقيلة فى مواقف الندامة
منقلبة بالفا آداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كملة شفاعته
فى محو ارقام الضلالات كافية وعن مضرة استقام المهالك شافية وعلى اله
وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة واحبابه قد استراح من كد الانتهاء فى
هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامى
عفر
وفقه الله سبحانه فى وظائف عبودية
الاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض
فى يوم السبت الحادى عشر من رمضان
المنتظم فى سلك شهور سنة
٨٩٧
قمت منلا جامى
م

وقد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع اعني وقد يطلق ويراد به
ما يقابل المضاف فيقابل هذا ما ذاى ليس بمضاف وقد يطلق ويراد
على ما يقابل المركب وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقابل هذا المفرد
اى [illegible] ليس بجملة جوابه
جواب عن سؤال مقدر تقديره لم يقل المصنف بنى المفرد المعرفة لمشابهة
بهته بكاف الاسمية وانما قال لوجود

والفرق بين الجنس واسم الجنس ان الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء
يطلق على القطرة والبحر واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل يطلق على الواحد
على سبيل البدل كرجل فعل هذا لجمهور كل جنس اسم جنس بخلاف العكس غنت غنة
قوله هذا البسر الطيب منه رطبا اى هذا المشار اليه من ثمر النخل اذا كان بسرا حسن
والطيب حالي كونه رطبا هذا تفصيل البسر على الرطب لثمر تلك النخلة المشار اليها
والعامل في رطبا الطيب واما العامل في بسرا اختلف فيه فقيل عامله هذا لان
فيه معنى التنبيه واشير وقيل عامله كان المقدرة تقديره اذا كان بسرا وقيل عامله
الطيب فالطيب على هذا القول يعمل في بسرا ورطبا اعلم ان المتكلم بهذا الكلام فان كان
في حالة كون ذلك الثمر اقترانا ضمر اذا كان لفظ لان تقديره هذا الثمر اذا كان بسرا
الطيب منه اذا كان رطبا وان كان الاشارة اليه في حالة كونه طلعا فاضمر
لفظ اذا كان لان زمان كونه بسرا ورطبا لم يات فهو مستقبل ولفظ اذا
للمستقبل فتقول لك هذا بسرا الطيب منه رطبا تقدير هذا الثمر اذا كان بسرا
الطيب منه اذا كان رطبا وكانا على التقديرين تامة لا خبر لها ومعنا باحدث ووقع
شرح مفصل

حسن اقرصو وبر

طریقت و ایمنه اولماغه مکن راه
بیز انسانه دکر لفظ الله
الف و بر لکینه راست سنا یلن
که اولدر پادشاه فرد واحد

عادل فرع

سند اجازه مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمد علی کریم زاده
۱۳۷۷